شبح «الأموال الساخنة» يعود لخنق الجنيه المصري.. ومطالبات بوضع آلية جديدة لمنع الخروج المفاجئ

الحرب العالمية الثالثة على الأبواب..
و كـواليس جديدة للتحركات المصرية لمنع انفجار الشرق الأوسط

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • العدد ٧٥٤ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
١١ أغسطس ٢٠٢٤

وردة بردى

خطة الحكومة للنهوض بالصناعة المصرية علي مكتب الرئيس

خارطة أولويات لـ«المالية» علي رأسها استعادة تقييم مصر الائتماني و خفض تكلفة الدين الخارجي

احتياطي مصر من النقد الأجنبي يواصل ارتفاعاته التاريخية ويحلق عند 46.488 مليار دولار بنهاية يوليو ٢٠٢٤

«الحصاد» ترصد كواليس التحركات الحكومية لحل أزمة نواقص الأدوية

التفاصيل الكاملة لساعات « الإثنين الأسود » فى أسواق المال العالمية

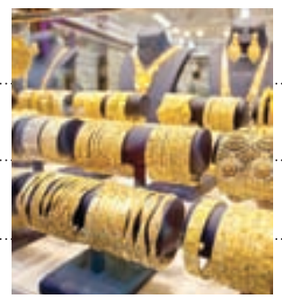

اضطرابات سوق الذهب تدفع التجار للمطالبة بإعادة إعفاء الواردات من الجمارك

المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. تيسيرات غير مسبوقة لقاطرة التنمية

الانتهاء من مسودة مشروع قانون البيئة والمناخ ..

حزم استثمارية جديدة في شرايين «الاقتصاد الأخضر»

الطروحات» تعود لتصدر» المشهد الاقتصادي في مصر

عقد أول اجتماع للجنة السياسات البيئية والمناخية بمشاركة عدد من الوزارات

كتبت – رضوى عبدالله

افتتحت – يوم أمس السبت- الدكتورة ياسمين فـؤاد، وزيرة البيئـة، الاجتمـاع الأول للجنة السياسـات البيئية والمناخية ، لمناقشة اهداف اللجنة وكذلك تحديد أدوار ومسؤوليات اعضاء اللجنة، بحضور الدكتور على أبو سنة، الرئيس التنفيذي لجهاز شؤون البيئة، والسفير رؤوف سعد، مستشار وزيرة البيئة للاتفاقيات متعددة الأطراف، والدكتوره شـرين فكري، مسـاعد الوزيـرة للسياسـات البيئيـة، والدكتور خالد قاسم، مسـاعد وزيرة التنمية المحلية وأعضاء اللجنة من وزارت الخارجية والتخطيط والتنمية الأقتصادية والتعاون الدولى، والمالية، والتنمية المحليـة ،والاسـتثمار، والكهربـاء والطاقه ، والبترول، والصناعة.

وفى مسـتهل الاجتماع، أوضحـت الدكتورة ياسمين فؤاد، أن الاجتماع يهدف إلى توضيح فكـرة لجنـة السياسـات البيئيـة والمناخيـة واهدافهـا، والمهـام المطلـوب تنفيذهـا خلال الفترة القادمة، وذلك فى اطار منظومة التحول الاخضـر فى مصر، مشـيرة الـى انه توجد الكثير مـن المتطلبات لاصلاحـات هيكلية فى المجال السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعي.

وأشـارت إلـى أن البداية كانـت بالتعاون مع وزارة التعـاون الدولى من خلال البنك الدولى حيث كان لوزارة البيئة شق خاص بتغير المناخ ، ثم توالت جهات كثيرة للعمل وتم التعاون مع عدد من الوزارات حول عدد من الملفات المختلفه اهمهـا الموضوعـات الخاصـة بالتخفيـف، وخفـض الكربـون، والموضوعـات الخاصـة بقطاعى الكهرباء والبترول، وغيرها وبمراجعة هـذه الملفات وجدنا انه لابد من الاتفاق على ما هو وارد بإستراتيجية تغير المناخ.

تركيب أول محول بمحطة الربط الكهربائي بين مصر والسعودية بمدينة بدر

كتب – أسامة السيد

تفقد الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقـة المتجددة محطـة الربط الكهربائي بـين مصر والسـعودية بمدينة بـدر، جهد ٥٠٠ كيلوفولـت، وتابع بـدء أعمال تركيب أول محـول بالمحطة، الذي يعـد الأول من نوعه في منطقة الشـرق الأوسـط من حيث الحجـم وتكنولوجيا التصنيع والتشـغيل والاستخدام على خطوط الربط مع الشبكات الكهربائية.

وشـارك الوزير في الجولة المهندسة صباح مشالي نائب الوزير والمهندس جابر دسوقي رئيـس الشـركة القابضة لكهربـاء مصر، ومشاركة مسؤولي الشـركات القائمة على التنفيذ.

وزير قطاع الأعمال : شركة مصر للحرير الصناعي تفتح الباب أمام مشاركة القطاع الخاص

اسـتمرارًا لسلسـلة الجـولات التفقديـة للشـركات والمصانع التابعـة التي يحرص وزيـر قطاع الأعمال العام علـى القيام بها لمتابعة سير العمليات الإنتاجية والمشروعات على أرض الواقع، أجـرى المهندس محمد شيمي، يوم أمس السـبت، زيارة ميدانية لشـركة مصر للحرير الصناعـي وألياف البوليستر التابعة للشـركة القابضة للقطن والغزل والنسيج بمدينة كفر الدوار محافظة البحيـرة، والتي تعـد أول منتـج للألياف الصناعية في مصر والشرق الأوسط.

وخـلال الزيـارة ، تفقد المهنـدس محمد شيمي خطوط الإنتاج والعمليات التصنيعية المختلفـة، واسـتعرض الموقـف الحالـي للشـركة وخططها التوسـعية والتسويقية، وحجم المبيعـات المحلية والصادرات، وذلك بعد عودة الشركة للعمل مؤخرا حيث كانت متوقفة منذ نحو ١٢ عاما.

مصر تدين بأشد العبارات قصف مدرسة تؤوي نازحين فلسطينيين شرق مدينة غزة

كتب – أحمد ابراهيم

أدانـت جمهوريـة مصـر العربية بأشد العبارات في بيان صادر عن وزارة الخارجيـة والهجرة أمس ، قصف إسرائيل مدرسة "التابعين" التـي تؤوي نازحين في حي الدرج شـرق مدينـة غزة، وهـو ما أدي لاستشـهاد اكثر من ١٠٠ مواطن فلسطيني واصابة العشرات.

واستنكرت جمهورية مصر العربية اسـتمرار الاعتداءات الإسرائيلية فـي حق المدنيين بقطـاع غزة، فى اسـتخفاف غير مسـبوق بأحكام القانـون الدولـي والقانون الدولي الإنسـاني، مطالبـة بموقف دولى موحد ونافذ يوفر الحماية للشعب الفلسطيني فى قطاع غزة، ويضع حداً لسلسل اسـتهداف المدنيين العزل.

واعتبـرت مصـر أن اسـتمرار ارتـكاب تلـك الجرائـم واسـعة النطاق، وتعمد إسقاط تلك الأعداد الهائلـة من المدنيين العُـزّل، كلما تكثفت جهـود الوسـطاء لمحاولة التوصـل إلى صيغة لوقف لإطلاق النـار في القطاع، هـو دليل قاطع علـى غيـاب الإرادة السياسـية لـدى الجانب الإسـرائيلي لإنهاء تلك الحـرب الضـروس، وإمعان فى اسـتمرار المعاناة الإنسـانية للفلسـطينيين تحـت وطـأة كارثة إنسـانية دولية يقف العالم عاجزاً عن وضع حد لها.

الحكومة تحذر من تداول رسائل نصية منسوبة للبريد تستهدف طلب بيانات شخصية من المواطنين

تداولت بعض صفحات التواصل الاجتماعي رسائل نصية منسوبة للبريـد المصري تسـتهدف طلب بيانات شـخصية مـن المواطنين، وردا علي ذلك قام المركز الإعلامي لمجلـس الـوزراء بالتواصـل مع الهيئـة القومية للبريد، والتي نفت تلـك الأنباء، مُؤكـدة أنه لا صحة لإرسـال البريـد المصـري أي رسائل تستهدف طلب أي بيانات مـن المواطنين تخص حسـاباتهم أو عناوينهـم أو أي بيانات أخرى بزعم دفع تكاليف الشـحن، وأن تلك الرسـائل مزيفة، ولا أساس لها من الصحة، وغير صادرة عن الهيئة القومية للبريد.

وشـددت الهيئة القوميـة للبريد علـى أن البريد لـم ولن يطلب من العمـلاء أي معلومـات أو بيانات تفصيليـة عبر الهاتـف المحمول أو الرسـائل النصيـة، مُناشـدة المواطنـين عـدم الإدلاء بـأي معلومات عن حسـاباتهم، تجنباً لوقوعهـم فـي محـاولات نصب تسـتهدف اسـتغلال بياناتهـم الشخصية وحساباتهم المالية .

ودعـا المركـز وسـائل الإعلام المختلفة ومرتادي مواقع التواصل الاجتماعـي إلـى تحـري الدقة والموضوعيـة في نشـر الأخبار، والتواصل مـع الجهـات المعنية للتأكـد قبـل نشـر معلومات لا تستند إلى أي حقائق، وتؤدي إلى إثارة البلبلة بين المواطنين.

رئيس "اتصالات النواب" يعلن اعتزامه تقديم تشريع خلال دور الانعقاد القادم لتقنين أرباح «التيك توك»

كتبت – شيماء مرسي

كشـف لجنـة الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس النـواب برئاسـة النائب أحمد بـدوي عـن اعتزامـه تقديـم تشـريع إلى البرلمان خلال دور الانعقاد القـادم، لتقنين أرباح «التيـك تـوك» باعتبارها أحد مصـادر الدخل للأشـخاص، وتدخـل تحـت مظلـة الأوعية الضريبيـة، حفاظا على حقوق الدولة.

وكان الجهـاز القومي لتنظيم الاتصالات إلى توصية ومطالبة لجنة الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومـات بمجلـس النـواب برئاسـة النائب أحمـد بدوي، بشـأن اقرار ضوابـط جديدة تحفظ الثوابـت والقيم المجتمع المصـري الراسـخة بشـأن محتوى الحسابات والصفحات على منصة برنامج «تيك توك» .

وشـددت اللجنة على ضرورة البـدء الفـوري فـي اتخـاذ الإجـراءات القانونيـة وتتبـع الصفحات التي تصدر صورة غير حقيقة من خلال فيديوهات أو لايفات، تسـاهم في نشـر الفسـق والفجـور خاصة بين فئات الشباب.

وأكـد رئيـس اللجنـة فـي تصريحـات للمحرريـن البرلمانيين، أمس السـبت، أنه عقـد اجتماعا مع مسـؤولي الجهـاز القومـي لتنظيـم الاتصالات، بشـأن ما يثار عن إغلاق وحظر «التيك توك» في مصر بحلول أكتوبر القادم.

مصر تتصدر دول شمال إفريقيا كأفضل وجهة للاستثمار الأجنبي لعام ٢٠٢٤

أ.ش.أ

تصدرت مصر قائمة دول شمال إفريقيا كأفضل وجهة للاستثمار الأجنبي لعام ٢٠٢٤، وفق تقرير منصة بيزنس إنسايدر المختصة في الشأن الإفريقي. واستند التصنيف على تطور البنية التحتية والتكنولوجيا والأمن والمناخ السياسي، ما جعلها ملاذا آمنا للشركات الأجنبية التي تتطلع إلى توسيع نفوذها..

وأشار التقرير، إلى أن تلك البلدان الإفريقية أنفقت الوقت والموارد، لضمان قدرتها التنافسية العالية على الساحة العالمية، عندما يتعلق الأمر بعائد الاستثمار.. واستند التصنيف على عدة مقاييس أخرى منها الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هيكل النمو، توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكان، النمو السكاني، التحضر، استقرار النقد الأجنبي والسيولة، الحرية الاقتصادية.

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

اضطرابات سوق الذهب تدفع التجار للمطالبة بإعادة إعفاء الواردات من الجمارك

شعبة الذهب تؤكد التزام التجار بفتح محالهم وعدم توقف عمليات البيع والشراء بالسوق المصري والالتزام بالسعر العالمي المعلن .. وميلاد : السوق المحلي مستقر ويتأثر بالتغيرات العالمية

يشهد سوق الذهب في مصر تطورات متواصلة تأثرا بالأحداث والأسواق العالمية ، الأمر الذي دفع الشعبة العامة للذهب والمجوهرات بالاتحاد العام للغرف التجارية إلي أن تصدر بيانا قبل أيام تؤكد فيه أن التجار ملتزمون بفتح محالهم ولم تتوقف عمليات البيع والشراء بالسوق المصري، ولم يمتنع أي من التجار عن العمل وملتزمون بالعمل وفقا للسعر العالمي المعلن. وهو ٣٣٢٥ للذهب عيار ٢١.

وأوضحت الشعبة أن ما يحدث من تغيرات في الأسعار هي مسألة طبيعية تحدث كرد فعل للأحداث السياسية والاقتصادية العالمية، والتي تؤثر بدورها على السوق المصري وعلى سعر الدولار باعتباره جزء من السوق العالمي.

ونفت الشعبة في بيانها ما تم تداوله عن توقف السوق عن العمل في انتظار قرارات البنك المركزي المصري. وأن ما حدث للحظات بسيطة لم تؤثر إطلاقا على مسار العمل، ولكنه كان مجرد محاولة لاستيعاب التغيرات السريعة.

وأهابت بالجميع الحرص عند تداول أي أخبار قد تؤثر على السوق المصري الذي أصبح شديد الحساسية والتأثر بالأحداث العالمية، والتحلي بقدر من الحكمة والتأني قبل اتخاذ أي قرار أو إصدار أي بيان عام.

و عقد أعضاء مجلس إدارة شعبة الذهب والمجوهرات بالاتحاد العام للغرف التجارية اجتماعًا عاجلًا لبحث سبل التعامل مع الأحداث غير المعتادة التي أصابت أسعار الذهب العالمية مؤخرًا، والتي أثرت بشكل كبير على السوق المصري.

قال هاني ميلاد، رئيس مجلس إدارة شعبة الذهب والمجوهرات، إن أعضاء الشعبة اتفقوا على رفع مذكرة إلى وزير التموين والتجارة الداخلية لعرض خطة الشعبة خلال المرحلة القادمة، بما يتضمنه من مقترحات تهدف إلى تنظيم القطاع والحفاظ على مستوى من الاستقرار والتوازن في السوق الداخلي.

تتضمن المذكرة اقتراحًا بإعادة تطبيق قرار إعفاء الذهب القادم مع المصريين العائدين من الخارج من الجمارك، كإجراء يهدف إلى تحقيق توازن بين العرض والطلب واستيعاب الزيادة في الطلب التي حدثت بالسوق مع ارتفاع السعر العالمي، والتي قد تؤدي إلى خلق أزمات في السوق تؤثر في النهاية على اقتصاد الدولة بالكامل في هذه المرحلة الحرجة.

عودة

ويوم الجمعة الماضي ، عاد تجار الذهب إلى الإعلان عن سعر الذهب في مصر بعد اضطراب دام ليومين بسبب رغبتهم في ضبط السعر مع سعر صرف الدولار في البنك المركزي، لتعود الأسعار نهاية الأسبوع وتظهر ارتفاع في سعر الذهب المحلي.

ووفق تقرير من جولد بيليون للذهب أولُ أمس الجمعة، افتتح الذهب عيار ٢١ الأكثر شيوعا تداولات اليوم عند المستوى ٣٤١٥ جنيهًا للجرام ليتداول عند نفس المستوى ٣٤٢٥ جنيهًا، بينما ارتفع سعر الذهب يوم أمس بمقدار ٢٠ جنيه ليغلق عند المستوى ٣٤١٥ جنيه للجرام وكان قد افتتح الجلسة السابقة عند ٣٣٩٥ جنيه للجرام.

وجاء صعود سعر الذهب في مصر بعد عودة الإعلان عن الأسعار من جديد ، بالتوازي مع ارتفاع سعر أونصة الذهب العالمي بمقدار ٢٪ تقريبا، ولكن الملاحظ أن الذهب المحلي حاليًا مسعر بأعلى من سعر صرف الدولار في البنوك الرسمية، الأمر الذي من شأنه أن يعيد التوترات في أسواق الذهب من جديد.

وبدأت التوترات في عملية التسعير في الذهب منذ ارتفاع سعر صرف الدولار في البنوك الرسمية وتسجيله أعلى مستوى منذ تعويم الجنيه في مارس الماضي، قبل أن يستقر فوق المستوى ٤٩ جنيها لكل دولار.

وكان السبب الرئيسي وراء هذا هو خروج استثمارات من أسواق السندات الحكومية واتجاهها إلى أسواق السندات الحكومية الأمريكية مرتفعة التصنيف الائتماني، مما تسبب في ضغط على الدولار في الأسواق ليؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف وبالتالي اضطراب في حركة تسعير الذهب المحلي.

وحسب التقرير، أعلن رئيس الوزراء المصري أن الأموال الساخنة التي خرجت من مصر خلال الأيام الأخيرة أثناء فترة اضطرابات الأسواق المالية العالمية تمثل ٨٪ فقط من إجمالي الأموال التي دخلت مصر بعد تحرير سعر الصرف في مارس.

عرض وطلب

وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أجاب علي السؤال المتداول على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن اعتزام الحكومة ترك سوق الذهب للعرض والطلب ، وقال مدبولي خلال مؤتمر صحفي عقب اجتماع الحكومة الأسبوعي الأخير بمقرها في مدينة العلمين الجديدة : "نحن لا نتدخل في هذا الموضوع .. هذا سوق عالمي .. والدولة موجودة في هذا الإطار كأي دولة أخرى وليس لدينا هذا التوجه" .

ويقول خبراء إن الذهب سيظل يرتفع ولكن بوتيرة أقل وقد يأخذ دفعة قوية نسبيا عندما تبدأ موجة تخفيف السياسة النقدية لأنه مفهوم تاريخيا أن خفض الفائدة يدفع كتل كبيرة من السيولة إلى سوق المال بحثا عن عائد أفضل كما أنه يقلل التكاليف على الشركات التي تقترض وبالتالي يزيد من أرباحها ويرفع أسهمها علاوة على أن خفض الفائدة يشجع الاستثمار الجديد والتوسع ويزيد استهلاك السلع والخدمات وعمليات شراء الساكن عبر التمويل العقاري أي ينشط الطلب ، وهذا أيضا يخدم الشركات وأسواق المال ويخدم الذهب كذلك ، لأن الذهب ينتعش عادة في ظل النمو القوي ويجذب جانبا من السيولة الهاربة من أدوات العائد الثابت ويتفوق في الأجواء الطبيعية على عوائد السندات.

وهناك عنصر يقول محللون إنه سيكون له تأثير قوى على الذهب في المرحلة المقبلة وهو ما يمكن أن نسميه شهوة الاقتراب من القمة التاريخية (بلغها مرة في ظل كورونا) ، فالذهب يبدو في هذه اللحظات كمن يصعد جبلا ولم يبق أمامه إلا أمتارا قليلة ليبلغ القمة وبالتالي سيصمد للوصول إليها شأن أي متسابق ممن تحفزهم الأمتار الأخيرة حتى لو كانت طاقتهم كلها قد استنفدت، بعد ذلك قد يعود الذهب إلى معدلات أداء هادئة صعودا وهبوطا وقد يأخذ منحنى نزوليا قويا لأن الارتفاعات الراهنة أيضا متضخمة نسبيا أو محملة بأثر عوامل عابرة مثل الكورات والحروب.

في الماضي كان استعمال الذهب الأوسع فيما يرسخ الخلود أي في صنع تماثيل الملوك والآلهة وبعض زينة الملكات، وانتفى هذا الوضع، لكن الفكرة استمرت بحكم وفاق عالمي من الغنى والفقير، على أن هذا المعدن المقاوم لمعظم العوامل الفيزيائية والكيمائية وبالتبعية مقاوم فعال للزمن وللفناء، يستحق أن يكون ملاذنا حتى في زمن الشدة أو الوقت الصعب اقتصاديا.. في المقابل بدأت تظهر كتابات ترى أنه قد يأتي وقت بعيد نسبيا يقل فيه الإجماع العالمي على قيمة هذه السلعة الرمز وعلى قدرتها على الجلوس على كرسي الخلود الأرضي لصالح أصول رقمية ذات جودة ولها مرجعية ومراقبة أو لها سلطة تنظيمية قوية فقد تكون هي في أعين الأجيال الجديدة ذهب العصر المقبل وبداية «خلود» من نوع آخر.

ويشير الخبراء إلي أن الظروف الراهنة تتطلب من المستثمر الصغير أو المدخر أن يكون حذرا وأن يدخل السوق بماله المدخر أو السائل وليس عبر قروض أو تمويل لأن العوائد لن تستمر بنفس القوة وعليه أيضا أن تكون له مرجعيته الخاصة في معرفة أوضاع سوق الذهب ومن ذلك المعيار الفلاحي المصري الذي يقول: كم جراما من الذهب تشتري قيراطا من الأرض؟ وإذا حدث أن قلت كمية الجرامات فمعنى ذلك أن الذهب أقوى وأقدر والعكس.

وقد يريد المدخر أو المستثمر الصغير أن يتحول «من نفسه» إلى أخذ مخاطرة أملا في مكاسب أعلى وفي هذه الحالة فالنصيحة هي اللجوء إلى أكثر أدوات المخاطرة بساطة وأقلها تكلفة على الأقل إلى أن يتعلم السباحة في مياه أعمق، ومن ذلك شراء وثائق صناديق الاستثمار في الذهب، وأن يجرب حظه بمبلغ بسيط في شراء بالهامش لأسهم شركات تنتج الذهب فإذا خسر فالخسارة محدودة أو يخطو خطوة أوسع فيثقف نفسه ويبنى مركزا على الفوركس بمبلغ قليل فيشترى ذهبا

أحمد ابراهيم

حوكمة منظومة استيراد سيارات ذوي الهمم لمنع التحايل

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا، الخميس الماضي ، لمناقشة سبل حوكمة منظومة استيراد سيارات ذوي الهمم، وذلك بحضور خالد عبد الغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية، وزير الصحة والسكان، وأحمد كجوك، وزير المالية، ومايا مرسي، وزيرة التضامن الاجتماعي، والمستشار عدنان فنجري، وزير العدل، وعدد من مسئولي الوزارات الثلاث.

واستهل رئيس الوزراء الاجتماع بالإشارة، إلى أن الحكومة تعمل حاليا على حوكمة منظومة استيراد سيارات ذوي الهمم، وذلك في ظل ما تم رصده من ممارسات من البعض للاستفادة من هذه الميزة التي تمنحها الدولة لأهالينا من ذوي الهمم.

ولفت رئيس الوزراء، إلى أن ما سيتم تطبيقه من إجراءات تتعلق بمنظومة استيراد سيارات ذوي الهمم، من شأنه أن يسهم في حوكمة هذه المنظومة ومتابعة مختلف خطواتها، تحقيقا للأهداف المرجوة من وصول ما تقدمه الدولة من ميزة للمستحقين.

وأكد رئيس الوزراء أنه في إطار التعامل مع هذه الممارسات والمخالفات سيتم اتخاذ مختلف الإجراءات القانونية وتشديد العقوبات على كل من المستفيد من الأصحاء الذي حصل على شيء ليس من حقه، وكذا صاحب كارت الخدمات المتكاملة من ذوي الهمم، الذي فرط في حقه وتربح مما تتيحه الدولة له من ميزة، هذا إلى جانب استيداء مختلف مستحقات وحقوق الدولة في هذا الصدد.

وصرح المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء، بأن إحدى اللجان المشكلة فحصت وراجعت موقف نحو ٤٥٠ سيارة، وتبين أن معظم المستفيدين من هذه السيارات هم مواطنون من غير ذوي الهمم، بل أن بعض المواطنين من ذوي الهمم الذين تم الحصول على سيارات بأسمائهم، لا يعلمون عنها أي شيء ولا يستخدمونها، ولكن غيرهم من الأصحاء هم من يتمتعون بهذه الميزة التي منحتها الدولة لذوي الهمم.

الإسكان تعلن عن ضم الأراضي والوحدات المطروحة بـ٢٠٢٢ لمهلة استكمال سداد مقدمات الحجز بالأسعار الحالية

أعلن وزير الإسكان المهندس شريف الشربيني ضم الأراضي والوحدات المطروحة في عام ٢٠٢٢ إلى المهلة الممنوحة لمدة شهرين، لاستكمال سداد مقدمات الحجز بالأسعار المعمول بها حاليا، وفق ضوابط محددة.

وكانت المهلة، التي أعلن عنها الوزير الأسبوع الماضي ، تشمل الوحدات والأراضي المطروحة منذ بداية ٢٠٢٣.

وأوضحت وزارة الإسكان، في بيان، أن هذه الخطوة تأتي في إطار حرصها، ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، على تلبية طلبات أكبر عدد من الحاجزين، وإتاحة الفرصة لهم للحصول على مسكنهم الملائم.

وقال الدكتور حسن الشوربجي، نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة للشئون العقارية والتجارية، إن المهلة تشمل: قطع الأراضي السكنية الصغيرة بنظام أسبقية الحجز.

وزير النقل يعلن عبور أول قطار لنقل حاويات الترانزيت من ميناء الدخيلة إلى شرق بورسعيد

أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، كامل الوزير، عبور أول قطار لنقل حاويات الترانزيت مكون من ٢٥ حاوية (٤٠ قدم) من ساحة شركة الإسكندرية لتداول الحاويات بميناء الدخيلة إلى ميناء شرق بورسعيد عبر المحطة التبادلية بالكيلو متر ٨ (محطة لتبادل البضائع بين قطارات السكة الحديد والشاحنات) بوصلة (بالوظة / شرق بورسعيد) والمتفرعة من خط (الفردان / بئر العبد).

وقال وزير النقل، في بيان ، إنه تم الانتهاء من تجديد وإعادة تأهيل مساره بطول ١٠٠ كيلو متر وتجديد واستعادة كفاءة محطاته كمرحلة أولى من مشروع إعادة تأهيل وتطوير وإنشاء خط سكة حديد (الفردان/ شرق بورسعيد/ بئر العبد/ العريش/ طابا) بطول إجمالي حوالي ٥٠٠ كيلو متر، والذي يعتبر أحد المكونات الرئيسية للممر اللوجيستي التنموي الجديد (العريش/طابا).

وأضاف الوزير أن هذا يأتي تزامنا مع الاحتفال بمرور ٩ سنوات على افتتاح قناة السويس الجديدة، وفي إطار تنفيذ توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بتحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل واللوجيستيات وتجارة الترانزيت.

وأشار إلى أن وزارة النقل تقوم بتنفيذ وإنشاء ٧ ممرات لوجستية دولية تنموية متكاملة لربط مناطق الإنتاج (الصناعي – الزراعي - التعديني – الخدمي) بالموانئ البحرية بوسائل نقل سريعة وآمنة، مرورا بالموانئ الجافة والمناطق اللوجستية المتكاملة، وفي ضوء تفعيل منظومة نقل البضائع من ميناء شرق بورسعيد إلى كافة أنحاء الجمهورية عبر خطوط شبكة السكك الحديدية.

وأوضح الوزير أن إعادة تشغيل هذا الخط (العريش/طابا) سيساهم في تحقيق التنمية الشاملة في سيناء وله عوائد اقتصادية عديدة، وسيخدم أهالي شمال ووسط وجنوب سيناء. وتابع أن هذا المشروع هو جزء من خطة الدولة المصرية لتنمية سيناء في كافة المجالات، بالإضافة إلى أن إعادة تشغيل هذا الخط سيخدم منظومة نقل البضائع، وسيخدم التجمعات السكنية والصناعية والتعدينية بسيناء عن طريق ربط المصانع بوصلات سكك حديدية ثم التصدير عبر ميناء العريش وطابا إلى الخارج، حيث يرتبط هذا الخط مع شبكة السكك الحديدية بأنحاء الجمهورية ليحقق الخط نقلة نوعية على طريق تحقيق الأهداف التنموية في سيناء.

جدير بالذكر أنه قد تم الانتهاء أيضا ضمن مشروع خط (الفردان / بئر العبد) الانتهاء من تطوير وازدواج كوبري الفردان المعدني القديم بطول ٦٤٠ متر، وإنشاء كوبري معدني جديد مزدوج أعلى قناة السويس الجديدة بطول مماثل ويتكون كل كوبري من عدد ٢ باكية، وكل باكية ٣٢٠ متر، ويربط بين الكوبريين خط سكك حديدية مزدوج في الجزيرة الفاصلة بين قناة السويس القديمة والجديدة. كما تجدر الإشارة إلى وجود تحالف يقوم بإدارة وتشغيل قطاع نقل البضائع بالسكك الحديدية، وهذا يأتي في إطار اهتمام الدولة بتعزيز دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومن ضمنها النقل.

وكذلك في ضوء خطة وزارة النقل، ممثلة في الهيئة القومية لسكك حديد مصر، لتطوير أصول وخدمات مرفق السكة الحديد بغرض رفع كفاءتها وتعظيم إيراداتها، بجانب اهتمام الوزارة بتعظيم دور نقل البضائع باستخدام شبكة خطوط السكك الحديدية، لما له من آثار إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للدولة.

رضوى عبدالله

الحصاد» ترصد كواليس التحركات الحكومية لحل أزمة نواقص الأدوية

رئيس الوزراء يعلن توفير 7 مليارات جنيه لسرعة توافر الأدوية والمستلزمات الطبية المطلوبة .

تواصل الحكومة البحث عن حلول لأزمة الدواء والوفاء بتعهداتها بوضع حل للأزمة خلال ٣ شهور ، وفي هذا الإطار عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا نهاية الأسبوع الماضي ، بمقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة، لاستعراض الجهود التي تبذلها الحكومة ومختلف الجهات المعنية بالدولة لتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية المطلوبة، والتعامل مع مشكلة النواقص في سوق الدواء، وذلك بحضور الدكتور خالد عبد الغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية، وزير الصحة والسكان، وأحمد كجوك، وزير المالية، واللواء طبيب بهاء الدين زيدان، رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية، والدكتور علي الغمراوي، رئيس هيئة الدواء المصرية، ومسئولي الجهات المعنية.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن الاجتماع يأتي في إطار متابعة الموقف الحالي لجهود توفير الأدوية والمستلزمات الطبية، في ظل التوجيهات المستمرة بأن يكون هذا الأمر على رأس أولويات العمل خلال المرحلة الحالية للتعامل مع مشكلة نقص بعض الأدوية.

وصرح المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، بأن الاجتماع شهد تناول عدد من محاور العمل التي تتعلق بجهود توفير الأدوية ومختلف المستلزمات الطبية في سوق الدواء المحلية، وذلك من خلال اللجنة المشكلة لهذا الغرض، عن طريق إجراءات وتوفير المناخ المناسب الذي يدعم توطين صناعة الدواء، لا سيما الأدوية الحيوية والخاصة بالأمراض المزمنة، كما تم مناقشة دور شركات القطاع الخاص في هذا الشأن، سواء المحلية أو العالمية في توافر الإنتاج محليا.

وفي هذا الإطار، أوضح المتحدث الرسمي أنه تم التنويه لحزمة الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة والسكان بالتنسيق مع وزارة المالية وكل من الهيئة المصرية للشراء الموحد، وهيئة الدواء المصرية ومختلف الجهات المعنية لضمان توافر مختلف أنواع الأدوية المستحضرات الطبية في السوق المصرية، ولاسيما الآليات التي اتبعتها وزارة المالية خلال العام المالي ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥ لضمان توافر سيولة مالية لجهات الاختصاص؛ لتوفير الخامات والأدوية اللازمة، بالإضافة إلى عمليات التوسع في إنتاج وضخ المستحضرات الدوائية المهمة.

وأضاف المتحدث الرسمي أنه تم، خلال الاجتماع، تأكيد أنه سيتم توفير ٧ مليارات جنيه؛ للعمل على سرعة توافر الأدوية والمستلزمات الطبية المطلوبة بالمستشفيات والصيدليات.

في الطريق للحل

وكان الدكتور خالد عبدالغفار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة والسكان، أعلن خلال افتتاحه لأحد مصانع الأدوية بمدينة السادس من أكتوبر، الأسبوع الماضي أن أزمة الدواء في طريقها إلى الحل وخلال الـ ٣ شهور القادمة سوف نشهد انفراجة لهذه الأزمة.

قال الوزير "بدأت خطوط الإنتاج تعمل بطاقتها، وسيشعر المواطن بذلك خلال الأسابيع القليلة الماضية، منوها إلى أن كل الشركات التي تستورد بدأت في ذلك بعد توافر العملة».

وأوضح الوزير، أن سوق الدواء في مصر تأثر العام الماضي بتغيير سعر العملة، مشيرًا إلى أن مصر تنتج ٩١٪ من احتياجاتها من مختلف أنواع الأدوية من خلال ١٧٠ مصنع وطني، موضحًا أن شركة أكديما الوطنية تنتج مليار عبوة من الأدوية سنويًا، وتصدر منتجاتها من المستحضرات الدوائية لـ ٨٠ دولة على مستوى العالم، مؤكدًا أنه لا يوجد دولة تصنع كل أدويتها محليًا.

أسباب الأزمة

وفي تصريحات له ، كشف حسام عبدالغفار، المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة والسكان، ، عن السبب وراء أزمة الدواء، قائلا إنه كان هناك صعوبة في توفير العملة التي يتم استيراد المواد الخام للأدوية بها خلال الفترة الماضية.

وأكد انتهاء الأزمة بعد توفير العملة، وبالتالي المواد الخام للمصانع، موضحا أن دورة إنتاج الدواء وإعادة المخزون الاستراتيجي مرة أخرى يستغرق من ٤ إلى ٥ أشهر.

وأضاف «عبدالغفار»، أن مصانع الدواء عادت تعمل بكامل طاقتها منذ شهر ٦ الماضي، وبالتالي بدأ سوق الدواء يشهد انفراجة كبيرة خلال الشهور الجارية، وكل يوم تتوافر الأدوية التي لم تكن موجودة قبل ذلك وكان يصعب الحصول عليها.

وأكد، انتهاء أزمة الدواء وتوافره تباعا كل يوم في الأسواق والصيدليات وكذلك في المستشفيات، مشيرا إلى أن المصانع الوطنية للدواء تنتج أكثر من ٩١٪ احتياجاتها، والمواد الخام يتم استيرادها من أماكن معروفة ومعتمدة على مستوى العالم.

شيماء مرسي

المجلس الأعلى للأمن السيبراني يجتمع لمناقشة الخطط التنفيذية وإجراءات مواجهة الأخطار السيبرانية والأعطال التقنية

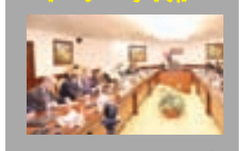

عقد المجلس الأعلى للأمن السيبراني اجتماعا برئاسة الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ تم خلاله مناقشة الخطط التنفيذية والإجراءات اللازمة لمواجهة الأخطار السيبرانية والأعطال التقنية، والجهود المبذولة لتأمين البنى التحتية للاتصالات والمعلومات والأنظمة التكنولوجية، وتعزيز الأمن السيبراني في مختلف قطاعات الدولة.

ناقش الاجتماع أهم الإجراءات الاحترازية لمواجهة التهديدات السيبرانية والأعطال التقنية والتي تشمل وضع خطط استباقية لتفادي حدوث الهجمات السيبرانية، واتخاذ التدابير اللازمة لرفع كفاءة منظومات الأمن السيبراني، وضمان سلامة وتأمين المنظومات الرقمية وفي مستهل الاجتماع استعرض الدكتور عمرو طلعت أبرز الجهود المبذولة من المجلس الأعلى للأمن السيبراني لتأمين البنية التحتية للاتصالات والمعلومات بشكل متكامل ومواجهة الأخطار السيبرانية والتي من أهمها اعتماد الإطار التنظيمي لتراخيص مقدمي خدمات الأمن السيبراني التي يصدرها الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات مع اعداد قائمة محدثة بالشركات المعتمدة ومؤشرات الأداء وفقا للضوابط التي يحددها المجلس الأعلى للأمن السيبراني بنهاية الشهر الجاري، وإنشاء المركز الوطني لعمليات الأمن السيبراني، وتطوير المرحلة الثانية من مركز متابعة عمليات الشبكات والبنية التحتية للاتصالات.

وزير الزراعة: ندرس إنشاء بورصة سلعية للتمور وإقامة معارض دولية للمزارعين

بحث علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، مع الدكتور عبدالرحمن الحبيب المدير التنفيذي للمجلس الدولي للتمور، والوفد المرافق له، التعاون المشترك وتعظيم الاستفادة من الثروة المصرية والعربية من النخيل والتمور.

وأكد فاروق، خلال اللقاء، تطلع مصر إلى تعزيز التعاون مع المجلس، خاصة وأن مصر من أكبر الدول المنتجة للتمور في العالم ولكن التصنيع والتصدير ليس على مستوى طموحاتنا وحجم إنتاجنا، مشيرا إلى أن القيمة المضافة للناتج القومي تكمن في تعظيم الاستفادة من التصدير.

ولفت إلى وضع إمكانيات وخبرة الوزارة وعلماء مركز البحوث الزراعية في خدمة المجلس الدولي للتمور، مشيرا إلى إمكانية دراسة إنشاء بورصة سلعية خاصة بالتمور، والاهتمام بإقامة معارض دولية للتمور وكذلك منح شهادات للمزارع المتميزة تسهم في تسويق منتجاتها. وأكد تشجيع القطاع للاستثمار في مجال صناعة التمور للحد من الفاقد والهدر.

من ناحيته، أكد عبدالرحمن الحبيب المدير التنفيذي للمجلس الدولي للتمور، أهمية مصر بالنسبة للمجلس الدولي للتمور نظرا لأنها من أكبر الدول المنتجة للتمور، كما تمتلك مراكز ومعاهد علمية متخصصة في النخيل، وتقوم كذلك بإنشاء أكبر مزرعة نخيل في العالم بمنطقة توشكى، مشيرا إلى أن التعاون مع مصر يشمل كذلك تبادل الخبرات.

بحث اللقاء التعاون في مجال مكافحة سوسة النخيل للحد من خطورة هذه الآفة والتي تمثل تهديد كبير لثروة النخيل العربية، كما تناول اللقاء التأكيد على التعاون في مجال إعادة تدوير مخلفات النخيل خاصة نواتج التقليم والاستفادة منها، كما تم مناقشة أهمية تطبيق التكنولوجيات الحديثة في زراعة الأنسجة والخريطة الصنفية المتوافقة بيئيا ومناخيا.

«المشاط» تبحث دور الشراكة المصرية الصينية في تعزيز جهود وكالة الفضاء المصرية

التقت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الدكتور شريف صدقي، الرئيس التنفيذي لوكالة الفضاء المصرية، حيث تم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون المشترك، في إطار الشراكة البناءة المصرية الصينية، والتي تم على إثرها تدشين مركز تجميع وتكامل واختبار الأقمار الصناعية بوكالة الفضاء المصرية، وكذلك الإطلاق الناجح للقمر الصناعي مصر سات -٢ لتطبيقات الاستشعار عن بعد من قاعدة تيوتشان الصينية في ديسمبر الماضي.

وشهد اللقاء استعراض إمكانية تعاون الوكالة مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في توفير الأنظمة والتطبيقات التحليلية، بالإضافة إلى أنظمة الذكاء الأصطناعي التي من شأنها دعم منظومة التخطيط في مصر خصوصًا في مجال متابعة تنفيذ مشروعات الخطة الاستثمارية.

ورحبت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، برئيس وكالة الفضاء المصرية، مؤكدة حرص الوزارة على تعزيز العلاقات بين وكالة الفضاء المصرية والشركاء الدوليين وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز جهود الدولة في مجال البحث العلمي، وتقنيات الاستشعار عن بعد، ودعم برنامج الفضاء المصري، وتعزيز مكانة مصر الريادية في مجال الأقمار الصناعية.

شملت ٢٢ سكرتير عام ومساعد .. وزيرة التنمية المحلية تصدر أول حركة محليات

أصدرت الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية أول حركة للمحليات عقب توليها المسؤولية وذلك في عدد من المحافظات، وتضمنت الحركة تعيينات وتنقلات لحوالي ٢٢ قيادة محلية في وظيفة سكرتير عام وسكرتير عام مساعد وكذلك تعيين رئيس لمدينة بمحافظة الجيزة، كما تضمنت الحركة تصعيد عدد من رؤساء المدن والأحياء إلى سكرتير عام مساعد. يأتي ذلك في إطار المتابعة المستمرة لوزارة التنمية المحلية لأداء قيادات المحليات بجميع محافظات الجمهورية لضبط منظومة العمل المحلي وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وضخ دماء جديدة في المناصب القيادية بالمحافظات.

وأشارت وزيرة التنمية المحلية إلى أن الحركة تضمنت تعيين ١١ سكرتيرًا عامًا هم يحيي محمد الأدغم سكرتيرًا عامًا للقاهرة، وحسن صفوت موافي سكرتيراً عاما للغربية، وأحمد محمد أنور سكرتيراً عاما للبحيرة، وأحمد محمد سكرتيراً عاماً لأسيوط، وأيمن محمد الشريف سكرتيرا عاما لأسوان، ومحمد صلاح الدين ناجي سكرتيرا عاما للدقهلية، وعبدالغفار عبدالرحمن الديب سكرتيراً عاماً للشرقية، ومحمد شوقي بدر سكرتيراً عاماً لكفر الشيخ، وماهر محمد هاشم سكرتيرا عاما للسويس، وعلاء عبدالجابر عمر سكرتيراً عاما لسوهاج، وضياء الديب قطب سكرتيراً عاما للفيوم.

وأضافت الدكتورة منال عوض أن حركة قيادات المحليات تضمنت تعيين ١١ من سكرتيري العموم المساعدين وهم حسام لبيب خميس رئيس حي مصر الجديدة إلى سكرتير عام مساعد القاهرة وأحمد شاكر عبدالخالق رئيس مدينة الفيوم إلى سكرتير عام مساعد الفيوم ومحمد نعمة كجك رئيس مركز ومدينة دمنهور إلى سكرتير عام مساعد الشرقية وأيمن السعيد عبدالباقي رئيس حي مصر القديمة إلى سكرتير عام مساعد قنا

وأحمد مصطفى السايس رئيس مركز ومدينة بني مزار إلى سكرتير عام مساعد سوهاج وعماد الدين عبدالرحيم رئيس مركز ومدينة النجيلة إلى سكرتير عام مساعد الدقهلية ومحمد علي عبدالجليل رئيس حي منشأة ناصر إلى سكرتير عام مساعد أسوان وطارق محمود اليمني رئيس حي الخليفة إلى سكرتير عام مساعد الإسماعيلية ومحمد منصور شعير سكرتير عام مساعد جنوب سيناء إلى سكرتير عام مساعد كفر الشيخ وخيري حسين إبراهيم رئيس حي النزهة إلى سكرتير عام مساعد جنوب سيناء وعمرو محمد فكري رئيس مدينة ومركز المحلة الكبرى إلى سكرتير عام مساعد بورسعيد، كما تم تعيين محمد عبدالحميد مرعي رئيس مركز ومدينة بنها إلى رئيس مدينة الجيزة.

وطالبت الدكتورة منال عوض القيادات الجديدة بالمحافظات بضرورة بذل أقصى جهد في خدمة المواطنين والاستماع إلى شكاواهم وحل مشاكلهم وتنفيذ توجيهات القيادة السياسية وتكليفات رئيس مجلس الوزراء فيما يخص عددا من ملفات عمل الوزارة والمحافظات وعلى رأسها ملف التصالح على مخالفات البناء والحفاظ على الأراضي الزراعية ومنع البناء المخالف وإزالة التعديات على أراضي الدولة.

عاجل الى وزير السياحة:

أهالى قرية تلال الساحل الشمالى يشكون من وجود محل كفتة وحواوشى على حرم الشاطىء

قدم اهالى قرية تلال بالساحل الشمالى أستغاثة لأصحاب الجهود المتواصلة في معالجة القضايا التي تمس بيئتنا وسياحتنا ومستقبل محمياتنا الطبيعية. إنني، كأحد المتضررين من إنشاء محل كفتة وحواوشي على رمال وحرم شاطئ قرية تلال الساحل الشمالي في الكيلو ١٤٢ أشعر بواجبي ومسئوليتي في التعبير عن قلقي الشديد تجاه الآثار السلبية التي قد تترتب على هذا المشروع.

واشاروا إلى إن وجود محل كفتة وحواوشي على حرم الشاطئ ولا يراعي الاشتراطات البيئية ويحدث تأثيرات بيئية خطيرة، حيث يتسبب في تلوث البيئة المحيطة، ويهدد التوازن الطبيعي الذي نسعى جميعًا للحفاظ عليه في هذه المنطقة الجميلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مثل هذه المشاريع قد تؤثر سلبًا على السياحة، حيث يبحث الزوار عن تجارب سياحية هادئة ونقية بعيدًا عن مظاهر التلوث والإزعاج خاصة وان الشاطئ يعد احد المحميات الطبيعية

كما أن هذا المشروع يمثل تهديدًا

مصر تبحث إنشاء منطقة صناعية إماراتية كبرى في شرق بورسعيد

عقد كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل لقاءً مع وفد وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإماراتية برئاسة عمر السويدي، وكيل الوزارة؛ لبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري المشترك بين مصر والإمارات، حضر اللقاء دعاء سليمة، المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة، ومحمد فتحي معاون الوزير للنقل البحري ومحمد السيد، ممثل شركة مصدر الإماراتية.

واستعرض الوزير، خلال اللقاء مستجدات المفاوضات الجارية بين الجانبين بشأن إقامة منطقة صناعية إماراتية كبيرة في مصر لتلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية خاصةً وأن منطقة شرق بورسعيد تتمتع بموقع جغرافي متميز وترتبط بخط سكة حديد يربط المنطقة بكل أنحاء الجمهورية الأمر الذي يسهل ربط المنطقة الإماراتية بموانئ البحر المتوسط.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة .. تيسيرات غير مسبوقة لقاطرة التنمية

تستهدف الحكومة خلال الفترة المقبلة دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك في إطار دعم ريادة الأعمال، وهناك حزمة من الإجراءات المتمثلة في التيسيرات والتسهيلات والحوافز لدعم القائمين على قطاع المشروعات الصغيرة، وتُعد المشروعات الصغيرة قاطرة التنمية الحقيقية، حيث تساهم بنحو ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي المصري، وتعد مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فيها، إذ يبلغ عدد هذه المشروعات حوالي ٢,٤ مليون مشروع.

وقبل أيام، شهد باسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات توقيع عقد جديد للتمويل متناهي الصغر مع شركة كاش للتمويل متناهي الصغر بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه، حيث وقعت العقد نيفين بدر الدين، رئيس القطاع المركزي للتمويل متناهي الصغر بالجهاز، و مرقص نبيل زاهي صليب، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة وذلك بحضور عدد من مسئولي الجهاز والشركة. يهدف التوقيع إلى ضخ ١٠٠ مليون جنيه من جهاز تنمية المشروعات لقطاع المشروعات متناهية الصغر بكافة المحافظات من خلال مكاتب وأفرع شركة كاش للتمويل متناهي الصغر.

وأكد رحمي حرص جهاز تنمية المشروعات على تنفيذ توجيهات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الجهاز لإتاحة وتيسير وصول التمويلات اللازمة لأصحاب المشروعات متناهية الصغر في جميع المجالات وفي مختلف محافظات الجمهورية، لتشجيع المواطنين على التشغيل الذاتي والحد من انتشار البطالة وخلق فرص عمل جديدة مشيرا إلى أن الجهاز يعمل على التوسع في قاعدة شركات التمويل متناهي الصغر التي يتعاون معها، وزيادة محفظة التمويل متناهي الصغر.

وأوضح الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات أن التمويل الجديد سيتم توجيهه لكافة الفئات المستهدفة للمشروعات المتناهية الصغر على مستوى الجمهورية خاصة الشباب والمرأة ، وذلك للمساعدة في تطوير أو التوسع في المشروعات القائمة وإقامة مشروعات جديدة بكافة القطاعات التجارية والخدمية والزراعية مع التركيز على المشروعات الإنتاجية والصناعية، لما تمثله من قيمة مضافة للاقتصاد القومي، مع مراعاة الالتزام بالشروط البيئية لإقامة تلك المشروعات. وأضاف رحمي أن هذا العقد سيعمل على تشجيع عملاء التمويل متناهي الصغر للانضمام للمنظومة الرسمية والاستفادة من المزايا والحوافز التي يتيحها قانون تنمية المشروعات تماشيا مع توجهات الدولة في هذا الشأن.

من جانبها قالت نيفين بدر الدين رئيس القطاع المركزي للتمويل متناهي الصغر بالجهاز أن الشركة ستقوم بإعادة إقراض قيمة التمويل للمقترضين النهائيين من الفئات المستهدفة وأصحاب الخبرة الراغبين في تطوير مشروعات قائمة بغرض تمويل رأس المال العامل وإمكانية شراء الآلات والمعدات، مشيرة إلى أنه من المتوقع أن يتم تمويل حوالي ٢٠٠٠ مستفيد/مستفيدة من المشروع، وذلك بهدف خلق المزيد من فرص العمل مع التركيز على الفئات المستهدفة وخاصة بالمناطق التي تحتاج إلى هذه الخدمات التمويلية بما يساهم في التوسع في هذه المشروعات وتطويرها وخلق المزيد من فرص العمل .

جهاز تنمية المشروعات يضخ 100 مليون جنيه لتمويل المشروعات متناهية الصغر .. والحكومة تتبنى تسهيلات لدعم وتشجيع ريادة الأعمال.. الترويج للشركات الناشئة المصرية

قاطرة التنمية

وفي خطتها تؤكد الحكومة على دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك في إطار دعم ريادة الأعمال، عبر حزمة من الإجراءات المتمثلة في التيسيرات والتسهيلات والحوافز لدعم القائمين على قطاع المشروعات الصغيرة، حيث تُعد المشروعات الصغيرة قاطرة التنمية الحقيقية .

وتستهدف الحكومة توليد فرص عمل جديدة ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وأكدت في برنامجها الجديد على قيام البنك المركزي بالعديد من الإجراءات والمبادرات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن الإجراءات زيادة نسبة مساهمة البنوك تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٥٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية وتخصيص ١٠٪ كحد أدنى للشركات الصغيرة، إتاحة مساحات أراض خاصة بالاستثمار الصناعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المناطق الصناعية تماشيا مع قانون التراخيص الصناعية، تطوير الخريطة الاستثمارية لتتضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالإضافة إلى ربطها بتنافسية المحافظات اقتصاديا، تمويل الشركات التي لها أفكار ابتكارية من خلال صناديق الاستثمار ورأس مال المخاطر.

ووضعت الحكومة خطة لدعم ريادة الأعمال والترويج للشركات الناشئة المصرية على المستوى الدولي والإقليمي بهدف التعريف بهذه الشركات لتسهيل حصولها على التمويل عبر عدد من الآليات، منها: القنوات التلفزيونية الفضائية المصرية، والمنصات الإعلامية، والبرامج المذاعة على متن طائرات الشركة الوطنية، العمل على تعظيم الاستفادة من التمويلات التنموية الميسرة المقدمة من شركاء مصر في التنمية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعميم تجربة شركة مصر لريادة الأعمال والتوسع في إنشاء مثل هذا النوع من الشركات لتعزيز وتحفيز الفكر الريادى وتوفير مناخ مناسب لنمو الشركات الناشئة.

وتُعد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الركيزة الأساسية للاقتصاد القومي، وقاطرة التنمية الحقيقة لأي دولة سواء متقدمة أو نامية، وهذا يعود لكونها تشكل ما لا يقل عن ٩٠٪ من إجمالي المشروعات في العالم، وتساهم بقوة في تحقيق ميزات مثل مكافحة البطالة وتعزيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الصادرات وسد احتياجات السوق المحلية، وتساهم المشروعات المتوسطة والصغيرة أيضا في تقليل فاتورة الاستيراد، وتحسين القوة التنافسية وزيادة النشاط الاقتصادي.

وتلعب في مصر دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعمل على توفير المزيد من فرص العمل وتشغيل ملايين الشباب، وهناك عدد من التشريعات التي تستهدف تحقيق ذلك، بداية من قانون المشروعات الصغيرة وقانون تمويل المشروعات الصغيرة، ووحدات الطعام المتنقلة وغيرها من التشريعات التي تهدف في المقام الأول للنهوض بالمشروعات الصغيرة وتقنين أوضاع القائم منها بتيسيرات وحوافز كثيرة.

وتضمن برنامج الحكومة خطوات جادة لتوفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة، وذلك سواء بخلق فرص جديدة أو بتعزيز فرص العمل الحرة ودمجها في الاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال تحقيق نمو احتوائي شامل من خلال رفع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٥,٥٪ في عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧، وتبني برنامج قومي للتشغيل لتوفير المزيد من فرص العمل في القطاعات الرائدة، وخفض معدلات البطالة لأدنى مستوياتها، من خلال عدد من المسارات تضم "تشجيع القطاع الخاص، وتوفير التمويل الميسر للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتكثيف الاستثمارات في المشروعات كثيفة العمل، وتوسيع نطاق مشاركة المرأة في سوق العمل، والتوسع في برامج التأهيل للانضمام لسوق العمل».

ويستهدف البرنامج أيضا زيادة معدل النمو السنوي في أعداد المشتغلين بالتركيز على القطاعات الاقتصادية ذات المستويات المرتفعة لمرونة التشغيل و القطاعات القائدة الموفرة لفرص العمل في الاقتصاد المصري، مواصلة جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وخفض نسبة العمالة غير الرسمية.

مطالب من ناحية أخري ، تقدم اتحاد مستثمري المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من مطالب المستثمرين الخاصة بتوفير الأراضي والمنشآت الصناعية الى الحكومة بهدف الأسراع فى زيادة معدلات الإنتاج الصناعي المحلى، ومساعدة الصانع العاملة على التوسع في زيادة خطوط الانتاج، ووقف عمليات تسقيع الأراضي الصناعية، والمبالغة فى الاتجار بها فى ظل وجود ندرة فى الأراضي الصناعية المرفقة الجديدة والقريبة من مراكز المدن الرئيسية.

وقال علاء السقطى رئيس الاتحاد إن توافر الأراضي الصناعية الجاهزة تمثل عائقا كبيرا أمام المستثمرين في ظل ارتفاع أسعارها بشكل جنوني ورفع فوائد التمويل البنكى مع ارتفاع تكاليف الانشاء والتشغيل ووجود مشكلات فى استيراد المواد الخام.

وتضمنت مطالب المستثمرين التى حصرها الاتحاد من خلال أعضاءه من جمعيات المستثمرين فى مختلف المحافظات ضرورة الإسراع فى تنظيم مجهودات الحكومة فى دعم الاستثمار الصناعى وتوحيد جهات الولاية والتعامل مع المستثمرين ، إلي جانب اتخاذ إجراءات عاجلة بربط قيمة الأرض الصناعية بزمن الإنشاءات والتشغيل بحيث يتم رفع قيمتها كلما تأخر المستثمر فى استخدامها او خفض قيمتها كلما زادت سرعة الإنشاء والتشغيل - وذلك بهدف لوقف عمليات الاتجار بها وتسقيع الأراضي على حساب المستقبل الصناعى للدولة- فمثلا اذا كان سعر المتر ألف جنيه يتم رفعه إلى ١٥٠٠ جنيه فى حالة تاخر التنفيذ عن سنة ونصف او خفضه إلى ٨٠٠ فى حالة الإنشاء والتشغيل خلال أقل من عام.

وتضمنت كذلك إنشاء بنك للأراضي يضم جميع الأراضي الصناعية على مستوى الجمهورية فى مكان واحد والإعلان بشكل دورى عن الطروحات الجديدة ووضع آليات جديدة للتمويل الصناعى والتخصيص بتناسب مع الظروف الاقتصادية الراهنة.

وتمثل خامس المطالب في ضرورة الاستفادة من آلاف من قطع الأراضي الصناعية المرفقة وغير المستغلة بالمدن الصناعية الكبرى ووضع خطة عاجلة لإعادة استغلال تلك الأراضي فى إقامة مشروعات صناعية جديدة من خلال فتح الباب أمام ملاكها للتصرف فيها وإنهاء جميع المنازعات القضائية الخاصة بها.

وأخيرا تضمنت قائمة المطالب وقف تضارب المصالح بين الجهات الحكومية المتعاملة مع المستثمرين الصناعيين والجهات المالكة للأراضي الصناعية والمرافق، بالإضافة إلى ضرورة تقليل الإجراءات والرسوم المطلوبة لإنشاء وتوسيع المصانع على الأقل فى الوقت الحالي حتى نستطيع الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية بأقل الخسائر الممكنة.

رضوى عبدالله

«الطروحات» تعود لتصدر المشهد الاقتصادي في مصر

مجلس الوزراء: الحكومة ماضية في استكمال إجراءات برنامج الطروحات والخطوات الجارى تجهيزها تشمل حصصا بعدد من الشركات والبنوك

عاد الحديث عن الطروحات ليفرض نفسه في صدارة المشهد الاقتصادي المصري ، وعقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مؤخرا اجتماعا بشأن متابعة مستجدات برنامج الطروحات الحكومية، وذلك بحضور حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي، والدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وأحمد كجوك، وزير المالية، والمهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والمهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، وياسر صبحي، نائب وزير المالية للسياسات المالية، ورامي أبو النجا، نائب محافظ البنك المركزي، ومسئولي الوزارات والجهات المعنية.

و أشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن عقد هذا الاجتماع، الذي يأتي في إطار متابعة مستجدات برنامج الطروحات، يؤكد جدية الدولة في استكمال هذا البرنامج المهم، تماشيا مع الجهود التي تبذلها الحكومة وجميع الجهات المعنية لتنفيذ وثيقة "سياسة ملكية الدولة"، التي تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وزيادة مساهمته في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وتشجيع الاستثمار المؤسسي وتحسين بيئة التداول، فضلا عن إعادة هيكلة بعض الأصول المملوكة للدولة.

كما أكد الدكتور مصطفى مدبولي أن الحكومة ماضية في استكمال هذه الخطوات والإجراءات التي اتخذتها منذ الإعلان عن برنامج الطروحات، انطلاقا من الاقتناع التام بأهمية استدامة هذا البرنامج، من خلال التعاون والتنسيق المستمر مع عدد من المؤسسات الدولية المتخصصة في هذا الشأن للحصول على الدعم الفني المطلوب في سبيل تعزيز مستويات كفاءة الشركات المملوكة للدولة، وزيادة مستويات التزامها بمعايير الشفافية والحوكمة، وبما يضمن الحياد التنافسي، بهدف تعظيم العائد على الأصول المملوكة للدولة.

وبحسب تصريحات المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسميّ باسم رئاسة مجلس الوزراء، فإن الاجتماع تناول الموقف الحالي لبرنامج الطروحات الحكومية، من خلال استعراض ما تم الانتهاء من طرحه حتى الآن، وكذا المتوقع طرحه خلال هذا العام، بالإضافة إلى الجاري تجهيزه للطرح في عدد من القطاعات، مشيرا إلى أن الطروحات تشمل حصصا في عدد من الشركات والبنوك.

حصيلة ونتائج

وفي يوليو الماضي ، أعلنت الحكومة عن حصيلة برنامج الطروحات الحكومي منذ إطلاقه ،موضحة ضمن برنامج عملها المقدم للبرلمان، أن إجمالي قيمة ما طرح من الشركات والأصول منذ الإعلان عن برنامج الطروحات وحتى الآن بلغ ٥,٨ مليارات دولار.

وذكرت وثيقة برنامج عمل الحكومة المصرية الخاصة برؤية مصر لـ ٣ سنوات المقبلة- أن الحكومة انتهت من المرحلتين الأولى والثانية من جدول الطروحات المعلن بمعدل تنفيذ ١٠٠ بالمائة.

وأضافت أن ذلك جاء وفق سياسة ملكية الدولة للأصول واستكمالاً للإصلاحات التي تتبانها الدولة المصرية في إطار تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وخلق البيئة الاقتصادية الداعمة والجاذبة للاستثمارات.

وقالت إنه في هذا الإطار يشمل البرنامج برنامجاً فرعياً واحداً يختص بجهود الحكومة المصرية لتعزيز دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة والتخارج التدريجي من النشاط الاقتصادي.

وأشارت الوثيقة إلى أن الجهود التي ستبذلها الحكومة تتمثل في مواصلة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول والمضي قدما في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، بالإضافة إلى تقليص حجم الاستثمارات العامة، بما يسهم في زيادة مستويات شفافية وكفاءة برنامج الطروحات العامة الذي يركز على تبنى نهج قطاعي، واستهداف أنشطة جاذبة للمستثمرين الأجانب وتعزيز جاذبية القطاعات وضمان تسعير المعاملات بشكل مناسب وشفاف.

وأضافت أن ذلك سيتم بالتزامن مع جهود الصفقات المتضمنة في البرنامج بجانب تحديد الشركات المملوكة للدولة التي يتقرر بيعها أو زيادة رأسمالها أو توسيع قاعدة ملكيتها أو التخارج كليا أو جزئيا؛ بما يحقق المصلحة العامة.

وفي فبراير الماضي، قال وزير المالية المصري السابق محمد معيط، إن الحكومة المصرية تستهدف عوائد تصل إلى ٦,٥ مليار دولار من برنامج الطروحات الحكومية بنهاية عام ٢٠٢٤.

وفي مارس الماضي، قال الوزير إنه سيتم توجيه الفائض الأولي ونحو ٥٠ في المائة من إيرادات برنامج الطروحات لخفض الدين وخدمته بشكل مباشر وبدء مسار خفض دين الحكومة وأعباء خدمته، بما يتسق مع مستهدفات وضع معدل الدين للناتج المحلي في مسار نزولي وبدء خفضه لأقل من ٨٠ في المئة خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وتستهدف مصر بيع حصص في أربع شركات حكومية أو أكثر بقيمة ٣,٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، حسب ما تعهدت لصندوق النقد الدولي.

وقالت الحكومة المصرية في أوراق قرضها مع صندوق النقد الدولي والتي أتاحها الصندوق على موقعه الإلكتروني: «نستهدف بيع أربعة أصول أو أكثر في قطاعي الطاقة والتصنيع بقيمة ٣,٦ مليار دولار في العام المالي المقبل في شكل تدفقات من النقد الأجنبي .

وتهدف الحكومة المصرية من وراء بيع هذه الأصول إلى خفض الدين العام وزيادة التدفقات الدولارية.

وفي مارس الماضي، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على زيادة قرض مصر من صندوق النقد من ثلاثة مليارات دولار إلى ثمانية مليارات دولار، وأقر المراجعتين الأولى والثانية لقرض مصر بما يسمح لها بصرف ٨٢٠ مليون دولار ، وقبل أيام أقر الصندوق المراجعة الثالثة

مطالب النقد الدولي

وكان صندوق النقد الدولي طالب مصر ببذل مجهود أكبر لتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة ويشمل هذا تسريع برنامج الطروحات الحكومية.

وفي تقريره الخاص بالمراجعة الثالثة لبرنامج التمويل الممدد الممنوح لمصر، سلط صندوق النقد الدولي الضوء من جديد على برنامج الطروحات الحكومية، مطالبا بتسريع وتيرة تخارج الدولة من المشهد الاقتصادي لصالح القطاع الخاص.

وقال الصندوق في تقريره، إن السلطات المصرية أحرزت تقدما في مسار الإصلاح الاقتصادي، لكن لا يزال عليها بذل جهد أكبر لتنفيذ أهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة، بما فيها تسريع وتيرة برنامج الطروحات، وتبسيط اللوائح التجارية الخاصة بإنشاء الشركات الجديدة، والقضاء على الممارسات التنافسية غير العادلة من قبل الشركات المملوكة للدولة.

وتعليقا على ذلك قال رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية، محمد ماهر، إن برنامج الطروحات الحكومية في مصر يعود لتصدر المشهد في الوقت الحالي بعد التغير في موقف الصندوق بشأن الأولويات للدولة المصرية.

وأضاف أن القيمة المستهدفة لبرنامج الطروحات الحكومة أكثر تواضعا من السابق ويعود ذلك للواقعية في ظل التطورات الجيوسياسية في المنطقة والتي تشهد حالة من عدم الاستقرار ما يدفع المستثمرين لبدائل أخرى عن أسواق المال من العقارات.

وأوضح أن صفقة رأس الحكمة، وبعض المشروعات العقارية من مشروع مجموعة طلعت مصطفى في الساحل الشمالي، ساهمت في تصدر المشهد بدلا من برنامج الطروحات خلال الفترة الماضية، في ظل مخاوف عدم التسعير الجيد للأصول المصرية في الوقت الحالي الذي يشهد المزيد من الاضطرابات على مستوى المنطقة.

وأشار إلى أن عودة وزارة الاستثمار في الحكومة الجديدة قد يدفعها إلى تنفيذ أحد الطروحات الحكومية بهدف إثبات جديتها على تنفيذ البرنامج بالمدى القصير ، مبينا أن تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية مع تنفيذ جزء منها في البورصة المصرية سيكون له تأثير إيجابي على السوق والذي يشهد تحركات إيجابية بعد مطالب صندوق النقد بأن يكون سعر الصرف أكثر مرونة.

ورأى مساعد رئيس حزب العدل للشؤون الاقتصادية الخبير الاقتصادي حسام عبد، أن هناك تباطؤا في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، موضحا أن قرار تحرير سعر الصرف الصادر في ٦ مارس الماضي مهد الطريق على نحو جيد للمضي قدما في تنفيذ الطروحات المعلقة منذ العام الماضي، إذ ساهم في توحيد أسعار الصرف، على نحو يعزز جاذبية هذه الطروحات بالنسبة للمستثمر الأجنبي وأيضا يضمن للحكومة الوصول إلى صفقات جيدة وعادلة.

وأضاف أن تسريع وتيرة تنفيذ الطروحات الحكومية خلال الفترة المقبلة سيكون بمثابة قبلة الحياة للاقتصاد الوطني، خاصة إذا جرى تنفيذها من خلال البورصة المصرية، موضحا أن هذه الطروحات من شأنها تحقيق عوائد مرتفعة للحكومة وجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية للسوق المحلية، وحال تنفيذها من خلال البورصة ستضمن الحكومة تنفيذها بأسعار عادلة كما ستعزز مستويات السيولة في البورصة.

واتفق مع التوقعات بأنه في ظل عودة وزارة الاستثمار إلى التشكيل الحكومي، سوف تشهد الفترة المقبلة تسريعا لوتيرة برنامج الطروحات، وجذبا للمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأشار إلى أن الحكومة الجديدة التي أدت اليمين الدستورية الشهر الماضي ، أكدت في برنامج عملها الذي قدمته لمجلس النواب، الانتهاء من المرحلتين الأولى والثانية من برنامج الطروحات، بمعدل تنفيذ ١٠٠٪، وأوضحت أنها ملتزمة بأهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة، استكمالا للإصلاحات الرامية لتمكين القطاع الخاص، والتخارج التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي.

في المقابل ، اعتبر الخبير الاقتصادي عادل عامر، أنه على الحكومة أن تتوخى الحذر في تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية لضمان الوصول إلى صفقات تحقق أعلى عائد ممكن وتضمن حقوق الأجيال المقبلة في أصول الدولة، موضحا أن الهدف الرئيس من البرنامج زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وحسن استغلال الأصول المملوكة للدولة وتعظيم العائد منها، فضلاً عن تمويل عجز الموازنة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للسوق المحلية.

وأضاف أن الحكومة منذ إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة في ٢٠٢٢ تسعى لزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إلى ٦٥٪، عبر عدة خطوات من ضمنها برنامج الطروحات وتقليص حجم الاستثمارات العامة في الموازنة، مشيرا إلى أن الحكومة تمضي قدما في هذا الصدد إلا أنها يجب أن تتفاوض مع المستثمرين بشكل يضمن استمرار مكليتها للأصول المباعة، لاسيما وأن غالبية الشركات المشمولة بالبرنامج في قطاعات جذابة ومرتفعة الربحية.

ولا يدعم عامر توجه الحكومة لبيع بعض الأصول العامة غير المستغلة، معتبرا أن الخيار الأفضل هو طرحها للاستثمار بنظام حق الانتفاع، لضمان حقوق الأجيال المقبلة، وأوضح أن الأوضاع الاقتصادية في الدولة تحسنت كثيرا منذ توقيع صفقة رأس الحكمة في فبراير الماضي وتحرير سعر الصرف والتوصل لاتفاق مع صندوق النقد في مارس الماضي، الأمر الذي يمنح الحكومة هامشا أكبرا للتفاوض وتنفيذ برنامج الطروحات على نحو يعزز العائد منه.

وكانت مديرة صندوق النقد طالبت الحكومة المصرية في فبراير الماضي بعدم التسرع في بيع حصص في الشركات الحكومية في ظل التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

وخفضت الحكومة المصرية أهداف برنامج الطروحات هذا العام إلى جمع نحو ١,٥ مليار دولار هذا العام عبر بيع حصص في شركات وأصول تمتلك الدولة حصصا بها مقارنة مع مستهدفات سابقة كانت تصل الى ٦,٥ مليار دولار.

وسبق أن تمكنت مصر من بيع أصول منذ عام ٢٠٢٢ بنحو ٥,٦ مليار دولار في ١٤ شركة وذلك على الرغم من إعلان برنامج طموح تضمن حصص في ٣٥ شركة كان من المخطط أن تنتهي منه في منتصف عام ٢٠٢٤ بل ومع تعيين مؤسسة التمويل الدولية كمستشار لبرنامج الطروحات تم رفع عدد الشركات إلى ٥٠ شركة على أن يتم الانتهاء منها في نهاية عام ٢٠٢٤ مع تضمين قطاعات جديدة في مقدمتها المطارات والاتصالات.

وقالت الحكومة في وقت سابق إنها تستهدف خلال العام الحالي حصيلة من برنامج الطروحات، سواء من خلال التخارج الكلي أو الجزئي من الشركات المملوكة لها، تتراوح بين ١ و١,٥ مليار دولار، وذلك بعد أن جمعت من البرنامج نحو ٥,٨ مليار دولار منذ ٢٠٢٢.

تباين في آراء الخبراء حول الاستجابة لمطالب «النقد الدولي» .. ومطالب بطرح بعض الأصول العامة غير المستغلة للاستثمار بنظام حق الانتفاع

ولتحقيق مستهدفات برنامج الطروحات تعاقدت الحكومة المصرية في يونيو ٢٠٢٣ مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، لتقديم المشورة والدعم الفني، وفي أبريل الماضي أنتهت المؤسسة من المرحلة الأولى من تقديم توصياتها للحكومة بخصوص البرنامج وانتقلت إلى مرحلة دراسة كل شركة على حدة لتحديد المستثمرين المحتملين.

وكانت الحكومة تعتزم بيع حصص في قرابة ٤٠ شركة خلال الفترة من مارس ٢٠٢٣ إلى مارس ٢٠٢٤ إلا أنها أرجأت تنفيذ هذه الخطة نظرا لضخامة الأصول المطروحة، وانطلاقا من حرصها على تعظيم العائد على أصول الدولة، ووفقا لصندوق النقد، تعمل مصر حاليا على تطوير مؤشر لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بوثيقة سياسة ملكية الدولة، كخطوة تضمن جدية وشفافية عملية الطروحات.

وحتى الآن تعد أكبر صفقات برنامج الطروحات صفقة بيع صندوق مصر السيادي في مارس ٢٠٢٢ لحصص في ٥ شركات(البنك التجاري الدولي، وشركة أبو قير للأسمدة، وشركة مصر لإنتاج الأسمدة، وشركة فوري والإسكندرية لتداول الحاويات) بقيمة ٢ مليار دولار لشركة القابضة الإماراتية.

كما كان من بين أكبر صفقات الطروحات، في ديسمبر ٢٠٢٣ لصالح مجموعة طلعت مصطفى القابضة إذ تمكنت من الاستحواذ على حصة في شركة ليجاسي للفنادق الحكومية في الصفقة المعروفة إعلاميا بصفقة الفنادق التاريخية.

محمد محيي الدين

التفاصيل الكاملة لساعات « الإثنين الأسود » في أسواق المال العالمية

في لحظات رعب سادت العالم كله ، انهارت أسواق الأسهم العالمية، مصحوبة بمخاوف حقيقية من أن أكبر اقتصاد في العالم يتجه نحو الركود ، وشهدت أسواق المال العالمية اضطرابات واسعة يوم الاثنين الماضي ، مما أثر بشكل كبير على معظم أسواق العالم، وعلى رأسها البورصات العربية، والبورصة المصرية.

وفي مصر ارتفع سعر الدولار اليوم في البنوك المصرية بشكل كبير، تأثرا بحالة عدم الاستقرار في أسواق المال العالمية، وانهيار عدد كبير من الأسواق العالمية في الجلسات الأخيرة.

وجاء تراجع الأسواق العالمية نتيجة عدة أسباب أهمها، التوترات المتزايدة في عدة مناطق بالعالم، بالإضافة إلى بيانات التضخم الأمريكية والتي كشفت أن معدل البطالة يرتفع للشهر الثالث على التوالي عند ٤,٣٪ وهو المستوى الأعلى في ٣ سنوات.

واستجاب السوق المصري لهذه الأحداث العالمية بخروج جزء من الأموال الساخنة من السوق المصرى، لتعويض الخسائر الخارجية للمستثمرين الأجانب وهو ما تسبب في ارتفاع قيمة الدولار أمام الجنيه في ساعات يوم الإثنين ، ليتخطى ٤٩ جنيها للدولار في التعاملات الصباحية، سجل سعر الدولار في البنك الأهلى المصرى ٤٩,٤٣ جنيه للشراء، ٤٩,٥٣ جنيه للبيع.

وقادت عمليات خروج واسعة للأموال الساخنة من السوق المصري الإثنين، إلى تراجع كبير لمؤشرات البورصة ، وبلغت الأموال الساخنة الخارجة من السوق المصري خلال جلسة الإثنين نحو ١,٢ مليار دولار، نتيجة مبيعات المستثمرين الأجانب، بعد حالات التراجع الحاد في البورصات العالمية، وتبعتها البورصات العربية، في محاولة من المستثمرين الأجانب والعرب لتعويض الخسائر الكبيرة في الأسواق العالمية.

وتراجعت الأسهم الأوروبية، إلى أدنى مستوياتها في نحو ستة أشهر، في ظل عمليات بيع واسعة النطاق مدفوعة بمخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة ، و انخفض المؤشر "ستوكس ٦٠٠" الأوروبي بنحو ٣ ٪، مع تعرض أسواق الأسهم العالمية لاضطرابات بعدما أدى تقرير الوظائف الأمريكي إلى تفاقم المخاوف من تباطؤ اقتصادي في أكبر اقتصاد في العالم.

وتراجع المؤشر "ستوكس ٦٠٠" بنسبة ٢,٧ ٪ إلى ٤٩٧,٨٥ نقطة، مسجلا أدنى مستوى في أكثر من ٣ أشهر، وتراجعت معظم المؤشرات الفرعية الأوروبية إذ هوى قطاع التكنولوجيا ٦,١ بالمائة، وهو أكبر انخفاض يومي له منذ أكتوبر ٢٠٢٠.

واهتزت أسواق الأسهم العالمية بعد أن أظهرت بيانات أن معدل البطالة في الولايات المتحدة قفز إلى أعلى مستوى في ٣ سنوات عند ٤,٣ ٪ في يوليو وسط تباطؤ كبير فى عمليات التوظيف، مما زاد المخاوف من تدهور سوق العمل واحتمال تعرض الاقتصاد للركود، وخسر قطاع الشركات المالية ٥,٢ ٪ في حين تراجعت أسهم البنوك ٤,٣ ٪ لتواصل انخفاضها من الجلسة السابقة.

كما تعرضت الأسهم اليابانية لضربة قوية بسبب مزيج من جني الأرباح الكثيف مع انسحاب المستثمرين الأجانب بشكل جماعي مع ارتفاع قيمة الين الياباني؛ ما حفز إشارات متشددة من بنك اليابان بعد أن رفع البنك المركزي أسعار الفائدة الأسبوع الماضي وأشار إلى المزيد من الزيادات المحتملة خلال العام الجاري ٢٠٢٤.

وانخفض مؤشر "نيكي ٢٢٥" الياباني بنسبة ٥,٥٪ بينما انخفض مؤشر "توبكس" الأوسع نطاقًا بنحو ٧٪؛ ليكون إجمالي انخفاض المؤشرين خلال يوليو الماضي بأكثر من ٢٠٪ ما يجعلهما فيما يعرف بـ "سوق الدب" أي في حال استمرار الأسعار في الإغلاق عند المستويات الحالية فإن السوق قد يكون على وشك الدخول في مرحلة هبوط كبيرة، بحسب ما أورده موقع (إنفستنج) الأمريكي المختص في شؤون الاقتصاد والتداول.

كما تراجعت معظم أسواق الأسهم في منطقة الخليج في مستهل تعاملات الاثنين، بقيادة البورصة السعودية، وذلك وسط تزايد هبوط البورصات العالمية تزامنا مع تصاعد مخاوف الركود، إضافة لتصاعد التوتر الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط ، كما تراجع مؤشر أبوظبي ، وهبط مؤشر دبي المالي وانخفض أيضا سهم بنك الإمارات دبي الوطني، أكبر بنوك دبي ٤,٢٪ .

البداية أمريكية

و أظهرت أرقام طلبات البطالة الرسمية في الولايات المتحدة نهاية الأسبوع قبل الماضي عددا مفاجئا من الأمريكيين العاطلين عن العمل ، وأضافت أرقام منفصلة تظهر ضعف قطاع التصنيع إلى المخاوف بشأن الاقتصاد الأميركي.

وبداية من الجمعة قبل الماضية ، أرسلت الأخبار الأسواق المالية العالمية إلى حالة من الانهيار ، وسط مخاوف من أن الاقتصاد الأميركي كان على المسار الصحيح لما يُعرف بالهبوط الحاد.

جاء ذلك بعد أسابيع وأشهر من الارتفاع المذهل في أسعار الأسهم في الولايات المتحدة واليابان والعديد من الدول والأسواق حول العالم.

وعبر خبراء الاقتصاد حول العالم عن خشيتهم من أن يكون الاقتصاد الأميركي أضعف مما أدركه محافظو البنوك المركزية في بنك الاحتياطي الفيدرالي، وقد يجبر بنك الاحتياطي الفيدرالي على خفض حاد في تكاليف الاقتراض في سبتمبر - أو حتى خفض أسعار الفائدة في حالات الطوارئ قبل ذلك - لتحفيز الطلب.

ونقلت تقارير إعلامية دولية عن ستيفن براون نائب كبير خبراء الاقتصاد في أميركا الشمالية لدى كابيتال إيكونوميكس قوله إن التباطؤ الحاد في الرواتب في يوليو والارتفاع الحاد في معدل البطالة يجعل خفض أسعار الفائدة في سبتمبر أمرا لا مفر منه ويز

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ١١ أغسطس ٢٠٢٤ • العدد ٧٥٤

غدا .. البنك المركزي يطرح أذون خزانة بقيمة ٦٠٠ مليون يورو لمدة عام

أعلـن البنك المركزي المصري، عن طرح أذون خزانة مقومة باليـورو بقيمة ٦٠٠ مليون يورو، لمدة ٣٦٤ يوماً، وذلك يوم غدا الاثنين ١٢ أغسطس ٢٠٢٤.
و تسـتدين الحكومة من خلال سندات وأذون الخزانة على آجال زمنية مختلفة،وتعد البنوك الحكومية اكبر المشـترين لها.

ووفقـا للمركـزي موعـد اسـتحقاق أذون الخزانة المقوم باليورو سيكون في ١٢ أغسطس من العام المقبل ٢٠٢٥.
وتعد أذون الخزانة هي أدوات دين قصيرة الأجل تصدرها الحكومات لتمويل عجز الموازنة أو لتنفيذ مشاريع تنموية. وهي بمثابة إيصالات دين تعهد الحكومة بسداد قيمتها مع الفوائد المستحقة في تاريخ استحقاق محدد.

خارطة أولويات د.«المالية» علي رأسها استعادة تقييم مصر الائتماني و خفض تكلفة الدين الخارجي

كجوك : - تحسين الخدمات وتعظيم الموارد وخلق مساحة مالية كافية للإنفاق على مجالات التنمية البشرية علي رأس الأولويات .. لا نية لفرض ضرائب جديدة .. و- 500 مليار جنيه للمرحلتين الأولى والثانية من المشروع القومى «حياة كريمة»

أولويات عدة لعمـل وزارته ، حددها وزير المالية أحمد كجوك ، خلال الأيام القليلة الماضية ، سواء عبر أول مؤتمـر صحفـي، عقب توليه المسـئولية، أو من خلال تصريحات متنوعـة ، حيث تناول في مؤتمره الصحفي نتائج الأداء المالى للعام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، قائلاً: «الأولوية لتحسـين الخدمـات للمواطنين على قدر ما نسـتطيع ، ونعمـل بـكل جهد مـن أجل أن يكون مـا هو قادم أفضل ، فالشعب المصرى هو المالك الحقيقى للموازنة وسـنعمل بكل جهد أيضًا لتعظيم الموارد لخلق مساحة مالية كافية للإنفاق على مجالات التنمية البشرية وكل ما يهم المواطنين» موضحًا أن أرقام الموازنة مهما تحسنت سـتكون بـلا معنى ، إذا لم تنعكس فى تحسـين أداء الاقتصاد وتنافسـية مجتمع الأعمال وتحسن مستوى المعيشة.

قال الوزير، إن التحديات صعبة على الناس والاقتصاد والحكومـة.. والدولة «بتحاول تتحمـل العبء الأكبر»، لافتًـا إلى أن هناك ٥٠٠ مليـار جنيه للمرحلتين الأولى والثانية من المشـروع القومى «حياة كريمة» لتحسـين حياة نصـف المصريين، والارتقاء بمسـتوى الخدمات المقدمة إليهم.

وأكـد وزير المالية أنه لا توجـد نية بفرض ضرائب جديـدة الفتـرة القادمـة، وأكد كاجوك خـلال مؤتمر صحفى ان الإيرادات الضريبية شـهدت ارتفاعا بنسبة ٣٠٪، وتم انفاقها على برامج الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

وأوضح أن الفترة القادمة سيتم ترتيب الأولويات حتى يكـون الإنفـاق العام أكثر للبعـد الاجتماعي من أجل احتواء أثر الإصلاحات الاقتصادية ، مشـيراً إلى أنه تمت زيادة حجم الإنفاق على التعليم خلال العام المالى الماضى٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسبة ٢٥٪ ، ليصل إلى ٢٥٦ مليار جنيه وارتفع حجم الإنفاق على قطاع الصحة بنسـبة ٢٤٪ ليصل إلى ١٨٠ مليار جنيه.

وقال إنه تم سـداد للخزانة الخزانة العامة مسـتحقات صندوق التأمينات والمعاشـات التي بلغـت ١٨٥مليار جنيه، كما سددت كافة المستحقات الخاصة بدعم السلع التموينية بقيمة ١٣٣ مليار جنيه.

وأوضح أنه حجم الإيرادات شـهدت زيادة وتم تحقيق معدل نمو للإيرادات بنسـبة ٦٠٪ وبما يفوق معدل نمو المصروفـات، لافتا إلى أن الإيـرادات غير الضريبية ارتفعت بنسـبة ١٩٠٪ وحصول الخزانة على ٥٠٪ من صفقة راس الحكمة.

وقال الوزير إننا سـنقوم بترتيب أولوياتنا من جديد ، حتـى يكون الإنفاق العام أكثر مراعاة للبعد الاجتماعي من أجل احتواء أثر الإصلاحات الاقتصادية، لافتًا إلى أنـه تمت زيادة حجم الإنفاق علـى التعليم خلال العام المالى الماضى بنسـبة ٢٥٪، والقطاع الصحى بنسـبة ٢٤٪ وقطاع الحماية الاجتماعية بنسـبة ٢٠٪ بما يفوق معـدل نمو المصروفات دون خدمة الدين الذى بلغ أقل من ١٨٪.

أوضـح الوزيـر، أن مخصصـات الدعـم والحمايـة الاجتماعيـة زادت بأكثر من الضعف وبلغت ٥٥٠ مليار جنيـه مقارنـة بعـام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١، مشـيرا إلي أن دعم المـواد البترولية تجاوز ١٦٥ مليـار جنيه ، ودعم السـلع التموينية ارتفع إلى أكثر مـن ١٣٣ مليار جنيه ، ومعاشـات «تكافل وكرامة» تتخطى ٣٥ مليار جنيه، وقد سددنا مسـتحقات صندوق التأمينات الاجتماعية والمعاشـات بنحو ١٨٥ مليار جنيـه ليصل إجمالي ما دفعناه ٩١٣,٢ مليار جنيه حتى نهاية يونيه ٢٠٢٤ .

أكـد الوزيـر، أنه تمـت مواصلة مبادرات تشـجيع الاسـتثمار ودعم الأنشـطة الاقتصادية رغم التحديات العالميـة والإقليميـة والمحلية، وقـد بلغ دعم تنشـيط الصـادرات ١٢,٩ مليـار جنيه، ليصـل إجمالي قيمة المساندة التصديرية المسددة بالفعل من الموازنة لصالح أكثر من ٣٠٠٠ شركة ٦٥ مليار جنيه منذ أكتوبر ٢٠١٩ حتى الآن، وبلغت مسـاندة الإنتاج الصناعي ١١ مليار جنيه ارتفاعًا من مليار واحـد فقط، وارتفع أيضًا دعم التأمين الصحي والأدوية لغير القادرين فى سنة واحدة مـن ١,٩ مليار جنيـه إلى ٣,٤ مليار جنيـه، وبلغ دعم برنامـج الإسـكان الاجتماعي لحـدودي الدخل ١٠,٢ مليـار جنيه وهنـاك ٣,٥ مليار جنيـه لتوصيل خدمات الغـاز الطبيعي للمنازل، وتمت زيادة مخصصات النقل والانتقـالات إلـى ٨,١ مليـار جنيه لتوفيـر خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية بقدر الإمكان.

وقال الوزير: أن ٢٥٢٧ مسـتثمرًا استفادوا من مبادرة مسـاندة القطاعـات الإنتاجية بنحـو ٨٠ مليار جنيه.. والخزانة تحملت فارق أسـعار الفائـدة، لافتًا إلى أننا سـلمنا أكثر مـن ٢٨ ألف سـيارة جديـدة للمواطنين بالمبادرة الرئاسـية لإحـلال المركبـات بحافز أخضر تجاوز ٧١٨ مليون جنيه.

أضـاف الوزيـر: «عارفين المشـاكل فين.. وشـغالين عليهـا».. وسياسـاتنا المالية سـتدعم أكثـر التنمية البشـرية والإنتاج والتصدير، موضحًا أن فاتورة خدمة الدين مازالت مرتفعة بسـبب ارتفاع التضخم ومعدلات الفائدة.. ونسـتهدف النزول بهـا إلى ٣٥٪ من إجمالي المصروفات على المدى المتوسط.

وأكد كجوك أن الاستثمارات العامة تراجعت ، ونعمل بكل جهد لزيادة حجم الاستثمارات الخاصة مع التركيز على الاستثمارات الموجهة للصناعة والتصدير و«مازلنا محتاجين شغل أكتر» لزيادة مساهمات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادى، موضحًا أننا تمكنا من ترشيد الإنفاق بنسـبة ٢,٢٪ من الناتج المحلي وخفضنا عجز الموازنة إلـى ٣,٦٪ وحققنا فائضًا أوليًا ٦,١٪ متضمنًا عوائد «رأس الحكمة» .

قال الوزير، إننا سنبذل جهدًا أكبر لخفض معدل الدين ، وعندنـا برنامج متكامل لخفـض المديونية الحكومية على المدى المتوسـط، ونعمل على خفـض تكلفة الدين وتنويع قاعدة المسـتثمرين والعملات والأسواق وإطالة عمر الديـن من أجل تعزيز «درجـة الثقة» للاقتصاد المصـرى، لافتـا إلـى أن الآليات المبسـطة لتسـوية المنازعات.. والحياد الضريبي يسـاعد فى جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية

وأشـار إلـى أن التحـول الرقمى الشـامل بالإدارة الضريبيـة بدأ فـى مسـاعدتنا على توسـيع القاعدة الضريبيـة وضـم ممولين جـدد، موضحًـا أن معدل الديـن الداخلى لأجهزة الموازنة انخفض بنسـبة ٤,٧٪ من الناتـج المحلى رغم صعوبة الظـروف الاقتصادية، ونسـتهدف الحفاظ على تحقيق فوائض أولية سـنوية للنزول بمعدل الدين للناتج المحلى إلى أقل من ٨٥٪ مع نهاية العام المالى المقبل.

وأوضـح وزير الماليـة أن رصيد المديونيـة الخارجية لأجهـزة الموازنة انخفض بأكثر من ٣,٥ مليار دولار مع نهاية يونيه ٢٠٢٤ بنسـبة خفـض تزيد على ٤٪ مقارنة بشـهر يونيه ٢٠٢٣، لافتًا إلى أن متوسـط عمر الدين الخارجي لأجهزة الموازنة بلغ ١٢,٧ عام مع نهاية يونية ٢٠٢٤ .

وقـال كجـوك : بدأنا اسـتعادة ثقـة المسـتثمرين ، ومستمرون فى استهداف دخول أسواق جديدة وسداد الاستحقاقات واسـتعادة تقييم مصر الائتماني لمساره الإيجابي، وأن تكلفة الدين بدأت تتراجع فى الإصدارات المصرية السـيادية الدولية، وأن عوائد السندات الدولية بالسـوق الثانوية انخفضت ٦٪ لأجل ٣ سنوات و٣,١٪ لأجل ٥ سـنوات مقارنة بأسعارها فى فبراير الماضى، وأن معدلات أسـعار التأمين ضد مخاطر السداد لأجل خمسـة وعشـرة أعوام تراجعت ٢٢٤ و١٦٨ نقطة على التوالى، لافتًا إلى أننا أصدرنا سندات الباندا الصينية وسـندات السـاموراي اليابانية بتكلفة منخفضة جدًا، كما عملنا على تنشـيط سوق الأوراق المالية الحكومية..

ومكنة وتطوير نظم التسـويات الماليـة والضريبية، مع التركيـز على الإصدارات متغيـرة العائد لجذب قاعدة جديدة من المستثمرين فى أدوات الدين الحكومية.

٣ أولويات

وأكـد وزير الماليـة أن الحكومـة لديها ٣ أولويات فى العمل علـى التنمية البشـرية، أهمها اسـتعادة الثقة وتأكيد الشراكة بين الحكومة والمجتمع، مؤكدا أن مصر فى وضع مالى مطمئن أنه سـعيد جـدا بأجواء مدينة العلمين ومستوى الخدمة وحركة السياحة بالمنطقة.

وأوضح أن الشـركة المتحـدة تقدم خدمـات إعلامية متميزة، مضيفا أن الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية أظهرت تطورا ملحوظا فى جميع القطاعات التى تشارك فيها، مؤكدا انه تم بدء الشـراكة مع الشـركة المتحدة للخدمات الإعلامية فى ملفات تنموية وبرامج استثمارية متنوعة لخدمة المصريين.

وقـال إن صفقـة رأس الحكمـة هـى أكبر شـراكة اسـتثمارية فى تاريخ مصر لخدمة المصريين والتنمية، مضيفا: "أكبر معادلة لبرامج الحماية الاجتماعية وأهم نتائجهـا خلق فرص عمل فى المجتمع المصرى وهذا ما نستهدفه حاليا بعد التكليفات الحكومية.

وأضاف : "لدينا شراكات متميزة بشكل مباشر وغير مباشر بما يعود بالنفع على مناخ الاستثمار فى مصر، مؤكدا أن المراجعة الثالثة من صندوق النقد الدولى تمت بنجـاح بعد إبراز مجهودات الدولـة فى جميع الملفات، ممـا سـينعكس على المصالـح المصريـة الاقتصادية الكبرى.

تابع وزيـر المالية أن ملفات التنمية والاسـتثمار ودعم نجـاح القطاع الخاص هى أولويات الوزارة فى سـبيل تحقيق الحمايـة الاجتماعية الحقيقيـة لكل المصريين، مضيفـا: "أطلقنا مبـادرة جديدة مع وزارة السـياحة تسـتهدف الوصول إلـى ٣٠ مليون سـائح حتى عام ٢٠٢٨».

وشـدد علي أن خلق فـرص العمل الجيـدة والمنتجة بالشـروعات التنموية أفضل السـبل لتحسين معيشة المواطنين، وتابع أنه تم تصميم مدينة العلمين الجديدة وفق أحدث التصميمات العالمية، مؤكدا أن الاسـتثمار فى مدينة العلمين الجديدة وفر الآلاف من فرص العمل، مضيفـا أنه يجب أن يشـعر المواطن أنـه الممول الأول لعمليات التنمية فى مصر.

أموال ساخنة واستثمارات خليجية

مـن ناحية أخرى ، أكد وزيـر الماليـة أن مصر تأثرت بخروج بعض الأموال الساخنة، لكنها تسيطر على ذلك بعدد من الإجراءات، منها التنوع فى الأدوات ودراسـة عمل صكوك فى السوق المحلية.

وقال فى تصريحات له إن مصر دولة ناشـئة منفتحة على العالم ويوجد مسـتثمرون أجانب يريدون دخول السـوق المصرية، لافتـا إلى أن هنـاك توجها حكوميا بالعمل على تيسـير الاسـتثمار وتدفق رؤوس الأموال وتحسـين الخدمـات للمصدرين سـيتم الإعلان عنها الفترة القادمة.

وأشار وزير المالية إلى أن الفترة القادمة ستشهد تدفق المزيد من الاسـتثمارات الخليجية، مشـيرا إلى وجود تعاون كبير مع المملكة العربية السـعودية، حيث التقى مع وزير المالية السعودي مؤخراً، وهناك تنسيق وتعاون دائم ومستمر للوصول إلى أفضل صيغة للتعاون.

كما أشـار كجوك إلى أن التضخـم يحتاج آلية دقيقة للتعامل معها، فالبنك المركزي وكل المجموعة الاقتصادية تتابع الموقف وتحلل الأمور، مؤكدا أن المؤشـرات المالية للاقتصـاد المصري مطمئنة وتـم التعامل مع صدمات عديدة ولدينا قدرة كبيرة من المرونة، وعامل الوقت مهم فكلما تعاملنا بإجراءات سـليمة ومسبقة فإن ذلك يكون أمرا جيدا.

وتابـع الوزير أنه تم خفض الدين الخارجي، بسـبب برنامـج الطروحـات وصفقة رأس الحكمـة، معلنا أن الحكومة قررت فتح أسواق جديدة في اليابان والصين، وتفكـر في إصدار صكوك في السـوق المحلية، فهناك مهتمون بذلك ونركز على التمويل الميسر من المؤسسات الدولية، حيث إن شروطه جيدة وبه فترات سماح جيدة.

كما أضـاف الوزير قائلاً: أولوياتنا الفترة المقبلة تتمثل في ثلاثة محاور رئيسـية، الأول حزمـة من الإجراءات والإصلاحـات لمجتمع المال والأعمال، وسـنبدأ صفحة جديـدة لتحسـين الخدمـات المقدمة وخلق شـراكة، وسـتكون هناك جهات متخصصة لتقييم ذلك، مضيفا أن المحور الثانى يتمثل فى جعل السياسة المالية بجانب مسـاهمتها الأساسية تستطيع بشـكل أكبر ومؤثر فى التنمية والنشـاط الاقتصادي وهناك تركيز كبير عليها، وهنـاك توافق كبير بين المجموعـة الاقتصادية فى هذا الشأن.

كما كشف كجوك أن المحور الثالث هو ضمان أن مسار الدين في تراجع وتحسـن مسـتمر، حتى ننفق بشكل أكثر على برامج الحماية الاجتماعية.

وأكـد وزيـر الماليـة أن الأداء المالي جيد ويسـير فـي الطريـق الصحيح، كما شـدد علـى أهمية وضع وتنفيذ سياسات مالية أكثر تحفيزا للاستثمار والإنتاج والتصديـر ونمـو القطـاع الخـاص لتحسـين الأداء الاقتصـادي، لافتـا إلى أن الدولة لديهـا رغبة حقيقية في تهيئة بيئة أعمال تنافسـية لإطلاق طاقات التصنيع المحلي في شـتى القطاعات، على نحو يسـهم في تعظيم القدرات الإنتاجية والتصديرية.

وقال إن الحكومة تمكنت من ترشـيد الإنفاق بنسـبة ٢,٢٪ مـن الناتج المحلي خلال العـام المالي الماضي ، موضحا أن المالية نجحت في خفض عجز موازنة مصر خـلال ٢٠٢٣- ٢٠٢٤ إلى ٣,٦٪، وحققت فائضًا أوليًا بنسبة ٦,١٪ متضمنًا عوائد رأس الحكمة.

ويشار إلى أن الفائض الأولي هو الفارق بين الإيرادات والمصروفات بدون حساب مصروفات فوائد الديون.

وأضاف أن فاتورة خدمة الدين مازالت مرتفعة بسـبب ارتفـاع التضخم ومعـدلات الفائدة، مبينًـا أن المالية تسـتهدف النزول بها إلى ٣٥٪ من إجمالي المصروفات على المدى المتوسط.

وقال إن مصر تدرس إصدار صكوك وسندات خضراء محلية إضافة إلى سـندات خضـراء، فيما يتم التركيز حاليا على التمويل الميسر.

ناصر ..

احتياطي مصر من النقد الأجنبي يواصل ارتفاعاته التاريخية ويحلق عند ٤٦,٤٨٨ مليار دولار بنهاية يوليو ٢٠٢٤

واصـل احتياطـي مصـر مـن النقد الأجنبي ارتفاعاته التاريخية ليحلق عند ٤٦,٤٨٨ مليار دولار بنهاية يوليو ٢٠٢٤ حيـث زاد بمقـدار ١٠٥ مليـون دولار، مقارنة بمستوى شهر يونيو السابق له.

وبحسب بيانات للبنك المركزي المصري، ارتفعـت الاحتياطيات الدولية لمصر إلى ٤٦,٤٨٨ مليار دولار بنهاية شهر يوليو الماضـي، مقابـل ٤٦,٣٨٣ مليار دولار بنهاية يونيو السابق له.

وشـهد عام ٢٠٢٤ ارتفـاع الاحتياطي النقدي من ٣٥,٢٢٠ مليار دولار بنهاية عـام ٢٠٢٣ إلـى ٣٥,٢٥٠ مليار دولار بنهاية شهر يناير، وصعد إلى ٣٥,٣١١ مليار دولار بنهاية شـهر فبراير ٢٠٢٤، وواصل الاحتياطـي رحلة الصعود إلى ٤٠,٣٦١ مليـار دولار بنهايـة مـارس ٢٠٢٤، ثـم إلـى ٤١,٠٥٧ مليار دولار بنهايـة أبريل، واسـتمر فـي الصعود إلى ٤٦,١٢٦ مليـار دولار بنهاية مايو، وخـلال شـهر يونيـو الماضـي وصل الاحتياطي النقـدي إلى ٤٦,٣٨٤ مليار دولار، ثـم إلـى ٤٦,٤٨٩ مليـار دولار بنهاية يوليو.

وفيما يخـص أرصدة الذهب، كشـف البنـك المركـزي عـن ارتفاعهـا بقيمة ١,٤٤٣ مليـار دولار منـذ بداية العام الجـاري حيث سـجلت أعلى مسـتوى في يوليـو الماضي عنـد ٩,٨٨٣ مليار دولار، مقابـل ٨,٤٤٠ مليـار دولارفي ديسمبر ٢٠٢٣ وشهدت تراجعا ملحوظا فى يناير ٢٠٢٤ لتسـجل ٨,٣٣٧ مليار دولار ، وتراجعت مرة أخري فى فبراير لتسـجل ٨,٣٢٣ مليـار دولار بنهايـة فبراير ٢٠٢٤ ثم شهدت مسار صعودي بداية من مارس لتسـجل ٩,٠٠٣ مليار دولار وتواصـل الصعـود فـى أبريل لتسـجل ٩,٣٨٤ مليار دولار وارتفعت مجدداً فى مايو لتسـجل ٩,٥٥٧ مليار دولار لتصعـد بعد ذلك فـى يونيو إلى ٩,٤٨٥ مليار دولار ثم لتصعد فى يوليو الماضي بقيمة ٣٩٨ مليون دولار لتسجل ٩,٨٨٣ مليار دولار.

وسجلت قيمة العملات الأجنبية المدرجة في الاحتياطي النقـدي ٣٦,٣٠٦ مليار دولار بنهايـة يوليـو ٢٠٢٤، مقابـل ٢٦,٧٤٥ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٣ ، بزيادة قيمتها ٩,٥٦١ مليار دولار.

وشـهدت العمـلات الأجنبيـة ارتفاعا تدريجيا مـن يناير وحتى يوليو الماضي لتسـجل ٢٦,٥٤٧ مليـار دولار فـي يناير بينما سـجلت فى فبراير الماضي ٢٦,٩٤٢ مليار دولار وواصلت الصعود فى مارس ٢٠٢٤ لتسجل ٣١,٣١٣ مليار دولار بأرتفاع بقيمة ٤,٣٧١ مليار دولار ثـم لترتفع بعد ذلك فى أبريل لتسـجل ٣١,٣٧٥ مليـار دولار لتصعد بعد ذلك فـى مايو بقيمـة ٥,١٨٣ مليـار دولار لتسـجل ٣٦,٥٥٨ مليار دولار لتواصل الصعـود في يونيو لتسـجل ٣٦,٨٨٩ مليار دولار ثـم لـ ٣٦,٣٠٦ مليار دولار فى يوليو الماضي.

وحققت الاحتياطيات النقدية هذه القفزة مدعومـة بإبـرام صفقـة رأس الحكمة الاستثمارية الضخمة، حيث ساهم تدفق الاسـتثمارات الأجنبية المباشرة الناتج عن هـذه الصفقة في تعزيز مؤشـرات الثقة في الاقتصـاد المصري، مما أدى إلى زيـادة الاحتياطي النقدي بأكثر من ٤٦مليـار دولار. هـذه الزيـادة تعكس الأهمية الاسـتراتيجية لمشـروع رأس الحكمة في دعم الاستقرار المالي وتوفير الحماية للاقتصاد المصري من التقلبات العالمية

وكان مصدر مسؤول بالمركزي المصري، أكد في وقت سابق، أن الأرصدة الحالية تتفوق على مستويات الأمان الدولية من خلال توفير تغطية تصل إلى ٧,٩ أشهر من الواردات السلعية لمصر بنهاية شهر يونيو الماضى.

وأوضـح المصدر، أن النمـو الكبير فى احتياطيات العملة الصعبة تأتي بسـبب عـودة تدفقـات النقد الأجنبي للسـوق المحلية عقب قرار تحرير سـعر الصرف لتسـجل زيـادة بنحـو ٢٠٠٪، مدفوعة بارتفـاع تحويلات المصريـين بالخارج بنسـبة ١٠٦٪ مقارنة بمسـتوياتها قبل توحيد سعر الصرف.

وخـلال مؤتمـر صحفي له الأسـبوع الماضي ' قـال رئيس الوزراء مصطفي مدبولـي إن الاحتياطي النقدي يغطي ٨ أشهر بما يضمن اسـتقرار الاقتصاد، مؤكدا أن مصادر العملة الأجنبية داخل مصر مسـتقرة والاحتياجات الرئيسية للدولة مؤمنة، مضيفا: "وقت أزمة العملة اسـتفاد عدد كبيـر من تجار السـوق السـوداء وبالتالى نشر الشائعات هدفه إثارة البلبلة" .

ونـوة بـأن خـروج الأموال السـاخنة تـم عبـر السـوق دون التأثيـر علـى الاحتياطي الأجنبـي، متابعا : "الأموال السـاخنة التى خرجـت أقل من ٨٪ من الرقم الإجمالـى الموجود والأمور عادت لطبيعتهـا فى اليوم الثانـى"، موضحا أنها خرجت من الأموال السـائلة وأنها بعيدة عن الاحتياطي الأجنبي.

المغربي : بنك قناة السويس يعتزم إطلاق نظام إلكتروني «حديث يشمل خدمات «الإنترنت والموبايل البنكي

قال عاكف المغربي الرئيس التنفيذي والعضو المنتـدب لبنك قنـاة السـويس ، إن مصرفه يتبنى إسـتراتيجية طموحة لتطوير الخدمات والمنتجات الرقمية لتتماشـى مع أحدث ما تم التوصـل اليه في مجـال التكنولوجيا المالية وتطوير قدرة وكفاءة البنية التحتية لتستوعب التحول الرقمي وتوظيف الذكاء الاصطناعي لتحسـين الخدمات المقدمـة للعملاء وتطوير منظومة العمـل الداخلية مـع تطبيق معايير الحمايـة المتطورة من خلال أحدث وسـائل وبرامـج الحماية والتأمين فـي التكنولوجيا المالية لضمان توفير مستويات الامن المرتفعة للخدمات الرقمية والالتـزام بالمعايير المحلية والدولية في إطار سياسة الدولة نحو التحول الرقمي.

وأشار المغربى إلى أن البنك يعكف حاليًا على إطلاق نظـام إلكتروني حديـث يحتوي على الانترنت والموبايـل البنكي الذي يتيح العديد من الخدمات والمعامـلات المصرفية، إضافة لذلك يتم دراسـة وتقييم طرح خدمات رقمية جديدة للشـركات والأفراد على سبيل المثال لا الحصر الائتمان، والمدفوعات، والاستثمار، وغيرها؛ مما يتيـح للعملاء الحاليين والجدد اسـتخدام آمن وملائم وسريع لما يستجد من خدمات ومنتجات.

أضـاف المغربي، انه إيمانًـا بأهمية التحول الرقمـي كمصـدر رئيسـي مـن محفزات الاسـتثمار والنمو الاقتصـادي ويهدف الى تطور الخدمـات وسـرعة الأداء، يتم تطبيق آليات عمـل جديدة تتسـم بالمرونة Agile والسـرعة والمشـاركة بين الجميـع ووضع الأولية لمتطلبات العملاء – ما يعرف بمحورية العميل، كمبدأ رئيسي.

عـلاوة علـى ذلك، تشـمل الرؤيـة الجديدة استخدام وتطبيق أحدث التقنيات التكنولوجية لبناء منصات الخدمات الرقمية بالاسـتعانة بتحليـل البيانات وما تم اسـتحداثه مؤخرًا الذكاء الاصطناعـي المفتوح Generative AI، أخيـرًا وليس آخرًا، يسـعى البنك في تأصيل التعاون مع الشـركات الناشـئة في مجال التكنولوجيا المالية بهدف توفير خدمات واسعة النطاق للعملاء وتأكيدًا على دور البنك لتطوير في دعم عناصـر الاقتصاد الحديث والمشاركة الفعالة.

تصريحـات عاكف جاءت عقـب الإعلان عن أنضمـام بهاء فـاروق، للبنك لكي يشـغل رئيسً قطاع التحول الرقمـي بالبنك، ويأتي ذلك فـي خطوة تعكس التـزام البنك بتعزيز فريقـه التنفيذي المتخصص لمواكبة مسـيرة التحول الرقمي.

بحضور وزيرة التضامن

البنك الأهلي المصري يطلق أول بطاقة بخاصية تلامسية Touch Card للعملاء من ضعاف البصر

شـهدت الدكتـورة مايـا مرسـي وزيـرة التضامـن الاجتماعي إطـلاق البنك الأهلي المصـري بطاقـة Touch Card والتـي تعـد بمثابـة أول حلول الدفـع المبتكرة في جمهوريـة مصر العربية المصممة خصيصًا للمكفوفـين، ضعـاف البصـر والمبصرين جزئيًا، وذلك بحضور هشـام عكاشة رئيس مجلـس إدارة البنك الأهلـي المصري، وآدم جونز ممثل شـركة ماسـتر كارد، والسادة ممثلي الوزارات الشـريكة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وقد تـم تصميم البطاقة بكل دقة ليتم ربطها بسـهولة مع أجهزة الدفع لـدى نقاط البيع وماكينات الصراف الآلـي الموجودة حاليًا، بما يضمن إمكانية اسـتخدامها على نطاق واسع.

ويعتمـد هـذا التصميم لبطاقـة Touch Card علـى وجود اقتطاعـات مميزة على الأطراف الجانبية للبطاقة تُمكن المستخدمين مـن التعرف على بطاقات الخصم المباشـر والبطاقات المدفوعة مقدمًـا والتمييز بينهما بسهولة.

وأعربت وزيـرة التضامـن الاجتماعي عن سـعادتها بالتواجد في هذا الحدث الخاص بإطـلاق Touch Card التـي صممـت لتلبية احتياجات المكفوفين وضعاف البصر ودعمهم لتحقيق المزيد من الشـمول المالي، مشـيرة إلى أن ذوي الهمـم في مصر منذ ثورة ٣٠ يونيـو ومع تولي السـيد الرئيس عبد الفتاح السيسي مسـئولية البلاد، وهم يلقون كل الاهتمام والدعم من سـيادته، كما أن السـيد رئيـس الجمهورية خصص عام ٢٠١٨ عاما للإعاقة، ويحرص على الحضور سنويا احتفالية "قادرون باختلاف"، فضلا عن صـدور قانون حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة الـذي نظم حقوقهم ومكتسـباتهم، حيث نسـتمد من السـيد رئيس الجمهورية رؤيته الإنسـانية وخطط العمل على الأرض لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأكـدت الدكتـورة مايا مرسـي أن وزارة التضامن الاجتماعي تقدم دعما للأشخاص ذوي الإعاقـة يسـتفيد منـه ١,٢ مليـون شـخص من خلال برنامج "كرامة" بتكلفة إجماليـة ٩,٨ مليار جنيه سـنويا، كما تم إصدار ١,٣ مليـون بطاقة خدمات متكاملة، وسنقوم بتحسين منظومة الخدمات المتكاملة للأشخاص ذوى الإعاقة، حيث تم اتخاذ عدة خطوات في ذلك، منها تشـكيل لجان متابعة ميدانية لتقييم مكاتـب التأهيل والاتفاق مع وزارة الصحـة على دمج إجـراءات التقييم الطبـي والوظيفى في لجنة واحدة لسـرعة اسـتخراج البطاقة، كذلك العمل على إنهاء قوائم الانتظار والتظلمـات الخاصة ببطاقة الخدمات المتكاملة في مدة أقصاها ٣٠ يوما وبدأت أعمالها بالفعل منذ أيام.

وأضافت وزيرة التضامـن الاجتماعي أننا سـنقوم بطباعـة وتسـليم ٢٠ ألـف بطاقة خدمـات متكاملة خـلال الشـهر الجاري، كمـا تـم تشـكيل لجنة مشـتركة مع وزارة الماليـة والهيئة القومية للتأمـين الاجتماعي والمجلـس القومي للمـرأة والمجلس القومي للأشـخاص ذوي الإعاقة لدراسـة مطالب جمـع الزوجة ذات الإعاقة بين المعاشـين أو المعاش والراتب.

وأوضحـت الدكتـورة مايا مرسـي أنه في مجال التوسـع في الاتاحة وبالشـراكة مع وزارة النقـل والمواصـلات، تـم إتاحة ١٤ محطة سـكة حديد و٣٥ محطة مترو لتيسير انتقال ونقل الأشـخاص ذوي الإعاقة، طبقا لمتطلبـات كود الإتاحة بمسـاهمة ٥٣ مليون جنيه من التضامن الإجتماعي.

وتدعم الـوزارة عدداً كبيراً من مؤسسـات المجتمـع المدنـي التـي تقـدم خدماتهـا للأشـخاص ذوي الاعاقة والتي بلغ عددها ٣٦٦ مؤسسة تقدم خدمات الرعاية والتأهيل والأجهـزة التعويضية منهم ١٦٣ مؤسسـة و٨٦ مركز تأهيل ومركز علاج طبيعي قدموا خدماتهم لحوالى ٦٠٠ ألف من ذوى الإعاقة بتكلفة تقديرية ٥٥٠ مليون جنيه، فضلا عن دعم ٢٢٠ حضانـة مخصصة لذوى الإعاقة على مستوى الجمهورية.

وأشـارت وزيرة التضامـن الاجتماعي إلى أن ملـف التعليم يعد أحـد أهم الملفات التي نعمل عليها لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وقدمـت وزارة التضامـن الاجتماعي منحاً دراسـية للطلبـة والطالبات مـن أصحاب الإعاقات البصرية على مسـتوى ١٩ جامعة بإجمالي ٩ ملايين جنيه، كما تم دعم الطلاب الصم وضعاف السمع بالجامعات الحكومية المصرية في عدد ١٣ جامعـة، وذلك بتوفير مترجمي لغة الإشـارة بالجامعـات بتكلفة إجماليـة وقدرها ٥,٤ مليـون جنيه، كما تم توفير وسـائل تكنولوجيا مساعدة للطلاب ذوي الإعاقة البصرية بالجامعات الحكومية بعدد ٢٠٠٠ لاب توب ناطق للطلاب .

وأكـدت الدكتورة مايا مرسـي أن كل جهد تقوم بـه وزارة التضامن الاجتماعي لخدمة الأشـخاص ذوي الإعاقة في مصر إنما هو تعبير عن أن الدولة المصرية ملتزمة بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة وتوفير الدعم والخدمـات لهم بموجب القانـون المصري، وعن شـعورنا العميق بأننا مسـؤولون عن تحسـين حياتهـم ودعمهم للحصـول علي الفرص المناسبة للحياة.

لأول مرة.. المصرية للاستعلام الائتماني iscore تطلق منصة «بيانات السوق التحليلية» للبنوك

أعلنت الشركة المصرية للإستعلام الائتمانـي **erocsi** عـن إطلاق منصة «بيانات السوق التحليلية» للبنوك العاملـة بالقطاع المصرفي المصـري، والتـي تتيـح للبنوك تقييم ومتابعة وتحليل لأداء محافظ القروض مقارنة بالقطاع المصرفي والمنافسـين على مدار ٢١ شهرا بشكل متكامل.

وذكرت الشـركة في بيـان لها أن منصة «بيانات السوق التحليلية» التـي تنفـرد شـركة **erocsi** بتقديمهـا، تتميـز بمجموعة من المزايا التي تجعلها المنصة الأكثر إحترافية في تحليل محافظ القروض وإتخاذ القرارات السـليمة بشـكل دقيق وسـريع، ومن أهمها متابعة وتحليل المنتجـات الائتمانية وعدد العمـلاء الحاصلين عليها والحدود الممنوحة ومدى إستخدامها مقارنة بالسوق والمنافسين.

وتوفـر المنصة الجديـدة إمكانية تصنيـف البيانـات والمعلومـات بالفئة العمرية والتوزيع الجغرافي ونوع العميل، وهذا يشـمل جميع التسهيلات الائتمانية على اختلاف أنواعها مثل القروض الشـخصية، بطاقـات الائتمـان، قـروض السـيارات، وغيرها، بما يمكن كل بنك مـن تحديد حصته السـوقية ووضعـه التنافسـي في السـوق بشـكل عام أو مقارنة بالمنافسين، فضلا عـن العديد من المؤشـرات الرئيسـية التي تساعد البنوك على تحديد اتجاهات وتحديات السـوق واكتشاف الفرص غير المستغلة.

كما تقدم المنصة ، تقييما للمخاطر الائتمانيـة شـاملا لأداء محفظـة القـروض ، بما في ذلـك معدلات السـداد والتعثر، ومخاطر التركز، وغيرها من المؤشـرات الهامة ، وقياس فاعلية الضوابط والمعايير التي اتخذهـا البنك وفقـا للأرقام الفعليـة، فضلا عـن مقارنة أداء المحفظة بـأداء القطاع المصرفي والمنافسـين، مما يمكـن إدارات المخاطـر مـن تحديد نقـاط القوة والضعف بشـكل دقيق ويساعدها على إتخاذ الإجراءات الاسـتباقية بشكل صحيح و سريع.

وحرصت شركة **erocsi** على

البنك المركزي: معدل التضخم الأساسي السنوي يتراجع إلى ٢٤,٤٪ بنهاية يوليو ٢٠٢٤

أعلن البنك المركزي المصري، عن انخفاض معدل التضخم الأساسي على أساس سنوي خلال يوليو الماضي لـ ٢٤,٤٪ مقابل ٢٦,٦٪ في يونيو ٢٠٢٤، مسجلا بذلك أدني مستوى له منذ نوفمبر ٢٠٢٢.

وأشار البنك المركزي، إلى أن معدل التضخم الشهري المعد من قبل المركزي المصري سالب ٠,٥٪ في يوليو ٢٠٢٤ مقابل ١,٣٪ في ذات الشهر من العام السابق و١,٣٪ في يونيو ٢٠٢٤.

وأوضح المركزي ، انخفاض معدل التضخم العام والذي يعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسجلا ٢٥,٧٪ على أساس سنوي في يوليو الماضي من ٢٧,٥٪ في يونيو ٢٠٢٤.

وصلت إلي ٧,٥ مليار دولار خلال ٣ أشهر

خبراء يكشفون أسباب تصاعد تحويلات المصريين بالخارج داخل القنوات الرسمية

شهدت تحويلات المصريين العاملين بالخارج ارتفاعا خلال الفترة من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٤ بمعدل ٦١,٤٪ مسجلة نحو ٧,٥ مليار دولار مقابل نحو ٤,٦ مليار دولار خلال الفترة المناظرة.

وتصاعدت تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال شهر يونيو ٢٠٢٤ وذلك للشهر الرابع على التوالي بمعدل ٦٥,٩٪ لتسجل نحو ٢,٦ مليار دولار (مقابل نحو ١,٥ مليار دولار خلال شهر يونيو ٢٠٢٣).

وكشف البنك المركزي في بيان له أن التحويلات ارتفعت بأكثر من الضعف عن ما حققته قبل الإجراءات الإصلاحية التي تم اتخاذها في ٦ مارس ٢٠٢٤، حيث اقتصرت في فبراير ٢٠٢٤ على نحو ١,٣ مليار دولار.

وتعليقا على الارتفاعات المتتالية ، يقول قال الدكتور أشرف غراب، الخبير الاقتصادي، نائب رئيس الاتحاد العربي للتنمية الاجتماعية بمنظومة العمل العربي بجامعة الدول العربية لشئون التنمية الاقتصادية، أن ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج جاء عقب تحرير سعر الصرف في مارس الماضي والسيطرة والقضاء على السوق الموازية للعملة وتوافر العملة الصعبة بكميات كافية للمستوردين والمنتجين في البنوك الرسمية بعد صفقة مشروع تطوير رأس الحكمة، وقد عادت تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى المصارف الرسمية مرة أخرى، متوقعا أن تزيد لأكثر من ذلك خلال الشهور المقبلة، موضحا أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج من أهم مصادر دخل مصر من العملة الصعبة إذ تأتي في المرتبة الثانية بعد التصدير فقد بلغت قبل الحرب الروسية الأوكرانية لنحو ٣٢ مليار دولار .

وأشار غراب، إلى أن القطاع المصرفي يشهد طفرة حاليا في التحويلات المالية من العملة الصعبة الأجنبية سواء من المصريين العاملين بالخارج أو المستثمرين الأجانب والمؤسسات الدولية الراغبة بالاستثمار في أذون وسندات الخزانة المحلية، وهذا يؤكد عودة الثقة في الاقتصاد المصري والتغير الإيجابي لنظرة المؤسسات الدولية فيه ورفع تصنيفه، خاصة بعد مرونة سعر الصرف، واستقرار سوق النقد الأجنبي، موضحا أن ذلك أدى لزيادة معدلات التنازل على الدولار داخل شركات الصرافة الرسمية ما ساهم في تعزيز قدرة البنوك على تلبية قوائم الإنتظار الخاصة بالعملة الأجنبية وإغلاقها بالكامل .

تابع غراب، أن إتاحة تسهيل التحويلات المالية للعاملين بالخارج عبر تطبيق إنستا باي في بعض الدول المحيطة يسهل عملية التحويلات المالية لهم ويزيد من تحويلات المصريين بالخارج، مضيفا أن ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج تؤكد تحسن قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار، وهذا شجع المصريين بالخارج على زيادة تحويلاتهم.

البورصة توافق على قيد زيادة رأسمال بنك القاهرة المرخص إلى ٥٠ مليار جنيه

قررت لجنة قيد الأوراق المالية، قيد زيادة رأس المال المرخص به لبنك القاهرة من ٢٠ مليار جنيه إلى ٥٠ مليار جنيه.

وقالت البورصة في بيان صادر الأربعاء الماضي ، إنه تقرر قيد أسهم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع لبنك القاهرة من ١٠ مليار جنيه إلى ١٩ مليار جنيه بزيادة نقدية قدرها ٩ مليار جنيه موزعه على عدد ٤,٥ مليار سهم بقيمة اسمية ٢ جنيه للسهم الواحد والزيادة مسددة عن طريق الاكتتاب النقدي لصالح بنك مصر (مع عدم اعمال حقوق الأولوية).

وقرر إدراج أسهم البنك بعد الزيادة النقدية على قاعدة البيانات اعتبارا من بداية جلسة تداول يوم الثلاثاء الموافق ١٣ أغسطس الجاري كما يلي (ص ١ : ص ٥) ٩,٥ مليار سهم.

وتقرر الموافقة على تعديل بيانات قيد بنك القاهرة ، و ذلك بتعديل احكام قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية و تعديلاته ، بدلا (من قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣) وذلك في ضوء تعديل المادة ١ من النظام الاساسى للبنك.

فيما تقرر قيد تعديل غرض بنك القاهرة، وذلك باضافة فقرة " ومع مراعاة أحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ يجوز أن يكون للبنك مصلحة أو أن يشترك بأي وجه من الوجوه مع البنوك أو الشركات أو الهيئات أو الجهات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعماله أو التي تعاونه على تحقيق أغراضه في أي وجه ، أو أن يشتريها أو يلحقها به أو يدمجها فيه.

وتكون مباشرة البنك لأغراضه الواردة في هذه المادة بمراعاة أحكام القوانين واللوائح ذات العلاقة بنوع الغرض الذى يباشره البنك" الى غرض الشركة ، في ضوء تعديل المادة (٣) من النظام الأساسي للشركة .

وتقرر الموافقة على قيد تعديل المركز الرئيسي و المحل القانوني لبنك القاهرة وذلك في ضوء تعديل المادة ٤ من النظام الاساسى ، طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن التنمية المتكاملة بمنطقة شبه جزيرة سيناء ، بجدول قيد الأوراق المالية المصرية - اسهم .

بدعم من المصرف المتحد.. تسليم أجهزة تعويضية لذوي الإعاقة ضمن القافلة الطبية بشمال سيناء

شهد محافظ شمال سيناء اللواء خالد مجاور ، الأسبوع الماضي، تسليم الأجهزة التعويضية والطبية لذوي الإعاقة ضمن القافلة الطبية التي أطلقها المصرف المتحد ومؤسسة والتي شملت مراكز : الشيخ زويد / العريش/ بئر العبد/ رابعة / رمانة بمحافظة شمال سيناء الغالية ، والتي شملت أيضا توفير العلاج والتحويلات الطبية .

وأعرب محافظ شمال سيناء ، في كلمته خلال عمليات تسليم الأجهزة التعويضية والطبية ، عن كل الشكر لمؤسسة "مصر الخير" و"المصرف المتحد" وكل من له يد في مساعدة ذوي الهمم من أبناء محافظة شمال سيناء ، كما أعرب عن سعادته البالغة بالمشاركة في هذه الاحتفالية المهمة جدا.

وأوضح محافظ شمال سيناء أن مصر تخلصت من الإرهاب الأسود في فترة قصيرة جدا مقارنة بباقي الدول التي أصابها الإرهاب ولم تستطع التخلص منه حتى الآن ، مشيدا بقرارات القيادة السياسية الحكيمة في هذا الأمر وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف ربوع الوطن .

وفي كلمتها أعربت جيهان حسين ،رئيس قطاع إدارة إيثار المسؤولية المجتمعية بالمصرف المتحد ، عن سعادتها البالغة بالمشاركة في هذا الحدث موجهة كل الشكر والتقدير لمؤسسة مصر الخير على هذه الشراكة الهامة في مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة على أرض الفيروز سيناء الغالية ، موجهة الشكر لـ " أشرف القاضي» ،الرئيس التنفيذي للمصرف المتحد والعضو المنتدب، الذي لا يدخر جهدا في تقديم كل الدعم والمساندة في خدمة أبناءنا من ذوي الاحتياجات الخاصة.

فكانت سلسلة من القوافل الطبية الموجة لذوي الهمم بمحافظات سيناء المختلفة.

وأكدت أن هذا العمل وهذه الاحتفالية بتسليم الأجهزة التعويضية والطبية لذوي الاحتياجات الخاصة من أبناء محافظة شمال سيناء الغالية تعكس مدى الحب لتراب الوطن وعدم التأخر مطلقاً في مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة من أبناء محافظة شمال سيناء ، مؤكدة أن المصرف المتحد ومؤسسة مصر الخير على استعداد دائم لتقديم كل الدعم وكافة الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة.

من جانبها أعربت الدكتورة عفاف الجوهري ،رئيس قطاع الصحة بمؤسسة مصر الخير ، عن سعادتها بالتعاون المستمر مع المصرف المتحد في عدد من المجالات التى تخدم العديد من المستحقين وخاصة ذوي الإعاقة من أبناء محافظة شمال سيناء الغالية من خلال إطلاق القوافل الطبية الخاصة بهم والتي تتمثل في توقيع الكشف الطبي عليهم وتوفير كافة احتياجاتهم.

وقالت رئيس قطاع الصحة بمؤسسة مصر الخير : إن القافلة الطبية لذوي الإعاقة بمحافظة شمال سيناء شملت إجراء الكشف الطبي على أكثر من ٦٠٠ مستحق في مراكز الشيخ زويد /العريش/ بئر العبد/رابعة / رمانة وتقديم العلاج الطبي اللازم إضافة إلى تسليم الأجهزة التعويضية والطبية والتي شملت تسليم عدد ١٠٧ سماعة طبية ، ٢٦ كرسي (١٤كهرباء/١١شلل دماغي /١أطفال) عدد ٨٢ طرف صناعي (طرف فوق وتحت الكوع ، وفوق وتحت الركبة/جبائر /حذاء جلد/عكاز رباعي/مشايات/ أحزمه تثبيت ركبة) .

وأشارت إلى أنه تم أيضا تسليم النظارات الطبية الخاصة بالقافلة إضافة إلى التحويلات الطبية التي تتم بعد القافلة للحالات التي تحتاج للتحويل الطبي ، مشيرة إلى أن قطاع الصحة بمؤسسة مصر الخير استطاع تقديم أكثر من ١٣ مليون خدمة على مستوى محافظات الجمهورية منذ عام ٢٠٠٧ حتى الآن .

وأوضحت رئيس قطاع الصحة بمؤسسة مصر الخير أن ما تم تسليمه من قبل من برنامج الأجهزة التعويضية شمل : ٦٢ كرسي (كهرباء/ شلل دماغي/كراسي ١٥٠ / استاندرد/كرسي حمام) ٥٦ طرف صناعي / ١٢٤ سماعة طبية / ٤ صيانات قوقعة .

ليست كلها شر.. ولكن

شبح «الأموال الساخنة» يعود لخنق الجنيه المصري .. ومطالبات بوضع آلية جديدة لمنع الخروج المفاجئ

وزير المالية: إدخال أدوات تمويلية جديدة داخل السوق المحلية للحماية من خروج الأموال الساخنة

تباين في آراء الخبراء بشأن تأثيرات الخروج المفاجئ للأموال الساخنة واقتصاديون يستبعدون تعويما جديدا للجنيه

مرة أخرى يعود شبح "الأموال الساخنة " لإضافة أجواء من المخاوف في الأوساط الاقتصادية بمصر ، واعترف وزير المالية ، أحمد كوجك، في تصريحات له أن مصر تأثرت بخروج بعض الأموال الساخنة، لكنها تسيطر على ذلك بعدد من الإجراءات منها إدخال أدوات تمويلية جديدة داخل السوق المحلية للحماية من خروج الأموال الساخنة،و التنوع في الأدوات ودراسة عمل صكوك في السوق المحلية.

وقال كجوك إن مصر دولة ناشئة منفتحة على العالم ويوجد مستثمرون أجانب يريدون دخول السوق المصرية، لافتا إلى أن هناك توجها حكوميا بالعمل على تيسير الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال وتحسين الخدمات للمصدرين سيتم الإعلان عنها الفترة القادمة ، مشيرا إلى أن التضخم يحتاج آلية دقيقة للتعامل معها، فالبنك المركزي وكل المجموعة الاقتصادية تتابع الموقف وتحلل الأمور، مؤكدا أن المؤشرات المالية للاقتصاد المصري مطمئنة وتم التعامل مع صدمات عديدة ولدينا قدرة كبيرة من المرونة، وعامل الوقت مهم فكلما تعاملنا بإجراءات سليمة ومسبقة فإن ذلك يكون أمرا جيدا.

وكانت مصر نجحت في الفترة الأخيرة، في جذب قرابة ٣٥ مليار دولار من "الأموال الساخنة"، وهو ما أدى إلى ارتفاع رصيد العملات الأجنبية إلى الموجب (أي أن يكون هناك فائض) بدل السالب (أي العجز) لأول مرة منذ أكثر من عامين.

وتواجه الحكومات والمصارف المركزية تحديات في إدارة تدفق الأموال الساخنة، حيث يجب عليها وضع سياسات للتعامل مع تقلبات السوق وضمان استقرار الاقتصاد، وهو ما اتجهت إليه البنوك المركزية بالفعل من خلال تشديد السياسة النقدية على رأسهم الفيدرالي الأمريكي.

وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري، بلغت حيازة الأجانب من أدوات الدين الحكومية، مثل "أذون الخزانة"، أكثر من ٣٥ مليار دولار بنهاية أبريل الماضي، مقارنة بـ ١٠,٥ مليار دولار في يناير ٢٠٢٣، إذ يشير هذا الارتفاع الكبير إلى عودة قوية للأموال الساخنة إلى السوق المصرية هذا العام.

وخلال تعاملات يونيو الماضي، شهدت السوق تخارجًا لمستثمرين أجانب من استثماراتهم في أدوات الدين الحكومية بنحو ٤ مليارات دولار ، وجاء هذا التراجع بعد قفزة في تدفقات الأموال الساخنة بنسبة تقارب ٢٦٦٪ خلال مارس، الشهر الذي شهد قرار التعويم.

وكانت مصر عانت خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ من تفاقم أزمة النقد الأجنبي بعد خروج استثمار أجنبي غير مباشر بنحو ٢٢ مليار دولار خلال النصف الأول من ٢٠٢٢ بسبب التبعات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية.

وأدت أزمة النقد الأجنبي، قبل الإصلاحات الأخيرة، إلى تراكم قوائم الانتظار في البنوك لتمويل الاستيراد وانتشار السوق السوداء لتجارة العملة وتحول صافي الأصول الأجنبية إلى سالب.

ومنتصف الأسبوع الماضي ،قادت عمليات خروج واسعة للأموال الساخنة من السوق المصري ، إلى تراجع كبير لمؤشرات البورصة ليصل نسبة تراجع المؤشر الرئيسي للبورصة "إيجي إكس ٣٠" في بعض التعاملات إلى نحو ٢,١٩٪ .

وبلغت الأموال الساخنة الخارجة من السوق المصري خلال جلسات منتصف الأسبوع نحو ١١ مليار دولار، نتيجة مبيعات المستثمرين الأجانب، بعد حالات التراجع الحاد في البورصات العالمية، وتبعتها البورصات العربية، في محاولة من المستثمرين الأجانب والعرب لتعويض الخسائر الكبيرة في الأسواق العالمية.

و قال الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء: "الأموال الساخنة التى خرجت أقل من ٨٪ من الرقم الإجمالى الموجود والأمور عادت لطبيعتها فى اليوم الثانى".

تؤدي إلي إنخفاض الجنيه وعودة السوداء

وتعليقا علي ذلك ، حذر الدكتور عبد المنعم السيد، مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية، من عودة ما وصفه بـ «شبح» خروج الأموال الساخنة من السوق المصري، مشيرًا إلى أن ذلك سيؤدي إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار وظهور السوق السوداء مجددًا، على حد قوله.

مضيفا: «خروج الأموال الساخنة يعني أنك ستتحول إلى شبح زيادة سعر الدولار أمام الجنيه، وتعود مرة ثانية السوق الموازية أو السوداء للدولار»، مضيفا أن مصر تواجه إشكالية منذ سنوات فيما يطلق عليه الأموال الساخنة.

وأشار إلى أنها تأثرت في فبراير ومارس ٢٠٢٢ بخروج أكثر من ٢٣ مليار دولار دفعة واحدة من السوق المصري؛ نتيجة الحرب الروسية-الأوكرانية، مضيفا أنه مع حدوث الاستقرار الاقتصادي وتعويم الجنيه والقضاء على السوق الموازية في مارس ٢٠٢٤؛ بدأت الأموال الساخنة تعود مرة ثانية لمصر، واستقبلت مصر ما بين ٣٥ إلى ٤٠ مليارًا خلال الأشهر القليلة الماضية.

وأضاف أن التوقعات بخفض الفيدرالي الأمريكي الفائدة في سبتمبر المقبل في ظل التوترات الجيوسياسية في المنطقة من شأنه أن يدفع المستثمر إلى العودة إلى سوق الولايات المتحدة، متابعا:« خروج الأجانب سيعني أنهم سيقومون بعملية بيع في البورصة، ونحن شاهدناه خلال الأيام القليلة الماضية، هناك توجه كبير جدًا من الأجانب ببيع الأسهم المصرية وتحويل أموالهم إلى دولارات وأخذها للخارج».

ولفت إلى خروج أكثر من ١,٢ مليار دولار من السوق المصري خلال يومي الأحد والاثنين الماضيين، بالإضافة إلى ٤ مليارات دولار خلال الفترة الماضية، قائلا إن «هذا النزيف معناه الضغط على طلب الدولار وبالتالي قيمة الجنيه سوف تنخفض أمام الدولار».

آلية جديدة لمنع الخروج المفاجئ

وشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات للحد من خروج الأموال الساخنة، مقترحًا تطبيق آلية تشبه ما فعلته تركيا، بحيث لا يسمح للمستثمرين الأجانب بسحب أموالهم قبل ٩٠ إلى ١٢٠ يومًا، بالإضافة إلى رفع سعر الفائدة أو إلغاء الضرائب على الأسهم لتقليل نسبة خروج الأموال الساخنة.

مساوئ الأموال الساخنة

وعلق الدكتور رشاد عبده، الخبير الاقتصادي، علي ذلك قائلا : " أسوأ ما نعاني منه ظاهرة الأموال الساخنة التي حذرنا منها، تدخل كلما الفائدة مرتفعة والأمور مستقرة، ومع بداية أي توترات أو قلق تخرج بسرعة من السوق، ليزيد من مشاكلنا ومعاناتنا».

وأضاف قائلا :"لو عطست أمريكا فإن العالم كله يصاب بالبرد وهذه مقولة يمكن استخدامها في الوضع الاقتصادي العالمي بعد انهيار البورصات بسبب مشكلات المؤشرات الاقتصادية الأمريكية لا سيما البطالة والتضخم» ، ولفت إلي أن أمريكا متداخلة في كل اقتصاديات العالم، ومصر جزء من العالم تؤثر .

وأوضح أن حجم الأموال الساخنة التي خرجت من مصر خلال يومي الإثنين والثلاثاء وصل إلى ١٢ مليار دولار، وهذا يعمق من معاناتنا ومشكلاتنا الاقتصادية، معقبا:" نحن لا نتعلم الدرس ووزير المالية السابق قال لن نجرب مرة أخري في هذا الموضوع ولكن عندما بدأت الأموال الساخنة في التدفق رحبنا بها ورفعنا لها سعر الفائدة».

وأضاف : الأموال الساخنة تم رفع الفائدة فيها إلى ٣٥٪ للأجانب وهؤلاء عندما يجدون مشكلة يأخذون أموالهم ويهربون كما حدث من قبل .

وقال الخبير المصرفي محمد بدرة، إن الأموال الساخنة عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل تضخ في الأسواق المالية بسرعة بهدف تحقيق عوائد سريعة سواء للمستثمرين أو الدولة، وفي الغالب توجه إلى الاستثمار في أسواق الأسهم أو السندات والعملات.

أضاف الخبير المصرفي أن الأموال الساخنة كانت قد تدفقت على مصر بعد تحرير سعر الصرف في مارس الماضي، بسبب أسعار الفائدة المرتفعة على الأصول المحلية مقارنة بالدول الأخرى، خصوصا في ظل تمسك البنك المركزي بالتشديد النقدي، بالإضافة إلى توقعات بتحسينات اقتصادية قادمة، وهو ما حدث من خلال تقييمات المنظمات الاقتصادية العالمية.

وتابع أن الأموال الساخنة زادت من السيولة في الأسواق المالية، وساعدت على استقرار الظروف الاقتصادية، مردفًا أن الأنباء التي تشير إلى تخارج ٤ مليارات دولار هي السبب المباشر في ارتفاع الدولار في البنوك، خصوصا أن تلك الأموال قصيرة الأجل، وتؤدي إلى تقلبات كبيرة في الأسواق.

ووفقًا للخبير المصرفي فهد جاهين، فإن انسحاب جزء من الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من سوق أدوات الدين المحلية يُعتبر أمرًا طبيعيًا، وعادةً ما يقابله دخول استثمارات جديدة قد تتجاوز تلك التي تم سحبها.

وأضاف جاهين أن تخارج الأموال الساخنة بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من السوق يُعتبر مستوى آمنًا، ولا يشكل مؤشرًا على خطر حقيقي إلا في حال تكرار هذه الظاهرة واستمرارها على مدار الأشهر المقبلة، ومع ذلك، فإن هذا الاحتمال غير متوقع في ظل تحسن الأوضاع الاقتصادية في مصر وقرار الفيدرالي الأمريكي باتجاه خفض أسعار الفائدة.

من جانبه أوضح الدكتور فخري الفقي رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، أن أغلب الأموال الساخنة في مصر تستثمر في أذون الخزانة ، مضيفا أن ١٪ من هذه الأموال تذهب إلى البورصة، مشيرًا إلى أن ما حدث في البورصة العالمية أثر سلبًا على هذه الأموال الموجودة، ما أدى لخروج بعض منها.

وتابع: الجميع كان يتوقع أن يقوم الفيدرالي الامريكي بخفض سعر الفائدة الأسبوع قبل الماضي، ولكن هذا لم يحدث، وهذا ما ساهم في حدوث الأزمة في أسواق المال العالمية، بالتزامن مع ارتفاع مستوى البطالة في أمريكا .

ونفى أن يكون صندوق النقد الدولي قد طالب مصر بتحرير جديد لسعر الصرف قائلا: «هذا الأمر غير حقيقي بالفعل، فمصر بالفعل لديها مرونة في سعر الصرف منذ ٦ مارس» .

استثمارات ضرورية رغم المخاطر

في المقابل قال خبراء مصرفيون ومحللون، إن الاستثمار غير المباشر في أذون الخزانة لا يمكن لمصر الاستغناء عنه خلال الفترة الراهنة رغم مخاطر خروجه بشكل مفاجئ وتبعاته السلبية على زيادة طلب الدولار وتراجع قيمة الجنيه.

وقال إبراهيم النمر رئيس قسم التحليل الفني بشركة النعيم للاستثمارات المالية، إن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعد ضروريا في المرحلة الراهنة لسد فجوة النقد الأجنبي ، مضيفا أن مشاكل الاستثمار الأجنبي في أذون الخزانة تأتي في حال خروج جماعي من المستثمرين دفعة واحدة من السوق بسبب اضطرابات بالمنطقة أو وباء عالمي مثل فيروس كورونا بما يخلق ضغوطا على الجنيه مقابل الدولار.

وأوضح النمر أن إحدى مشاكل الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتمثل في زيادة تكلفته بعد ارتفاع سعر العائد المقدم عليه حيث يحصل المستثمر على ربح بنحو ٢٥٪ على أمواله بما يخلق عبئا آخر عند خروجه.

ويرى محمد عبد العال، الخبير المصرفي، أن الاستثمار غير المباشر لا يشكل خطورة نهائيا طالما يحسن استخدامها والاستفادة منها بشكل جيد في حالات الضرورة ، موضحا أن خروج جزء من الاستثمار الأجنبي خلال يومين وانعكاسه على ارتفاع الدولار يعكس مرونة سعر الصرف وتقليل مخاطر الاختلالات وخروجه على سعر جنيه واقعي.

وأشار إلى أن مصر تعتمد "سعر صرف حر للجنيه من خلال إتباع آلية العرض والطلب على الدولار والعملات الأجنبية الأخرى في تحديد قيمة الجنيه، دون تدخل من البنك المركزي ، والذي أعلن في مارس الماضي العودة إلى آلية تحرير سعر الصرف للمرة الرابعة خلال عامين بهدف القضاء على السوق السوداء لتجارة العملة، وسد فجوة التمويل الأجنبي ليرتفع الدولار مقابل الجنيه بنحو ٦٠٪ .

من جانبه ، قال الخبير الاقتصادي، هاني توفيق، إن الأموال الساخنة ليست كلها شر، وأنه إذا أحسن استخدام الأموال الساخنة كرأسمال عامل بشراء المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ستحقق أرباحًا دولارية أكبر من تكلفتها.

وأكد الخبير الاقتصادي هاني توفيق أن الأموال الساخنة هى أموال تقترضها الدولة بالدولار لآجال أقل من عام، لذا سُميت بالساخنة، أى سريعة الحركة، واستغلالها في تمويل قصير الأجل يحقق فائدة لكلا الطرفين، مشيرًا إلى أن الأموال الساخنة تهرب عند حدوث تحركات غير محسوبة فى سعر العملة المحلية حتى لا تحقق خسائر.

وأضاف : «الأموال الساخنة ليست كلها شرًا كما يزعم البعض، وذلك إذا أحسن استغلالها كرأسمال عامل لشراء مواد خام ومستلزمات إنتاج بغرض التشغيل والتصدير، وتحقيق أرباح دولارية أكبر من تكلفة هذه الأموال.»

وتابع قائلا "هى أموال تقترضها الدولة بالدولار لآجال أقل من عام، ولذلك هى ساخنة، اى سريعة الحركة " ، موضحا أهمية استغلال الأموال الساخنة، ومضيفا : «يجب أن تستغل فى تمويل قصير الأجل يحقق فائدة لكلا الطرفين «.

وعن هروب الأموال الساخنة بشكل سريع، قال هاني توفيق: "هى تهرب فقط عند حدوث تحركات غير محسوبة فى سعر العملة المحلية حتى لا تتكبد خسائر، وهو امر منطقى " ، مشيرا إلي أن الأموال الساخنة، هي أموال مستثمرين أجانب تدخل السوق المصري خصوصا أسواق المال لعمل عمليات شراء خصوصا في البورصة بالجنيه المصري، بعد استبدال العملات الأجنبية التي دخلوا بها مع ضمان خرجهم في أي وقت.

وتابع قائلا : "لا يدخلون البورصة. هى معظمها شراء اذون خزانة وبالتالي اقرضتها للدولة، التى يجب أن تحسن استغلالها فى تمويلات قصيرة الأجل لمنتجين مصدرين لتوفير الدولارات عند طلبها."

ناصر ..

خلال رئاسته لاجتماع المجموعة الاقتصادية

رئيس الوزراء: ندعم سياسات مرونة سعر الصرف وفقا للعرض والطلب..وسياسة جديدة لكبح التضخم

أكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، على وجود دعم كامل لسياسات البنك المركزى، التى تستهدف مواصلة الالتزام بمرونة سعر الصرف، وتحديد سعر العملة المحلية وفقا لآليات العرض والطلب لضمان استقرار سوق الصرف الأجنبي، ودعم قدرته على مواجهة الصدمات، وصياغة خطة عاجلة تحقق إصلاحات ضريبية شاملة، بالإضافة إلى إقرار نظام ضريبي مستقر.

جاء ذلك خلال رئاسته لاجتماع المجموعة الاقتصادية، بمقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة، حيث تمت مناقشة عدد من الملفات المهمة المتعلقة بالشأن الاقتصادي، وذلك بحضور حسن عبدالله، محافظ البنك المركزي، ورانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وأحمد كجوك، وزير المالية، وشريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، وحسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، ورامي أبو النجا، نائب محافظ البنك المركزي، ومسئولي الوزارات والبنك المركزي.

وخلال الاجتماع، قدم حسن الخطيب، عرضاً حول الاستثمار ومستهدفات النمو الاقتصادي، مشيرا إلى أن برنامج عمل الحكومة يستهدف تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي الحالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ يبلغ ٤,٢٪، ورفع متوسط معدل النمو السنوي إلى ٥,٥٪ بحلول عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧ مع استهداف زيادة معدلات النمو إلى ٦,٥٪ بحلول ٢٠٣٠، مضيفا: كما يستهدف البرنامج رفع نسبة الاستثمارات الخاصة من إجمالي الاستثمارات إلى ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك مقابل ٢٥,٥٪ خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، فضلا عن استهداف زيادة قيمة الصادرات المصرية.

وفى هذا السياق، أشار وزير الاستثمار والتجارة الخارجية إلى ما تم صياغته من سيناريوهات مختلفة وإعداد نموذج إحصائي للتنبؤ بمعدلات نمو الاستثمارات الكلية، حيث راعت هذه السيناريوهات العديد من العوامل المؤثرة، ومن بينها احتمالات وجود أزمات محلية أو إقليمية أو عالمية.

وأكد حسن الخطيب، أهمية استمرار الجهود المبذولة لإتاحة المزيد من التيسيرات والمحفزات للمستثمرين، وذلك بما يسهم في تحسين تنافسية السوق المصرية، ويجذب لها المزيد من الاستثمارات، هذا إلى جانب تعزيز دور مشاركة القطاع الخاص في العديد من الأنشطة الاقتصادية.

وتناول "الخطيب"، خلال العرض، عددًا من التوصيات التي من شأنها تحسين مناخ الاستثمار في مصر، وصولا لتحقيق العديد من الأهداف المرجوة في هذا الصدد، مشيراً إلى أنه من بين هذه التوصيات، العمل على وضع خطة عاجلة لميكنة مختلف إجراءات الاستثمار في مصر، وفصل المستثمر عن مقدم الخدمة، والتأكيد على أهمية العمل على تحديد معدل ضريبي ثابت عن صافي ربح المشروع، وذلك بما يحقق التوازن بين استيداء حق الدولة، ومساعدة المشروع على النمو، واستمرار الجهود لتبسيط وحوكمة مختلف الإجراءات المتعلقة بالمعاملات الضريبية.

وخلال الاجتماع، استعرض حسن الخطيب، رؤية مستقبلية لسياسات الاستثمار والتجارة خلال الفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٣٠.

وفي هذا الإطار، أشار الوزير إلى أن مستهدفات الحكومة لتحقيق طفرة في الصادرات المصرية ترتبط ارتباطا وثيقًا بحدوث طفرة مُماثلة واستباقية وسريعة في الاستثمارات الانتاجية وبخاصة في مجال الصناعات التحويلية.

وأشار حسن الخطيب إلى أن أحد المُحددات الرئيسية للرؤية المستقبلية لسياسات الاستثمار والتجارة هو إعلان وثيقة للسياسات الإستثمارية والتجارية لمصر خلال السنوات العشر المُقبلة، بحيث تستهدف الرؤية الحكومية والسياسات المرتبطة بها، سواء نقدية أو مالية أو تجارية، استعادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في السياسات الحكومية تجاه الاستثمار والإنتاج وتعظيم دور القطاع الخاص في الصناعة والإنتاج، وتعزيز قدرتهم على التنبؤ بهذه السياسات.

وأكد الوزير أن الرؤية المستقبلية المقترحة تستهدف إعطاء أولوية مُطلقة للتصنيع لأغراض التصدير بصفة خاصة، وتعميق القيمة المضافة في الصادرات المصرية مع مراعاة المزايا النسبية والتنافسية للصناعات الوطنية، مع تبني استراتيجيات لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على القطاعات التقليدية، والتأكيد على ان الاقتصاد المصري هو اقتصاد سوق حر، على أن يكون القطاع الخاص هو محور التنمية ومحركها.

وأوضح حسن الخطيب أن الرؤية المستقبلية المُقترحة تستهدف تحفيز الإنتاج المحلي بما يدعم زيادة الصادرات، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص باعتباره الأكثر كفاءة وفعالية في إدارة المشروعات التنموية، لا سيما فيما يخص القطاع الزراعي كونه أحد أهم القطاعات الاستراتيجية كثيفة العمالة ذات الخدمات التكميلية المتعددة، والتي ستلعب دورًا فعالًا في تحفيز العملية الانتاجية وزيادة فرص التصدير، بالإضافة الى توفير العديد من فرص العمل، وتحقيق الأمن الغذائي للبلاد.

وعقب هذا العرض تم التعقيب من محافظ البنك المركزى، والوزراء، بشأن ما تم طرحه من رؤى ومقترحات، حيث تم تأكيد التوافق بشأن الكثير منها، والتنسيق الكامل بشأن آليات التنفيذ.

وخلال الاجتماع، استعرضت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي التقرير الاقتصادي حول البرنامج القطري لمصر مع "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية".

وأوضحت الوزيرة أن البرنامج القطري لمصر مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يُعد برنامجًا متكاملا يمتد لثلاث سنوات وتمت صياغته من قبل وزارة التخطيط بالتشاور والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية.

وأضافت أن البرنامج يستهدف تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج الإصلاحات الهيكلية، وفقا للمعايير الدولية، مشيرة إلى أنه تم تحديد ٥ محاور رئيسية للبرنامج هي: تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار والتحول الرقمي، وتطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد، وتعزيز الإحصاءات، فضلا عن تحقيق التنمية المستدامة.

وأشارت الوزيرة إلى أن هذه المحاور تستهدف تعزيز ثقة المجتمع الدولي في سياسات الإصلاح الاقتصادي، لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وفي هذا الإطار فقد قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتنسيق مع كافة الجهات الوطنية الشريكة لتنفيذ ٣٥ مشروعًا قرعيًا.

وتابعت الدكتورة رانيا المشاط أنه تم وضع اطار مؤسسي لمتابعة تنفيذ البرنامج القطري بالوزارة، لتكون الوزارة هي المسئولة عن تنسيق ومتابعة تنفيذ مختلف المشروعات والأنشطة المتضمنة بالبرنامج، بما فيها الإصلاحات الهيكلية التابعة للوزارات والجهات المختلفة مما يسهم في اتساق أنشطة البرنامج مع توجيهات وأولويات الحكومة المصرية.

وأوضحت الوزيرة أن منظمة التعاون الاقتصادي كانت قد أصدرت تقريرًا شاملًا ع

رئيس الوزراء يعلن نتائج اجتماعه مع شركات الأسمدة

قال الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، إنّ مشكلة الأسمدة مثلها مثل الدواء، موضحًا: «لما يبقى النهاردة عندي فرق سعر كبير جدا بين سعر التكلفة الحقيقية والسعر الذي تقدم به الدولة الأسمدة، يبدأ يحدث ما يطلق عليه الأسواق الموازية والبيع في السوق السوداء».

اجتماع مع شركات الأسمدة

وأضاف مدبولي، خلال مؤتمر صحفي عقب اجتماع الحكومة بمقرها في مدينة العلمين الجديدة: اجتمعنا مع كل شركات الأسمدة، وفي فترة ما ومع نقص الغاز الطبيعي حدث نوع من النقص في الأسمدة، ولكن المعدلات عادت إلى طبيعتها.

الانتهاء من مسودة مشروع قانون البيئة والمناخ ..

حزم استثمارية جديدة في شرايين «الاقتصاد الأخضر»

محللون : استثمارات الطاقة المتجددة تساهم فى زيادة تكوين رأس المال ودعم التنمية الصناعية

حرص برنامج حكومة الدكتور مصطفي مدبولي، التي حظيت بثقه مجلس النواب، ويمتد لمدة ٣ سنوات (٢٠٢٤-٢٠٢٧)، علي أن يقر برنامجا متكاملا لتهيئة المناخ الداعم للاستثمار البيئي، وذلك في إطار حرص الدولة على تهيئة المناخ الداعم من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات لدمج مفهوم البيئة والمناخ في القطاعات التنموية لتكون ذات قيمة مضافة تُسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و تستهدف الحكومة اتخاذ عدد من الاجراءات الهامة علي المستوي التشريعي والتنفيذي في مقدمتها الترويج للفرص الاستثمارية التي تم إعدادها والإعلان عنها خلال مؤتمر الاستثمار البيئي والمناخي الأول والذي تم عقده في سبتمبر ٢٠٢٣، وإعداد وإطلاق حزم جديدة من الفرص الاستثمارية وطرحها على المستثمرين في مجالات الاستثمار البيئي والمناخي والاقتصاد الأخضر والدوار.

كما تستهدف الحكومة، التنسيق مع القطاع المصرفي والجهات المانحة لتعظيم الحوافز وفرص التمويل الميسرة والتي من شأنها تشجيع الاستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر والدائري، بالإضافة إلي استكمال تطوير وتحديث المنصة الإلكترونية للاستثمار البيئي والمناخي.

وعلي مستوي التطوير التشريعي، تستهدف الحكومة استكمال إجراءات الانتهاء من مسودة مشروع قانون البيئة والمناخ تمهيدًا لاتخاذ إجراءات إصداره، فضلا عن استكمال إجراءات الانتهاء من إصدار قانون النفاذ لمواد الموارد الإحيائية والاقتسام العادل للمنافع الناشئة عن استخداماتها.

وتعمل الحكومة أيضا علي استكمال إجراءات الانتهاء من إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون البيئة لتسهيل ودعم الاستثمار البيئي.

استثمارات الطاقة المتجددة

ويؤكد محللون واقتصاديون أن خلق نظام اقتصادي صديق للبيئة لن يؤدى فقط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بل سيفتح المجال لزيادة الاستثمارات وخلق فرص استثمارية في قطاعات جديدة، وكذلك منفذا للأسواق الدولية .

وقال علي متولى، محلل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإحدى شركات الاستشارات فى لندن، إن استثمارات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، تساهم فى زيادة تكوين رأس المال وينعكس على الناتج المحلى، لأنه يخلق بنية تحتية جديدة مثل مزارع الرياح والألواح الشمسية والشبكات الذكية.

وأضاف أن قطاع الطاقة المتجددة سيساهم فى التنمية الصناعية، لأنه سيؤدى لظهور صناعات مغذية جديدة، تُعزز تأثير الصناعة على الناتج المحلى الإجمالي، و" على المدى البعيد، تساهم الطاقة المتجددة فى تعزيز استهلاك الأفراد، لأن الاعتماد على الطاقة المتجددة يُخفض تكلفة المنتجات، ما يُحسن القوى الشرائية للأفراد" ، مشيرا إلى أنها تعزز صادرات المنتجات المرتبطة بالقطاع، فى ظل امتلاك مصر مقومات طبيعية تجعلها بيئة مناسبة للطاقة المتجددة.

شركات عالمية تعرض تنفيذ مشروعات طاقة متجددة في مصر بقدرات 39 جيجاوات

وتوقع متولي نمو الاستثمارات الخضراء بفضل الاتفاقيات الموقعة في مجالات الطاقة المتجددة والهيدروجين، فضلا على عمل الحكومة على سن سياسات ولوائح تستهدف تقليص انبعاثات الكربون، ومنح حوافز ضريبية ودعم لاستخدام الطاقة المتجددة.

وتعمل الدولة حاليًا على تنفيذ استراتيجية الهيدروجين الأخضر، ومضاعفة الاستثمارات العامة الخضراء إلى إجمالي الاستثمارات العامة بنسبة لا تقل عن ٥٥٪ بحلول ٢٠٢٦/٢٠٢٧ وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، حتى تكون مصر مركز عالمي لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وإنتاج نحو ٣,٢ مليون طن سنويًا بحلول ٢٠٣٠ وزيادتها إلى ٩,٢ مليون طن بحلول ٢٠٤٠.

فرص عمل جديدة

وقال مصطفى شفيع، رئيس قطاع البحوث بشركة عربية أون لاين لتداول الأوراق المالية، إن الاستثمارات الخضراء تحصل على دعم واهتمام من المؤسسات المالية الخارجية، وكلما زاد توجه الدولة نحو الاستثمارات الخضراء، ستتلقى الدعم والتشجيع من المجتمع الخارجي والمؤسسات المالية الخارجية على مستوى الاقتصاد الكلى أو الشركات أو القطاعات.

وأضاف أن اتجاه الدولة نحو جذب المزيد من الاستثمارات الخضراء سينعكس إيجابًا على معدلات النمو لإجمالي الناتج المحلى.

دعم حكومي

كان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، عقد اجتماعا، قبل أيام ، بمقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة، لمتابعة موقف مشروعات الهيدروجين الأخضر، وذلك بحضور كل من المهندس محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والمهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، و وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والمهندسة راندة المنشاوي، مُساعد أول رئيس مجلس الوزراء، رئيس الأمانة الفنية للمجلس الوطني للهيدروجين الأخضر ومشتقاته، ومسئولي الوزارات والجهات المعنية.

وأشارت المهندسة راندة المنشاوي، مُساعد أول رئيس مجلس الوزراء، رئيس الأمانة الفنية للمجلس الوطني للهيدروجين الأخضر ومشتقاته، إلى أن أبرز الجهود المبذولة لتوطين صناعة الهيدروجين الأخضر، شملت صياغة مشروع قانون الحوافز التي ستُقدمها الدولة لمشروعات الهيدروجين الأخضر، والتي تتضمن منح حافز استثماري نقدي، وإعفاء المعدات والأدوات من ضريبة القيمة المضافة، وكذا تحمل الخزانة العامة لضريبة القيمة المضافة التي تستحق على مباني هذا النوع من المشروعات، بالإضافة على الحصول على الموافقة الواحدة.

و أوضحت مُساعد أول رئيس مجلس الوزراء، أنه تم إنشاء المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر ومشتقاته وفقًا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٤٤٥) لسنة ٢٠٢٣، كما جري إعداد الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين بجميع أنواعه، وتم إنهاء جميع أعمال الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون واعتمادها من المجلس الأعلى للطاقة.

وعرضت المنشاوي، موقف الأراضي المخصصة لمشروعات الطاقة المتجددة على مستوي الجمهورية بإجمالي مساحة تقدر بحوالي ٤٢ ألف كم مربع، موزعة على عدد من المناطق منها خليج السويس وجبل الزيت وبنبان وكوم أمبو والزعفرانة، وعدد من المناطق الأخرى على مستوي الجمهورية.

مشروعات طاقة متجددة

وفي سياق متصل ، تعقد وزارة الكهرباء المصرية اجتماعات خلال أسابيع مع ٥ شركات عربية وعالمية تشارك في المشروعات المخطط تنفيذها في البلاد لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة بإجمالي ٣٩ جيجاوات.

ستنفذ شركة أكوا باور السعودية مشروعات لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح في مصر بقدرات إجمالية تصل إلى ١٠ جيجاوات، وتستكمل الشركة حاليا الدراسات الخاصة بالمحطات ومن المقرر الانتهاء من عرض المخطط المقترح، المستهدف تنفذه للمحطات قبل نهاية شهر ديسمبر المقبل، .

وكشرت مصادر ، أن شركة سكاتيت جريد الصينية وقعت مذكرة تفاهم لتنفيذ مشروعات طاقة شمسية بقدرة ١٠ جيجاوات واستثمارات تصل إلى ٩ مليارات دولار، ومن المقرر أن تنفذ المشروعات على عدة مراحل تسعى للبدء في الأولى منها منتصف العام المقبل، ومن المقرر عقد اجتماع مع مسؤولي الكهرباء خلال أسابيع لعرض المقترح التنفيذى.

كما ينوي تحالف مصدر-إنفنيتي-حسن علام تنفيذ محطات طاقة رياح بقدرات إجمالية تصل إلى ١٠ جيجاوات واستثمارات تتجاوز ١٠ مليارات دولار، ويتم العمل حاليا على إجراء الدراسات الخاصة بالمشروعات والتشاور مع مؤسسات بنكية لتمويل إنشاء المحطات.

وتنوي شركة "سكاتك" النرويجية تنفيذ مشروعات طاقة متجددة بقدرة ٦ جيجاواط منها محطا طاقة رياح بقدرة ٥ جيجاوات ومحطات طاقة شمسية بقدرة ١ جيجاوات، وتم عرض مقترح مبدئي لسبل تنفيذ المشروعات على مدار السنوات المقبلة على مسؤولي الكهرباء.

المستقبل للهيدروجين

كانت دراسة اعدها مهندس وليد الخضراوى عضو لجنة المشروعات بنقابة المهندسين كشفت أنه في ظل التحديات البيئية العالمية والبحث المستمر عن مصادر طاقة نظيفة ومستدامة، يبرز الهيدروجين كأحد الحلول الواعدة. ومع تزايد الاهتمام بالهيدروجين الأخضر المستخلص من المياه باستخدام الكهرباء المتجددة، يظهر "الهيدروجين الذهبي" (أو الأبيض) كخيار مميز لمستقبل مصر في قطاع الطاقة.

و اوضحت الدراسة انه يتم إنتاج الهيدروجين الذهبي باستخدام عمليات كيميائية تعتمد على الغاز الطبيعي والبخار في عملية تُعرف بـ "إعادة تشكيل الميثان البخاري" ، حيث يتم إنتاج الهيدروجين إلى جانب الكربون الذي يتم عزله وتخزينه أو استخدامه في صناعات أخرى. هذه التقنية تسمح بإنتاج الهيدروجين بتكلفة أقل مقارنة بالهيدروجين الأخضر، مما يجعلها خيارا جذابا في الفترة الانتقالية نحو طاقة نظيفة.

و أشارت الدراسة الى أن مصر تتمتع بإمكانيات كبيرة في هذا المجال، بفضل مواردها الطبيعية والبنية التحتية القوية في مجال الغاز الطبيعي. كما أن موقعها الجغرافي الاستراتيجي يجعلها مركزًا محتملًا لتصدير الهيدروجين إلى أوروبا وآسيا، مما يعزز من قدراتها الاقتصادية والتنافسية على الساحة العالمية ، كما ان مصر تستثمر حاليًا حوالي ٤٠ مليار دولار في مشاريع الهيدروجين الأخضر خلال العشر سنوات القادمة، وتعتزم تطوير قدرات إنتاجية تصل إلى ١١,٦٢ جيجاواط بحلول عام ٢٠٣٥.

محمد محيي الدين

بحضور ٥ وزراء

افتتاح قاعة التداول بالمبنى التاريخي للبورصة بالتزامن مع الاحتفال بالمئوية

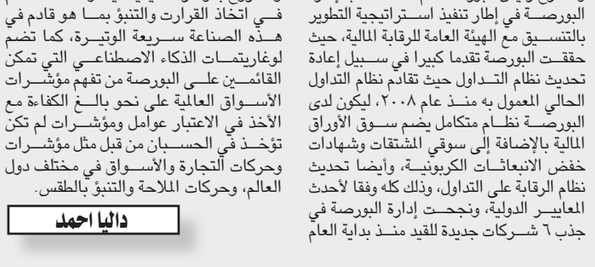

افتتح أحمد الشيخ، رئيس البورصة، قاعة التداول بالمبنى التاريخي للبورصة بعد التجديد الشامل للقاعة وملحقاتها، بمشاركة ٥ وزراء ورؤساء هيئات عامة.

جاء افتتاح قاعة التداول خلال الاحتفال بمئوية المبنى التاريخي للبورصة المصرية، وما يمثله من قيمة أثرية حيث يعد أحد أقدم مباني أسواق الأوراق المالية في العالم.

وحضر الحفل الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، السفير الدكتور بدر عبدالعاطي، وزير الخارجية وشئون المصريين في الخارج، علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، وبحضور المحافظ الدكتور إبراهيم صابر خليل، محافظ القاهرة، والدكتور محمد فريد صالح، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وحسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وعدد من رؤساء الهيئات وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ ولفيف من كبار الشخصيات الاقتصادية ورجال المال والأعمال.

وفي كلمته رحب أحمد الشيخ، رئيس البورصة المصرية بالحضور ثم استعرض تاريخ ونشأة البورصة المصرية ملقيا الضوء على أهم محطاتها ودورها داخل منظومة الاقتصاد الوطني.. وأوضح الشيخ الخطوط العريضة لاستراتيجية مجلس إدارة البورصة المصرية للتطوير والتي اعتمدها مجلس إدارة البورصة المصرية في يناير ٢٠٢٤.

وشرح رئيس البورصة أهم ما قامت به إدارة البورصة في إطار تنفيذ استراتيجية التطوير بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية، حيث حققت البورصة تقدما كبيرا في سبيل إعادة تحديث نظام التداول حيث تقادم نظام التداول الحالي المعمول به منذ عام ٢٠٠٨، ليكون لدى البورصة نظام متكامل يضم سوق الأوراق المالية بالإضافة إلى سوقي المشتقات وشهادات خفض الانبعاثات الكربونية، وأيضا تحديث نظام الرقابة على التداول، وذلك كله وفقا لأحدث المعايير الدولية، ونجحت إدارة البورصة في جذب ٦ شركات جديدة للقيد منذ بداية العام ويبدأ التداول بالفعل على أسهم ٣ شركات منها.

ولفت إلى أن أن راعي تطوير القاعة هم شركات طلعت مصطفى، أي فاينانس، بلتون، سوديك، بالم هيلز، والبنك التجاري الدولي، ونفذت التجديد شركة «ليفلز للانشاءات».

وفي كلمته؛ وجه الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التهنئة للقائمين على البورصة المصرية بهذه المناسبة والتي تثبت أن تاريخ مصر حافل بالإنجازات والنجاحات التي لا تقتصر على قطاع فحسب ولا صناعة بعينها وانما تشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية والصناعية والتجارية والمالية؛ مضيفا أن مصر شهدت في فترة إنشاء البورصة حراكا ثقافيا واقتصاديا وأكاديميا واسع النطاق وزخم قوي من الإنجازات والنجاحات حيث تأسست الجامعة المصرية وخزان أسوان وأفتتح المتحف المصري والمتحف الإسلامي ونادي السيارات المصري؛ وأصبحت البورصة المصرية ميدانا للتداول والتجارة في الحبوب والأقطان وقصب السكر وغيرها، كما شهدت النهضة العمرانية فتداولت في أروقتها شركة مصر الجديدة وشركة المعادي حين أنشئت في مطلع القرن الماضي حتى أمست واحدة من أثرى ٥ بورصات على مستوى العالم.

وأشار الدكتور عمرو طلعت إلى التكنولوجيا الحديثة التي يتم استخدامها في قاعة التداول بمبنى البورصة الجديد حيث تضم بالإضافة إلى أجهزة الحاسبات، منظومة رقمية بالغة التقدم تعتمد على لوغاريتمات التعلم العميق التي تمكن القائمين على البورصة من استيعاب الكم الضخم من البيانات وتحليلها والخروج بمؤشرات قيمية كيفا وكما تساعدهم في اتخاذ القرارات والتنبؤ بما هو قادم في هذه الصناعة سريعة الوتيرة، كما تضم لوغاريتمات الذكاء الاصطناعي التي تمكن القائمين على البورصة من تفهم مؤشرات الأسواق العالمية على نحو بالغ الكفاءة مع الأخذ في الاعتبار عوامل ومؤشرات لم تكن تؤخذ في الحسبان من قبل مثل مؤشرات وحركات التجارة والأسواق في مختلف دول العالم، وحركات الملاحة والتنبؤ بالطقس.

داليا احمد

المصرية للاتصالات تتعاون مع «مدى للاتصالات» لتقديم خدمات الرسائل الدولية

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات، الشركة الرائدة في مجال تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، عن توقيع اتفاقية مع شركة "مدى للاتصالات"، المقدم الرائد والمتميز في مجال حلول الاتصالات، لتصبح المقدم الاستراتيجي المفضل لخدمات الرسائل الدولية. وقد اختارت المصرية للاتصالات شركة "مدى" كشريك استراتيجي استنادًا إلى خبرات "مدى" الكبيرة وشراكاتها المتميزة مع المؤسسات المحلية والعالمية، والتزامها بأعلى معايير التأمين والحماية للحد من كافة الممارسات غير القانونية، وكذلك قدرة منصة "مدى" الاستثنائية على التكيف والتوافق مع أنظمة الشركة المصرية للاتصالات من أحد العوامل الرئيسية لاختيارها كشريك استراتيجي.

وستقوم منصة "مدى" بإدارة جميع خدمات الرسائل من التطبيقات إلى المستخدمين (A2P SMS) بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، خدمات المصادقة الثنائية والإشعارات الآلية. وستتيح هذه الشراكة للمصرية للاتصالات الاستفادة من خبرات شركة "مدى" وامكانياتها المتقدمة لضمان تجربة متميزة لقاعدة عملائها المتنامية، وفي الوقت ذاته، زيادة إيراداتها من خدمات رسائل A2P.

وقد علق المهندس محمد نصر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمصرية للاتصالات: قائلًا: "تأتي هذه الشراكة الاستراتيجية امتدادًا طبيعيًا لعلاقتنا التجارية الطويلة والناجحة مع شركة "مدى" الرائدة في مجال الخدمات الصوتية الدولية. وبالنظر إلى الخبرة الواسعة التي تتمتع بها "مدى" كمزود رائد لخدمات الرسائل النصية القصيرة A2P في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن هذا التعاون المشترك سيعزز التزامنا بدعم الوسائل غير التقليدية في الأعمال، وتوسيع نطاق أعمالنا، مما يساهم في تحقيق نمو مستدام للإيرادات وتقديم قيمة مضافة لعملائنا من خلال حلول اتصالات متكاملة وآمنة وفعالة."

فيما قال المهندس شارل الحاج، الرئيس التنفيذي لشركة مدى قائلًا: "يسعدنا ويشرفنا أن يتم اختيارنا كشريك مفضل لتقديم خدمات الرسائل النصية القصيرة A2P للشركة المصرية للاتصالات. إن اختيارنا من قبل هذه الشركة الرائدة في قطاع الاتصالات يأتي بمثابة شهادة على التزامنا بالتميز والابتكار. أتوجه بشكر خاص لفريقي العمل في كل من المصرية للاتصالات ومدى، لما بذلوه من جهد وتفان لجعل هذه الشراكة ممكنة، ونتطلع إلى تعزيزٍ تعاوننا مع الشركة المصرية للاتصالات عبر جبهات متعددة وتحقيق قيمة استثنائية لخدمات الرسائل التي تقدمها».

المقاولون العرب وروساتوم الروسية يوقعان عقد أعمال بمحطة الضبعة بقيمة ٤١٨ مليون دولار

شهد الدكتور أمجد الوكيل، رئيس مجلس ادارة هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء، والمهندس أحمد العصار رئيس شركة المقاولون العرب، واليكسى كونونينكو، نائب رئيس الشركة الروسية روساتوم ASE، مراسم حفل توقيع عقد أعمال بمحطة الضبعة النووية بين شركة المقاولون العرب والشركة الروسية.

ومن جانبه أعرب المهندس أحمد العصار عن سعادته بتوقيع عقد الأعمال البحرية بمشروع محطة الضبعة النووية مع الجانب الروسي، والذي فازت به شركة المقاولون العرب، بقيمة ٤١٨ مليون دولار، ويعد مشروع المحطة أحد مشروعات مصر القومية في مجال الطاقة والذي تنفذه الدولة المصرية ممثلة في هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء تحت إشراف وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ليعزز مكانة مصر في مجال الطاقة النووية.

وأوضح رئيس المقاولون العرب أن المشروع يشمل إنشاء حاجزى أمواج بطول إجمالي حوالى ٣ كيلومترات، وحوض ترسيب بمساحة مليون متر مربع، بالإضافة إلى مرافق حماية الحياة البحرية، ومن أبرز مكوناته حاجز أمواج عملاق بطول يصل إلى ١٦٥٠متر، وارتفاع يصل إلى ١٠,٢٠ متر تقريبا، وعمق يصل إلى ٢١ م تقريبا، والذي يمثل أكبر حاجز أمواج من نوعه في المنطقة، ليقدم حماية شاملة للمنشآة النووية.

وأوضح العصار أن تصميم المشروع تم وفقًا لأعلى معايير الجودة والسلامة البيئية، حيث سيتم استخدام أحدث التقنيات في البناء، بما في ذلك الكتل الخرسانية رباعية وسداسية الأرجل، كما سيتم استخدام مواد صديقة للبيئة وتطبيق أحدث التقنيات لحماية الحياة البحرية.

وأشار إلى أن المشروع يشهد استخدام كميات هائلة من المواد والبنية التحتية، بما في ذلك حوالى ٦٠٠ ألف متر مكعب من الخرسانة، و٢,٥ مليون متر مكعب من الصخور، و٩٥٠ طن من حديد التسليح، بالإضافة إلى أعمال تكريك تصل إلى ٢,٥٥ مليون متر مكعب، كما سيتم تركيب حوالى ١٥ألف متر طولي من المواسير بقطر واحد متر داخل البحر، وهو ما يؤكد قدرة المقاولون العرب على تنفيذ المشروعات الكبرى.

مصر تطرق أبواب استثمارات «رأس المال المغامر»

توقعات بوصول إجمالى استثمارات العالم فى رأس المال المغامر إلي 468 مليار دولار بنهاية 2024 .. وأمريكا والصين وبريطانيا يتصدرون .. وخبراء : لا يوجد الكثير من المستثمرين يقبلون هذا الشكل من الاستثمار في مصر

كشف تحليل لمركز معلومات مجلس الوزراء أن إجمالى استثمارات العالم فى رأس المال المغامر سوف يحقق ٤٦٨ مليار دولار بنهاية هذا العام بمعدل تغيير ٣,٢ فى المائة.

وقال التحليل إن ثلاثاً من الدول الكبرى تقود سفينة الاستثمار الدولى فى هذا المجال وهى على الترتيب الولايات المتحدة الأمريكية التى استأثرت وحدها باستثمارات ٨٠ مليار دولار من ١٠٩ مليارات و٦٠٠ مليون دولار استثمرها العالم فى الربع الأول من هذا العام فى رأس المال المغامر يليها الصين ثم بريطانيا.

ويؤكد الدكتور رشاد عبده أستاذ الاقتصاد الدولى أن رأس المال المغامر أو «المخاطر» تكون فيه نسبة المخاطر مرتفعة مقابل نسبة الأرباح قد تكون مرتفعة فى أغلب الأحوال ، مشيرا إلي أن الاعتماد على اقتصاد «رأس المال المغامر» يتوقف على طبيعة رجل الأعمال ودرجة وعيه وإدراكه بالسوق المصرى ونوعية السلعة التى تنتج من قبل هذه المشروعات الصغيرة والناشئة حتى يضمن تحقيق الربح بأمان.

وأكد الدكتور رشاد عبده أن هذه الفكرة نجحت فى دول أوروبا بصورة كبيرة للاعتماد على فكرة الاستثمار (VC) وهو التمويل من قبل رجال أعمال وأفراد حتى تقوم الشركة بالتأسيس والتأكد من نجاحها ثم يتم طرحها للاكتتاب.

وقال إنه بالنسبة لمصر فإن تجربتها محدودة ولا يوجد الكثير من المستثمرين يقبلون هذا الشكل من الاستثمار الذى يحمل المغامرة والمخاطرة لأن المستثمر يأخذ فى الاعتبار الخوف من حدوث خسائر أو عدم استجابة المنتج للسوق المصرى وبالتالى لا يستطيع المجازفة.

بدورها ، أكدت الدكتورة عالية المهدى أستاذ الاقتصاد فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أنه من خلال الأبحاث التى تقوم بها والدراسات الميدانية على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لا يوجد فى مصر الكثير من التمويل بنظام الاستثمار بـ «رأس المال المغامر» ولم تتعد نسبة المشاريع المستثمرة بهذا النظام أكثر من واحد فى المائة ، وما يتم تمويله من قبل البنوك قد يصل إلى ١٥٪ وهو ليس فى تأسيس الشركة أو المشروع ولكن تمويله بعد نجاحه وإقامته.

كان مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، أصدر تحليلا جديدا تناول من خلاله مفهوم رأس المال المغامر، مشيرا إلى أن رأس المال المغامر يُعد شكلا من أشكال الأسهم الخاصة المستخدمة في تمويل الشركات الصغيرة والناشئة والتي تتمتع بفرص نمو مرتفعة لذا تحظى باهتمام المستثمرين، وعادةً ما يتم تمويل الشركات الناشئة والصغيرة في المراحل الأولى من تأسيسها في مقابل امتلاك بعض من حصص تلك الشركات، كما أنه من غير المتوقع استرداد قيمة الاستثمار طبقًا لفترة زمنية محددة كما هو الوضع في الاقتراض البنكي أيضًا، ويشمل رأس المال المغامر نوعًا آخر من الاستثمار وهو ما يمثل أداة تنويع متمثلة في ضخ المال في عدد من الشركات بدلًا من الاستثمار في شركة ناشئة واحدة.

وأوضح التحليل أنه طبقًا لتقرير Harvard Business Review تلعب استثمارات رأس المال المغامر دورًا مهمًا في المرحلة الثانية من دورة الابتكار والإنتاج التي تشتمل على الترويج للمنتج، وكذا يقدر أنه يتم استخدام ٨٠٪ من استثمارات رأس المال المغامر في تشييد البنية التحتية اللازمة لنمو المشروعات.

وتجدر الإشارة إلى أن رأس المال المغامر لا يُعد استثمارًا طويل المدى؛ حيث تكمّن قيمته في توفير التمويل اللازم للشركات حتى مرحلة تحقيق الاعتماد والوصول إلى مرحلة النضج بحيث يمكن بيعها إلى شركة أو حتى تتمكن أسواق الأسهم العامة من التدخل وتوفير السيولة، لذا يعتبر رأس المال المغامر هو ثمن تملك جزء من الملكية الفكرية لرجل الأعمال صاحب الابتكار (entrepreneur) حتى تحقق الشركات مقدارًا كافيًا من النمو ثم يتم طرح الأسهم المملوكة لها في البنوك الاستثمارية لتوفير سيولة مالية جديدة.

استثمارات

وأضاف التحليل أن استثمارات رأس المال المغامر تتنوع بحسب مراحل التمويل للشركات الناشئة، وتتمثل أولا في مرحلة ما قبل التمويل الأوَّلي، وعادةً ما يكون التمويل فيها محدودًا، ويكون بهدف تطوير المنتجات أو أبحاث السوق أو تطوير خطة العمل، واختبار ملائمة المنتج في السوق، ويطلق عليها أيضًا "جولة ما قبل التأسيس" وتمثل أغلب مصادرها من المستثمرين الملائكيين أو صناديق رأس المال المغامر الصغرة، تليها مرحلة التمويل التأسيسي وتدعم فيها النمو خلال مراحل التوسع الأولى بمبالغ تمويلية كبيرة تهدف إلى تلبية احتياجات رأس المال لعمليات مثل التوظيف والتسويق والعمليات، وتُعرف أيضًا باسم "تمويل السلسلة أ"، مع الجولات المستقبلية المعروفة باسم "السلسلة ب " وما إلى ذلك، ثم المراحل المتأخرة والتي تكون مخصصة للشركات الأكثر نضجًا التي أثبتت قدرتها على النمو وتوليد الإيرادات، وأحيانًا الأرباح، هذا وتميل شركات رأس المال المغامر إلى أن تكون أقل مشاركة في تمويل المراحل المتأخرة، وبشكل أكثر شيوعًا، تشارك شركات الأسهم الخاصة وصناديق التحوط مؤخرًا في هذه المرحلة؛ لأن المخاطر أقل وإمكانية تحقيق عوائد ضخمة أعلى.

وأشار التحليل إلى أن صناديق رأس المال المغامر تميل بشكل عام في تمويل المراحل المبكرة إلى التركيز على قطاعات أو مناطق جغرافية محددة، بينما يتخذ المستثمرون في المراحل اللاحقة نهجًا أوسع بالاستثمار في مراحل مختلفة من الأعمال. ويتميز رأس المال المغامر (VC) بإتاحة الفرصة للاستثمار في الشركات الناشئة التي لديها إمكانات نمو عالية وغير المدرجة في الأسواق العامة؛ حيث واجه المستثمرون على مدى العقد الماضي عند مشاركتهم في الشركات المدرجة بالأسواق العامة صعوبات ونفقات متزايدة، بالإضافة إلى فرص أقل للاستثمار، فتلك الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام غالبًا ما يكون لديها تقييمات أولية عالية؛ مما يجعل من الصعب على المستثمرين الوصول إلى فرص النمو السريعة في المراحل المبكرة، ويتميز رأس المال المغامر بملء هذه الفجوة من خلال خلق فرص في السوق الخاصة، والاستفادة من السيولة المعاد تدويرها من سوق التخارج النشطة، هذا وبالمقارنة مع أدوات الاستثمار التقليدية، فإن الاستثمار في الشركات الصغرى في المراحل المبكرة لديه القدرة على تحقيق عوائد أعلى وتنويع محفظة المستثمر.

مصر والإمارات تستثمران 3 مليارات دولار في إنشاء منطقة لوجستية للمنتجات البترولية

وقعت مصر والإمارات مذكرة التفاهم للاستفادة من المنظومة المتكاملة بمنطقة الفجيرة البترولية، وتطبيقها بميناء الحمراء البترولي على ساحل البحر المتوسط، وذلك بحضور المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية.

تشمل مذكرة التفاهم إمكانية توريد منتجات بترولية الى السوق المحلية من خلال الشراكات الموجودة لدى شركة الفجيرة مع الموردين العالميين من شركات النفط والغاز، من خلال تقديم ميزة تنافسية للهيئة المصرية العامة للبترول، وكذلك استغلال التسهيلات المتاحة لدى قطاع البترول لتداول المنتجات البترولية، وأيضا إنشاء منطقة لوجستية جديدة للتداول بمنطقة البحر المتوسط عن طريق ضخ استثمارات قد تصل إلى ٣ مليارات دولار قابلة للزيادة، بحسب بيان صادر عن مجلس الوزراء المصري.

«المطورون العرب» تبدأ تسليم 294 وحدة بمشروعها فى العلمين الجديدة

أعلنت شركة «المطورون العرب» القابضة عن بدء تسليم ٢٩٤ فيلا بالمرحلتين الأولى والثانية من مشروع «سيا فيلاجيو» بمدينة العلمين الجديدة، تزامنا مع الانتهاء من مجموعة متنوعة من الخدمات ليصبح المشروع جاهزا للسكن، جاء ذلك بفضل إنفاق الشركة استثمارات ضخمة على الأعمال الإنشائية لتسليم الوحدات للعملاء فى المواعيد المخطط لها، ووفق أعلى مستويات الجودة.

يأتى ذلك فى إطار استراتيجية إدارة شركة «المطورون العرب» القابضة في تكثيف العمل بمشروعات الشركة القائمة لتلبية الطلب المرتفع من العملاء، ودراسة فرص استثمارية جديدة، وفى ضوء حرص الشركة على المساهمة فى دعم نمو الاقتصاد الوطنى، وتوفير العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وكذلك دعم خطة الدولة لتنمية الساحل الشمالى الغربى.

عقاريون يقترحون إنشاء منصة دولية وهيئة عليا لتصدير العقار

قال مصطفي محسن رئيس مجلس إدارة شركة امباير ستيت للتطوير العقاري، إن حجم الثروة لعقارية في مصر يناهز ١٠ تريليونات جنيه، موزعة على أكثر من ٤٣ مليون عقار، تمثل ٢٠٪ من الناتج المحلي، و١٢٪ من القوى العاملة، وهو أحد المحركات القوية للاقتصاد المصري، مؤكدا أن ذلك يدل على قوة القطاع العقاري المحلي.

وأضاف محسن خلال مؤتمر صحفي ، أن مصر تشهد نهضة عمرانية كبيرة مع تدشين ٦١ مدينة جديدة، بمساحة إجمالية ٢,٢ مليون فدان يقطنها ما يزيد على ٨ ملايين نسمة ترتفع طاقتها الاستيعابية حين اكتمال إنشائها لحوالي ٦٥ مليون نسمة مقسمة إلى أربعة أجيال آخرها مدن الجيل الرابع البالغ عددها ٣٩ مدينة، وهي مدن ذكية مستدامة على رأسها العاصمة الإدارية الجديدة.

شركة صينية تخطط لإنشاء مجمع للغزل والنسيج باستثمارات 500 مليون دولار

بحث حسام هيبة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مع شيان جون كونج، رئيس شركة جيانجسو لينانا للنسيج، أحد أكبر الشركات الصينية والعالمية في قطاع النسيج والملابس الجاهزة، تأسيس الشركة لمجمع متكامل للغزل والنسيج والصباغة والمنسوجات والملابس الجاهزة في مصر.

وتشمل عمليات تصنيع الشركة في الصين وأندونيسيا منتجات البوليستر والأقمشة والخيوط والملابس القطنية والمصنوعة من الصوف.

وأكد شيان جون كونج على تزايد اهتمام مجتمع النسيج الصيني بالاستثمار في مصر، لموقعها المميز القريب من الأسواق الرئيسية، والاتفاقيات التجارية العديدة التي وقعتها الحكومة المصرية خلال السنوات الماضية، ونظم الاستثمار الداعمة للتصدير.

مصر للمقاصة تعلن موعد انعقاد الجمعية العامة العادية لانتخاب اعضاء مجلس الإدارة.

دعت شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي، مساهمي الشركة لعقد الجمعية العامة العادية، لانتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة، لدورة جديدة (٢٠٢٤/٢٠٢٧).

ونشرت شاشة البورصة دعوة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي، مساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المقرر انعقادها في الأحد أول سبتمبر ٢٠٢٤ بأحد فنادق القاهرة، لانتخاب أعضاء مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي لدورة جديد.

وأوضحت في الدعوة أنه سيجري اختيار ٤ مرشحين لعضوية مجلس الإدارة عن الأعضاء المساهمين بالشركة منهم ٢ من الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط السمسرة في الأوراق المالية، و٢ من الجهات التي تزاول نشاط أمناء ال

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ١١ أغسطس ٢٠٢٤ • العدد ٧٥٤

إعادة تشكيل لجنة دعم صناعة الدخان والسجاير

أصدر الفريق كامل الوزير وزير الصناعة والنقل، قرار رقم ٣٧٤ لسنة ٢٠٢٤ والخاص بإعادة تشكيل لجنة دعم صناعة الدخان والسجائر لمدة عامين.. ومن المقرر أن تجتمع اللجنة مرة كل شهر لوضع السياسات التنفيذية لصناعة الدخان والسجائر بالبلاد.

وتضم اللجنة إبراهيم امبابي رئيس شعبة الدخان باتحاد الصناعات وعلاء الدين حسن العضو المنتدب للشركة المتحدة للتبغ وعمرو عبد الرحمن رئيس مصنع أدخنة الدفراوي وماريانا مجدي رئيس شركة JTI اليابانية ومحمر عمر مصنع أبوتيج للأدخنة.

وقال إبراهيم امبابي رئيس شعبة الدخان باتحاد الصناعات: "تتمثل ايرادات اللجنة في نسبة ٠,٥ ٪ من قيمة الدخان الوارد للجمارك على أن يتم صرف تلك الإيرادات في تشجيع تصدير منتجات الدخان بأنواعها عن طريق صرف اعانة تصدير مناسبة للشركة المنتجة.

خطة الحكومة للنهوض بالصناعة المصرية علي مكتب الرئيس

مجلس الوزراء يؤكد أن الاستراتيجية تعمل على تعزيز دور القطاع الخاص وتعميق الصناعة المحلية وتوطين أحدث التكنولوجيات وتذليل كافة الاجراءات امام المستثمرين وترشيد الواردت وزيادة حجم الصادرات

أعلن الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أنه في إطار اهتمام الدولة بقطاع الصناعة، وبذل كل ما من شأنه النهوض به، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية في هذا الشأن، فقد تم العمل على إعداد خطة عاجلة للنهوض بهذا القطاع الواعد، وذلك استغلالا لما تمتلكه مصر من مقومات وإمكانات تؤهلها للتحول إلى مركز صناعي إقليمي وعالمي.

وأكد رئيس الوزراء حرص الدولة على تعزيز دور القطاع الخاص في هذا الصدد، وذلك بما يسهم في تعميق الصناعة المحلية، والنقل والتوطين لأحدث التكنولوجيات المطبقة على المستوى العالمي في قطاع الصناعة، وإتاحة المزيد من فرص العمل للشباب المصري.

وعقد رئيس الوزراء اجتماعا، قبل أيام : لاستعراض ملامح الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة المصرية، وذلك بحضور الفريق كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية، وزير الصناعة والنقل، والدكتورة ناهد يوسف، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والدكتورة دعاء سليمة، المدير التنفيذي لجهاز تحديث الصناعة.

وأشار رئيس الوزراء، في ختام الاجتماع، إلى أنه سيتم عرض محاور ومكونات الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة المصرية، على الرئيس عبد الفتاح السيسي تمهيدا للاعتماد والبدء في تنفيذها على أرض الواقع، وصولا لتحقيق الأهداف المرجوة في هذا القطاع الواعد، مؤكدا أن الحكومة كلها ستكون داعمة للتنفيذ.

وخلال الاجتماع، استعرض الفريق كامل الوزير، ملامح الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة المصرية، مشيرا إلى أنها تستهدف سد الفجوة في السوق المحلية، وتوطين العديد من الصناعات الواعدة، ترشيدا للواردات، وزيادة في حجم الصادرات، وذلك بما يدعم الصناعة المحلية، ويعزز من تنافسية المنتجات المصرية، ويسهم في فتح المزيد من الأسواق الخارجية أمامها.

وأضاف نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية: تتضمن المحاور الاستراتيجية للخطة العاجلة العمل على تحديث الخريطة الاستثمارية الصناعية لمصر، تعريفا للمستثمرين بما تمتلكه مصر من فرص صناعية واعدة في العديد من المجالات والقطاعات.

كما نوه إلى اهتمام الخطة العاجلة بملف التدريب، بما يسهم في الارتقاء بمستوى وحرفية العمالة الفنية المصرية، وقدرتها على مواكبة التطوير والنظم العالمية الحديثة المطبقة في قطاع الصناعة.

وكان رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، أجري جولة تفقدية موسعة خلال الأسبوع الماضي في عدد من المصانع بمدينة الإسكندرية، وأكد في تصريحات له علي تشجيع الصناعة الوطنية، وشركات القطاع الخاص على إقامة توسعات لمشروعاتها، بالإضافة إلى حل المشكلات والتحديات التي تواجهها، مؤكدا أن ي الزيارات الميدانية تسهم بشكل كبير في التعرف على التحديات على أرض الواقع، ويتم اتخاذ قرارات فورية أثناء تلك الزيارات، وهو ما يسهم في دفع العمل بالمشروعات وتوفير الوقت والجهد على المستثمرين، بعد أن كان عدد من المستثمرين خلال الفترة الماضية يشكون من أنهم يحاولون عدة أشهر لعرض مشكلاتهم، بسبب تعقد الإجراءات والبيروقراطية، فيتم حاليا اتخاذ القرارات على الفور أثناء الجولات التفقدية.

وأضاف رئيس الوزراء أن هناك بعض الموضوعات، يتم الاتفاق فيها على قرار أو إجراء معين، مثلما حدث في الجولة الحالية فيما يخص منطقة مرغم ٢؛ حيث تم التوافق على عقد اجتماع الأسبوع المقبل لحل مشكلة المنطقة بأكملها، باعتبار أنها لا تخص مصنعا بمفرده، مؤكدا أن هذا هو أسلوب وفلسفة عمل الحكومة الجديدة، المتمثل في التنسيق التام بين الوزارات وبعضها البعض، وحل المشكلات بصورة فورية على أرض الواقع، وهو ما نكثف جهودنا فيه لاسيما في قطاع الصناعة، مشيرا إلى تأكيد فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، أكثر من مرة أن قطاع الصناعة هو الأمل في دفع عجلة الاقتصاد المصري بصورة كبيرة، مؤكدا أن هناك قفزات أخرى سيشهدها هذا القطاع خلال الفترة القادمة.

وأكد رئيس الوزراء أن الصانع المصري لا ينقصه كفاءة ولا خبرة، ولديه القدرة على فتح أسواق عالمية في الخارج، وقال: إذا كنا قلنا قبل ذلك إن لدينا قدرة على مضاعفة صادراتنا، فإنني أؤكد أن هذا الأمر قابل للتطبيق بالفعل وبأسرع مما نحلم، ولكن التحدي الكبير الذي يواجه المصنعين هو شكواهم من الإجراءات البيروقراطية أوالروتين، وهو ما نسعى للتعامل معه بكل جدية، من خلال الاجتماعات المتواصلة والمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية بهدف تشجيع هذه الصناعات؛ لكي تتوسع وتتضاعف صادراتها في الفترة المقبلة.

ملامح

وبحسب تصريحات المستشار محمد الحمصاني، المتحدث باسم مجلس الوزراء، فإن الاستراتيجية التي يعمل على وضعها المهندس كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير النقل، للنهوض بالصناعة المصرية ، تسير وفق خطة للنهوض بقطاع الصناعة، والتي هي أحد القطاعات الواعدة اقتصاديا، خلال الفترة المقبلة، جنبا الى جنب مع قطاعات السياحة والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وأضاف : الاستراتيجية تعمل على تعزيز دور القطاع الخاص، وتعميق الصناعة المحلية، وتوطين أحدث التكنولوجيات، وتذليل كافة الاجراءات امام المستثمرين ، وتابع أن الاستراتيجية تستهدف اتاحة المزيد من فرص العمل امام الشباب، وترشيد الواردت وزيادة حجم الصادرات.

ولفت الحمصاني، إلى أن الاستراتيجية شاملة وتتعامل مع كافة الجوانب الخاصة بالصناعة المصرية، والعمل ع زيادة الصادرات، منوها أن النهوض بالصناعة بشكل أساسي سيعتمد على حل مشكلات المستثمرين.

حوافز ومبادرات

وتشكل الصناعة الوطنية ركيزة أساسية لأي اقتصاد قوي ومستدام، فهي تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وتعزيز الأمن الغذائي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

وفي هذا الإطار يقول الدكتور محمد إبراهيم، أستاذ الاقتصاد وعضو الجمعية المصرية للاستثمار المباشر، إن رئيس الوزراء أكد خلال تصريحاته ضرورة تطوير وتحديث القطاع الصناعي لجعله أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وقد أعلن عن حزمة من الحوافز والمبادرات لدعم الشركات المحلية، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية، والتخفيضات، والدعم المالي للبحث والتطوير، وبناء مناطق صناعية جديدة، موضحًا أن هذه التدابير تهدف إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة السلع المصنعة محليًا وخلق فرص تصدير جديدة.

ويشير أستاذ الاقتصاد وعضو الجمعية المصرية للاستثمار المباشر، أن الحكومة ملتزمة بتوفير بيئة مواتية للمستثمرين المحليين والدوليين، مشيرًا إلى جهود الحكومة لتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين البنية التحتية والاستثمار في رأس المال البشري.

ولفت إبراهيم إلى أن هناك توفير حماية وحوافز للمستثمرين، بما في ذلك قانون استثمار حديث لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإنشاء وكالة استثمار مركزية لتسهيل الاستثمار، حماية حقوق الملكية الفكرية.

تحديات داخلية وخارجية

ويوضح الدكتور مصطفى أبو زيد، الخبير الاقتصادي، ومدير مركز مصر للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية، أنه في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، باتت الحاجة ماسة إلى وضع استراتيجيات فعالة لدعم الصناعة الوطنية وتشجيع الاستثمار، وزيادة الصادرات لتعزيز الحصيلة الدولارية، وذلك من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتحفيز القطاعات الأخرى، كذلك تقلل الصناعة الوطنية من الاعتماد على الاستيراد، وبالتالي تعزز الأمن الاقتصادي للبلاد، بالإضافة إلى أنها تساهم في تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على مصدر واحد.كما أن تشجيع المنتج الوطني يساهم في تطوير الصناعة ككل.

وعن سبل دعم الصناعة الوطنية، يرى أبو زيد توفير القروض والمنح للشركات الصناعية، وتقديم الدعم التقني لتطوير المنتجات أحد أهم السبل، كذلك تنظيم المعارض والمؤتمرات، وتشجيع الاستهلاك المحلي، موضحًا أن فرض رسوم جمركية على المنتجات المستوردة، وتطبيق معايير الجودة، يساعد على حماية الصناعة الوطنية.

أسامة السيد

خبراء : تطوير وتحديث القطاع الصناعي لجعله أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ضرورة

٥ مميزات تدعم مصر في مواجهة مخاطر سلاسل الإمداد العالمية

فرص متنوعة لجذب استثمارات أجنبية جديدة في ظل امتلاك الموقع الجغرافي ووجود قناة السويس والاستمرار فى تطوير مينائى السخنة وشرق بورسعيد كمحورى للتجارة الدولية وتدعيم البنية التحتية

أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، عددًا جديدًا من مجلة "آفاق اقتصادية معاصرة"، بعنوان "مستقبل سلاسل الإمداد العالمية" تضمن مقدمة بواسطة الذكاء الاصطناعى "شات جى بى تى"، أوضحت أن العدد يتناول التحديات العالمية التى تواجه الملاحة البحرية وأثرها على إعادة تشكيل خريطة سلاسل الإمداد ودمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى سلاسل العرض العالمية، والتنافس الدولى فى مجال سلاسل إمداد الرقائق الإلكترونية، وهو قطاع حيوى يؤثر على العديد من الصناعات التكنولوجية .

وتناولت الدكتورة منى صبحى نور الدين أستاذ الجغرافيا الاقتصادية والنقل ووكيلة كلية الدراسات الإنسانية للدراسات العليا والبحوث بجامعة الأزهر فى بحث بعنوان "التحديات العالمية للملاحة البحرية وأثرها على إعادة تشكيل خريطة سلاسل الإمداد العالمية"، أهم التحديات التى أثرت على سلاسل الإمداد العالمية جاء على رأسها آثار جائحة (كوفيد ١٩) على حركة سلاسل الإمداد والتجارة العالمية: والتى تركت أثرًا كبيرًا على اقتصاديات الدول والشعوب وساهمت فى إعادة رسم خرائط حركة الطيران والهجرة والتجارة وحركة الإعانات والمساعدات الدولية، حيث تتابعت الخسائر الاقتصادية وأثرت على العالم أجمع، خاصة بعد حالة الإغلاق الاقتصادى فى الربع الثانى من عام ٢٠٢٠، وبعد إعادة الفتح الاقتصادى فى الربع الثالث من العام نفسه تحسنت الأوضاع الاقتصادية فى العالم ولكن اتضحت الخسائر الفادحة التى لحقت بقطاعات متعددة والتى نتج عنها موجات متتابعة من التضخم، حيث انخفض معدل نمو التجارة العالمى إلى أدنى مستوى له خلال عشر سنوات، كما كلفت التوترات التجارية الأمريكية النمو الاقتصادى العالمى نحو ٧٠٠ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وهو ما يمثل ٠,٨ ٪ من الناتج الإجمالى العالمى، ونتج عن ذلك الصراعات الاقتصادية وتغير التجارة الأمريكية الصينية إلى شركاء آخرين مما أثر على سلاسل القيمة العالمية، وانخفض معدل نمو حركة التجارة العالمية بنسبة ٢٧٪ فى الربع الثانى من ٢٠٢٠ وانخفضت تجارة الحاويات بمقدار ٨,٦٪، كما تأثرت حركة السفن الكروز السياحية وانخفض عدد السائحين فى العالم من ١ مليار و٤٦١ مليون سائح فى ٢٠١٩ إلى ٣٨ مليون سائح فقط فى عام ٢٠٢٠.

مشروعات صغيرة ومتوسطة

وتناول الدكتور محمد عبد الحميد شهاب وكيل كلية التجارة لشؤون التعليم والطلاب بجامعة دمياط ، قضية محددات دمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى سلاسل العرض العالمية ، موضحا أن فهم محددات المشاركة فى سلاسل العرض العالمية تعتبر خطوة أولى فى الكشف عن الكيفية التى يمكن بها للحكومات استهداف سياساتها من أجل نشر مكاسب المشاركة على نطاق أوسع، وتتمثل أهم هذه المحددات فى "الابتكار واعتماد التكنولوجيا"، "والمهارات الإدارية وقدرات القوى العاملة"، "والوصول إلى مصادر التمويل الخارجية"، "والبنية الأساسية"، "والخدمات اللوجستية للتجارة"، "وتسهيل التجارة"، "والسياسة التجارية"، "والامتثال للمعايير الدولية».

مستقبل سلاسل التوريد

وتحدث الدكتور مدحت نافع مساعد وزير التموين السابق ورئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية سابقًا وعضو مجلس إدارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عن مستقبل سلاسل التوريد ، موضحا أن سلاسل التوريد الذكية تحتاج إلى التعرف على التقنيات الناشئة والمتطورة مثل تقنيات الذكاء الاصطناعى وكهربة أساطيل النقل، مشيرا إلى أن نشر التكنولوجيا لتمكين مرونة سلسلة التوريد يتطلب اهتمامًا وثيقًا بالعائد على الاستثمار فى حين أن بعض الشركات الكبيرة لديها الموارد اللازمة للرهان على التقنيات الناشئة، وقال إن معظم اللاعبين فى مجال سلسلة التوريد لن ينفقوا على التحول الرقمى دون شبه يقين من ارتداد العائد على استثماراتها خلال فترة زمنية معقولة، خاصة وأن بناء سلسلة توريد قوية يعد عملية طويلة الأجل سواء من خلال تكييف سياسة المخزون واعتماد تقنيات جديدة أو إعادة تجهيز المصادر بشكل أساسى من خلال اختيار الموردين أو التنويع الدولى، وستكون مرونة سلسلة التوريد فى عام ٢٠٢٤ بالقدر نفسه من الأهمية كما كانت فى السنوات الثلاث الماضية ومع ذلك فإن رغبة الشركات وقدرتها على الاستثمار فى إدارة المخزون والمصادر المتعددة قد تكون محدودة بسبب انخفاض الأرباح وارتفاع تكاليف التمويل.

مميزات مصرية

من جانبه أوضح الدكتور أحمد الشامى مستشار وخبير اقتصاديات النقل ودراسات الجدوى وعضو الجمعية العامة للشركة القابضة للنقل البحرى والبرى، أن الأزمات المتلاحقة المتسارعة كانت حافزًا لزيادة معدلات السعى لتحقيق التنمية والاستدامة لتوفير مناخ استثمارى يشجع الشركات والمؤسسات المالية الكبرى والمستثمرين لنقل سلاسل الإمداد والتموين والتوريدات إلى مناطق ودول يكثر بها المواد الأولية، وتتمتع بموقع جغرافى متميز، مع زيادة نسب توطين الصناعات بهذه المناطق والدول .

وقال إن مصر لديها العديد من الفرص لجذب استثمارات أجنبية جديدة لما تمتلكه من نقاط متعددة تتمثل الموقع الجغرافى ووجود قناة السويس الرابطة بين البحرين المتوسط والأحمر ، إلى جانب استمرار فى تطوير مينائى السخنة وشرق بورسعيد كمحورى للتجارة الدولية وتعظيم الاستفادة من موقعهم الجغرافى على مدخلى قناة السويس الجنوبى والشمالي.

وأضاف أن مصر تعتبر دولة عابرة للقارات فحدودها الشمالية البحر المتوسط بساحل يبلغ طوله ٩٩٥ كم ويحدها شرقًا البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله ١٩٤١ كم ويحدها فى الشمال الشرقى (فلسطين) وقطاع غزة بطول ٢٦٥ كم ويحدها من الغرب ليبيا على امتداد خط بطول ١١١٥ كم كما يحدها جنوبًا السودان بطول ١٢٨٠ كم، وتتمتع مصر بالعديد من التضاريس والمناطق الجغرافية المختلفة.

نيفين يوسف

صرف ١,٩ مليار جنيه دفعة جديدة من دعم المصدرين لـ٥٦٠ شركة

أكد أحمد كجوك وزير المالية، أنه تم الخميس الماضي ، صرف ١,٩ مليار جنيه دفعة جديدة لـ ٥٦٠ شركة مصدرة من دعم الحكومة للمستفيدين بالمرحلة السابعة لمبادرة «السداد النقدي الفوري»، وبذلك يبلغ عدد الشركات المستفيدة بهذه المرحلة ١٥٩٠ شركة، بإجمالي مساندة تصديرية نحو ١٣ مليار جنيه تم صرفها خلال الفترة من يونيو إلى أغسطس ٢٠٢٤.

وتأتي هذه الخطوة في إطار ما تستهدفه الدولة من دعم القطاع التصديري وتوفير السيولة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية، من أجل دفع جهود تنشيط الصادرات وتحفيز نموها، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية فى الأسواق العالمية.

وقال الوزير في بيان ، إن إجمالي قيمة دعم الحكومة المسدد بالفعل للمصدرين منذ بدء مبادرات سداد المستحقات المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات في أكتوبر ٢٠١٩ سيبلغ بعد الدفعة الجديدة نحو ٦٦,٩ مليار جنيه للمصدرين، مشيرًا إلى أنه سيتم إجراء أيضًا تسويات مالية أو مقاصة بين مستحقات دعم المصدرين، ومستحقات جهات الدولة من الضرائب والجمارك والكهرباء والغاز الطبيعي.

أشار الوزير، إلى أنه تم تخصيص ٢٣ مليار جنيه بموازنة العام المالي الحالي لدعم الصادرات وتحفيز المستثمرين على توسيع أنشطتهم التصديرية، حيث نستهدف دعم الأعباء التصديرية للشركات المصدرة.

أوضحت نيفين منصور، مستشار نائب الوزير للسياسات المالية والتطوير المؤسسي، أنه يتم صرف مستحقات الدفعة الجديدة من المرحلة السابعة لمبادرة السداد النقدي الفوري من خلال البنك الأهلي، وبنك مصر، وبنك القاهرة، والبنك المصري لتنمية الصادرات، لافتة إلى أن المرحلة السابعة لمبادرة «السداد النقدي الفوري» تستهدف توفير سيولة نقدية للشركات المصدرة لتحفيزها على التوسع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية؛ خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتلقي بظلالها على اقتصادات مختلف الدول بما فيها مصر.

اسلام عبدالفتاح

الحكومة تعدل أحكام ضوابط وإجراءات طرح تراخيص الصناعات الثقيلة للمستثمرين

وافق مجلس الوزراء برئاسة مصطفى مدبولي على مشروع قرار بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٠ بشأن قواعد وضوابط وإجراءات طرح تراخيص الصناعات الثقيلة وغيرها للمستثمرين.

وجاء التعديل بإضافة مادة جديدة إلى قرار مجلس الوزراء المشار إليه، حيث نصّت على أنه يجوز لمجلس الوزراء تقنين أوضاع المنشآت الصناعية العاملة في مجال الصناعات الثقيلة غير المرخص لها، القائمة وقت العمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تقنين أوضاع المنشآت الصناعية غير المرخص لها، والتي تتقدم بطلب تقنين أوضاعها خلال ٣ أشهر من تاريخ العمل بهذه المادة على أن يُرفق بالطلب إقرار بالتزام المنشأة بالاشتراطات البيئية وإجراءات الحماية المدنية وجميع الضوابط المقررة في هذا الشأن، بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط.

وأشارت المادة إلى أنه لا يسري حكم الفقرة السابقة على المنشآت الصناعية العاملة في مجال الصناعات الثقيلة المرخص لها التي تقوم بزيادة الطاقة الإنتاجية المرخص بها.

غتوري: مصر أفرجت عن بضائع بـ٤٤ مليار دولار منذ بداية العام

قدّر رئيس مصلحة الجمارك، الشحات غتوري، إجمالي قيمة البضائع المفرج عنها منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية يوليو الماضي بنحو ٤٤ مليار دولار.

وقال غتوري على هامش مؤتمر صحفي بالقاهرة، إنه لا توجد حاليًا أي بضائع متراكمة في الموانئ المصرية، باستثناء سيارات ذوي الهمم فقط.

وأوضح رئيس مصلحة الجمارك أن الإفراجات شملت جميع أنواع السلع خلال الفترة الماضية، لكن الأولوية دائمًا للسلع الاستراتيجية.

وذكر غتوري أنه تم الإفراج عن ٨٥ ألف سيارة منذ بداية العام، منها ١٧ ألف سيارة للمعاقين، بخلاف ٢٤ ألف سيارة ضمن مبادرة استيراد سيارات المصريين العاملين بالخارج.

وأفرجت مصر خلال العام الماضي عن ١٤٢ ألف سيارة، ٤٨٪ منها للمعاقين (٦٨ ألف سيارة)، بحسب رئيس مصلحة الجمارك.

وزير التموين يوجه جهاز حماية المستهلك بتكثيف الحملات الرقابية على الأسواق

استقبل رئيس جهاز حماية المستهلك، إبراهيم السجيني، وزير التموين والتجارة الداخلية، الدكتور شريف فاروق، بمقر الجهاز، بحضور اللواء مهندس شريف الرشيدي، نائب رئيس الجهاز.

وفي بداية اللقاء، أعرب رئيس الجهاز عن سعادته البالغة بثقة القيادة السياسية بتوليه حقيبة التموين، والذي يُعد تكليفًا صادف أهله.

وتناول اللقاء عرضًا تقديميًا يتضمن منظومة الشكاوى الإلكترونية ومجهودات الجهاز عن العام المالي ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤، والذي يشمل التطوير في آليات تلقي الشكاوى وإجراءات حلها، مما أدى إلى انخفاض زمن معالجة الشكاوى إلى ٩ أيام، واستكمال دورة الشكوى عبر منظومة إلكترونية، بالإضافة لجهود الجهاز في ملف الرقابة على الأسواق، فضلًا عن جهود الجهاز في التوعية للمستهلكين والتجار.

وخلال العرض، وجه وزير التموين والتجارة الداخلية الشكر لرئيس جهاز حماية المستهلك وكافة العاملين به، على المجهود المبذول من الجهاز، خاصة فيما يتعلق برقمنة دورة الشكوى وتقليل مدة معالجتها، وما قام به الجهاز من جهود واضحة في محور الرقابة على الأسواق، بالإضافة إلى دوره في ملف التوعية للمستهلكين والتجار.

كما وجه وزير التموين بضرورة تكثيف الحملات الرقابية على الأسواق بمختلف محافظات الجمهورية، والتأكد من جودة وصلاحية السلع المقدمة للمواطنين.

الرئيس السيسي يوجه بدراسة مشكلات المصانع المتعثرة ووضع حلول لتشغيلها

وجه الرئيس عبد الفتاح السيسى، باستكمال الجهد المكثف الذي تقوم به الحكومة، والمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية، لتعزيز عملية توطين الصناعات الواعدة في مصر، ونقل التكنولوجيا، بمشاركة القطاع الخاص وتعزيز دوره، وبما يحسن القدرة التنافسية للصناعة المصرية بالسوقين المحلي والخارجي.

ولفت السيسي، إلى أهمية الاهتمام البالغ بالتدريب ورفع مهارات العمالة المصرية، فضلا عن تحديث خريطة الاستثمار الصناعية المصرية، لجذب مزيد من الاستثمارات الصناعية إلى القطاعات المختلفة، بحسب صفحة المتحدث باسم رئاسة الجمهورية على موقع فيس بوك.

كما وجه الرئيس بدراسة المشكلات والتحديات التي تواجه المصانع المتعثرة، وإيجاد حلول غير تقليدية لتقديم العون والمساعدة لتشغيل تلك المصانع، حفاظا على ما تم ضخه بها من استثمارات وحماية لحقوق العمال.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده الرئيس عبد الفتاح السيسي، لمتابعة جهود تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة، بحضور كل من مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، وكامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، ومحمد صلاح الدين وزير الدولة للإنتاج الحربي، ومنال عوض وزيرة التنمية المحلية، وأحمد كجوك وزير المالية، وشريف الشربيني وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ومحمد شيمي وزير قطاع الأعمال العام، وحسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية.

وتناول الاجتماع عرض محاور ومراحل تطبيق الاستراتيجية الوطنية للصناعة، التي تهدف إلى النهوض العاجل بالصناعة المصرية، وتعظيم الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانات الصناعية المتاحة بمصر، وإطلاق قدرات وطاقات القطاع الخاص المصري والأجنبي، وصولا للهدف الاستراتيجي بتحويل مصر إلى مركز صناعي إقليمي ودولي متطور، بما يرفع حجم وقيمة الصادرات السلعية، ويعزز الاقتصاد الوطني ككل، على النحو الذي ينعكس إيجابا على مستويات المعيشة للمواطنين.

كما شهد الاجتماع توضيح أهم التحديات والعقبات التي طالما أثرت بالسلب على الصناعة المصرية، وسبل التصدي لها وحلها بشكل جذري، حيث أكد السيد الرئيس في هذا الصدد أن ملف الصناعة يحتل أولوية متقدمة لدى الدولة، وأن التغيرات الدولية والإقليمية، بقدر ما تمثل تحديات كبيرة؛ توفر كذلك فرصا لبناء قاعدة صناعية راسخة في مصر.

سيد الجارحي

بطاقة مليون محبس

الهيئة العربية للتصنيع تفتتح خط إنتاج صمامات مواقد الغاز

افتتح مختار عبداللطيف رئيس الهيئة العربية للتصنيع، خط إنتاج صمامات مواقد الغاز الآمنة بالشركة العربية البريطانية للصناعات الديناميكية ABD التابعة للهيئة.

وبحسب بيان ، تأتي هذه الخطوة في اطار رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي تنتهجها الهيئة العربية للتصنيع لتوطين التكنولوجيا، وزيادة نسب التصنيع المحلي؛ لسد الفجوة الاستيرادية وتوفير العملة الصعبة تحت شعار (صنع في مصر).

وذلك من خلال الاستفادة القصوى من القدرات التصنيعية المتطورة بالهيئة، بالتعاون مع وزارة الصناعة وغرفة الصناعات الهندسية.

ويعتبر خط إنتاج الصمامات الآمنة لمواقد الغاز هو الأول من نوعه في مصر بطاقة مليون محبس سنوياً، حيث من المخطط التوسع بإضافة خطوط إنتاج للوصول لطاقة ٥ ملايين صمام آمن سنوياً خلال ٣ سنوات.

في هذا الإطار، أكد مختار عبداللطيف رئيس الهيئة العربية للتصنيع، على الاهتمام بتوطين تكنولوجيا تصنيع صمامات مواقد الغاز الآمنة بكافة أشكالها واستخداماتها المنزلية والصناعية، مشيراً إلى قيام الهيئة بتدريب المهندسين والفنيين وفقاً لأحدث معايير الثورة الصناعية الرابعة داخل وخارج الجمهورية.

وأضاف أن الشركة العربية البريطانية للصناعات الديناميكية ABD نجحت في تصنيع الصمامات الآمنة لمواقد الغاز، بنسبة تصنيع محلي ١٠٠ ٪ , لافتا الي البدء في توريد العديد من صمامات الغاز الآمنة، بما يلبي المتطلبات المتزايدة للسوق المحلي من هذه الصمامات.

وتابع "تقوم الهيئة بإنتاج هذه الصمامات الخاصة بمواقد الطهي الآمنة ومواقد الطهي التقليدية وأسطوانات الكلور المستخدمة في محطات تنقية مياه الشرب، حيث تم الانتهاء من تصنيع وتوريد عدد ٢٥ مليون صمام تقليدي وصمام أسطوانة كلور».

بحضور رئيس الوزراء

توقيع عقد مشروع هايسنس مصر وFBB TECH لتصنيع المنتجات الكهربائية

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، في مقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة، مراسم توقيع عقد مشروع شركة (هايسنس « Hi sense» - مصر) المتخصصة في تصنيع الأجهزة الكهربائية، مع المطور الصناعي الصيني (تيدا – مصر)، بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

حيث يقام المشروع بالشراكة مع شركة إف بي بي تك «FBB TECH» الإماراتية على مساحة ١١٠ آلاف م٢، بإجمالي استثمارات ٣٨ مليون دولار، وطاقة إنتاجية تبلغ ٢,٥ مليون وحدة؛ داخل منطقة السخنة الصناعية؛ وذلك بحضور وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

ووقع العقد، أو يانج، رئيس شركة هايسنس «Hi sense» بالشرق الأوسط وأفريقيا، وتساو خوي، العضو المنتدب لشركة (تيدا - مصر) وعضو مجلس الإدارة.

وتستثمر شركة إف بي بي تك «FBB TECH» الإماراتية مع شركة هايسنس Hisense مالك العلامة التجارية؛ والتي تمتلك قواعد إنتاج في جنوب إفريقيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وغيرها من الدول، ويتم تصدير منتجاتها إلى أكثر من ١٠٠ دولة في أوروبا وأمريكا وإفريقيا وجنوب شرق آسيا.

ويستهدف المشروع في مرحلته الأولى إنتاج أجهزة التليفزيون وأجهزة التسجيل الصوتية والشاشات، لتصديرها بنسبة ٣٠٪ للسوق المحلي و٧٠٪ لمختلف دول العالم بأوروبا، وشمال وشرق إفريقيا، والشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، صرح وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، أن هذا التوقيع يأتي اتساقاً مع التزام "اقتصادية قناة السويس" نحو تحقيق مستهدفات الدولة في دعم الصادرات المصرية لتصل إلى ١٠٠ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠، من خلال التعاون مع أكبر العلامات التجارية في العالم والتي تسعى لتوسيع أنشطتها بالأسواق العالمية والإقليمية.

وأضاف وليد جمال الدين أن موقع المنطقة الاقتصادية الاستراتيجي في قلب مبادرة الحزام والطريق يمثل نقطة الالتقاء بين الصين ومختلف الأسواق العالمية، حيث أسفرت الشراكة مع الاستثمارات الصينية عن شراكات وتحالفات جديدة؛ بما يؤكد أن "اقتصادية قناة السويس" أصبحت الوجهة المثلى للتعاون الاقتصادي الدولي، مؤكداً أن جهود توطين الصناعة وخفض الفاتورة الاستيرادية لها الأولوية في خطة جذب الاستثمارات.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

الحرب العالمية الثالثة علي الأبواب..و كواليس جديدة للتحركات المصرية لمنع انفجار الشرق الأوسط

البيان المصري القطري الأمريكي حلقة جديدة في سلسلة الجهود المصرية لوقف حرب التدمير الدائرة في غزة منذ ٧ أكتوبر الماضي

في الموعد دائما تحضر مصر ، فهذا هو قدرها التاريخي ، منذ أن تشكلت خريطة العالم قديما وحديثا ، وجاءت هي في القلب منه ، لتظل دوما عند القدرة والكفاءة علي أن تملأ مكانها ومكانتها ، في حين يقف العالم متفرجا علي ما تفعله القاهرة من أدوار ، وما تقوم به من محاولات مستميتة لإطفاء النيران ، ومنع تدمير العالم عبر اندلاع حرب عالمية ثالثة ، يبدو واضحا أن سلسلة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط الملتهبة تقود إليها ، وهي حرب لو قامت – لا قدر الله – فسيدفع العالم كله ، وفي القلب منه شعوب المنطقة ، الثمن فادحا .

وعلي الرغم مما يبدو من تصعيد كبير في المنطقة فقد تواصلت الجهود لوقف الحرب في غزة، خاصة من مصر التي سعت خلال الأيام الماضية إلى تخفيض التوترات، والتقليل من احتمالات اتساع الصراع الإقليمي، خاصة بعد اغتيال إسماعيل هنية رئيس حركة حماس والذي تم في العاصمة الإيرانية، ورفع التوتر لأقصى درجاته، بينما تم اختيار يحيى السنوار رئيسا لحركة حماس، وهو ما قد يكون طريقا لإنهاء الحرب بالفعل وليس لمزيد من المواجهة، فالاتفاق المطروح يتجه إلى الطرفين الفلسطيني والاحتلال، ومعروف أن نتنياهو هو الذي عطل الاتفاقات السابقة وسعى الى نقل الحرب الى محيط أوسع، بينما ترى بعد التحليلات أن السنوار قد يكون أكثر قدرة على توحيد الفصائل، وأيضا قبول اتفاق يوقف الإبادة ويلبي مطالب الفلسطينيين في غزة ويتيح الفرصة لإعادة الإعمار وإنهاء مأساة تجاوزت الشهور العشرة.

وقد تركزت جهود مصر وقطر والولايات المتحدة للدفع نحو إنهاء الحرب، وحسب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية فإن واشنطن تعمل مع مصر وقطر لبحث كيفية الدفع نحو الاتفاق النهائي لوقف إطلاق النار وقال إن بلاده على تواصل مع إسرائيل بهدف الوصول إلى الاتفاق النهائي، وقالت الخارجية الأمريكية إن مصر وقطر تقومان بعمل جيد في الدفع قدما بمفاوضات الهدنة في غزة، وإعادة المحتجزين، مشيرا إلى أن مفاوضات الهدنة لم يكن يحضرها إسماعيل هنية وحده وكان معه عدد من قيادات حماس ويمكنهم الآن نقل رسائل إلى يحيى السنوار رئيس حركة حماس الجديد، وهي إشارة إلى التعامل الأمريكي مع القيادة الجديدة لحماس، والذي يمثلها السنوار، مع الرهان على أنه قد يكون قادرا على إنهاء الحرب والسعي إلى تنفيذ تفاصيل الاتفاق.

وفي الوقت الذي قالت فيه الخارجية الأمريكية إنها سوف تستمر بالدفع قدما في مفاوضات وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وطالبت باستمرار المحادثات، فقد واصلت مصر جهودها مع كل الأطراف للدفع نحو إبرام اتفاق لوقف الحرب، وتلقى الرئيس عبدالفتاح السيسي اتصالا من الرئيس الأمريكي جو بايدن، تناولا خلاله التطورات الإقليمية، والتوتر الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، وحرص الرئيس السيسي على تأكيد موقف مصر الداعي الى وقف الحرب في غزة، باعتبارها أساس التوترات في المنطقة وهو ما أكده الرئيس السيسي في اتصالاته مع الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء البريطاني.

والواقع أن الرهان الآن هو على موقف أمريكي أكثر حسما، لتنفيذ قرار مجلس الأمن في نهاية مايو الماضي بوقف الحرب والذي تضمن نقاط اتفاق لتبادل المحتجزين وقد أكد مسؤول السياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أن الاتحاد الأوروبي ينضم إلى مصر وقطر والولايات المتحدة في دعوتهم لإبرام اتفاق وقف إطلاق النار والإفراج عن المحتجزين في غزة دون تأخير، ودعم الاتحاد لوساطة القاهرة وقطر واشنطن لوضع حد لدائرة المعاناة التي لا تطاق في قطاع غزة والاتفاق سيمهد الطريق لخفض التصعيد الإقليمي في المنطقة، وقد تضمن البيان الثلاثي المشترك أنه تمت دعوة الجانبين إلى استئناف المناقشات العاجلة يوم الأربعاء ١٤ أغسطس أو الخميس الموافق ١٥ أغسطس في الدوحة أو القاهرة لسد كل الثغرات المتبقية وبدء تنفيذ الاتفاق دون أي تأجيلات جديدة، وعلى النحو الذي يلبي توقعات كل الأطراف، وقد نبه البيان المشترك، إلى أن الوقت حان لوضع حد للمعاناة المستمرة منذ أمد بعيد لشعب غزة، والتوصل إلى وقف لإطلاق النار وإبرام اتفاق بشأن الإفراج عن المحتجزين. مشيرا إلى المبادئ التي طرحها الرئيس بايدن في ٣١ مايو ٢٠٢٤ وتمت المصادقة عليها في قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٣٥ ، وبالتالي فإن الرهان على أن يتم اللقاء بالشكل الذي يعيد الأمل في إنهاء الحرب المستمرة منذ ٧ أكتوبر.

العالم يشيد بالقاهرة ويؤكد دعمه لجهود القيادة المصرية .. والجميع ينتظر أن تتجاوز الإدارة الأمريكية المواقف المترددة والمرتبكة وتتدخل بحسم لوقف التصعيد

ردود فعل متنوعة

فور صدور البيان الثلاثي المشترك لقادة مصر والولايات المتحدة وقطر، والصادر مساء الخميس الماضي ، والذي دعا حركة حماس وإسرائيل إلى استئناف المناقشات العاجلة نهاية الأسبوع المقبل سواء في القاهرة أو الدوحة، وذلك لسد كافة الثغرات المتبقية، وبدء تنفيذ الاتفاق دون أي تأجيلات جديدة ، توالت ردود الفعل عالميا وعربيا وداخل مصر .

ففي تل أبيب، أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، عزمه إرسال مفاوضين إلى الاجتماع الذي دعا إليه زعماء قطر ومصر والولايات المتحدة، بالدوحة أو القاهرة، يوم الخميس المقبل، لاستكمال مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة.

وقال مكتب نتنياهو، في بيان: "بناء على العرض المقدم من الإدارات المتحدة والوسطاء، سترسل إسرائيل في ١٥ أغسطس الجاري، وفدا من المفاوضين إلى المكان الذي سيتم تحديده لاحقا، من أجل وضع اللمسات الأخيرة على التفاصيل وتنفيذ الاتفاق الإطاري".

ومن جهته، قال منتدى عائلات المحتجزين الإسرائيليين، في بيان: "إن هذا البيان الأخير يؤكد ما عرفناه منذ فترة طويلة، أن الاتفاق هو السبيل الوحيد لإعادة جميع المحتجزين إلى ديارهم".

وفقًا لموقع "أكسيوس"، قال مسؤول إسرائيلي كبير، إن "إسرائيل كانت على علم مسبق بالبيان المشترك بين مصر والولايات المتحدة وقطر"، مضيفًا أن "إسرائيل ستذهب إلى أي مكان وستتعاون مع أي مبادرة يمكن أن تؤدي إلى التوصل إلى اتفاق لإطلاق سراح الرهائن".

جريمة قصف "مدرسة التابعين" دليل جديد علي نازية الكيان الصهيوني .. وأعداد شهداء الفجر فيها تتجاوز المائة

وعلى الجانب الفلسطيني ، كشفت مصادر فلسطينية مطلعة لتقارير إعلامية أن حركة حماس ستقبل بالمشاركة في مفاوضات التهدئة الأسبوع المقبل، مؤكدة أن الحركة تسعى لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والتوصل لاتفاق يدفع نحو إبرام صفقة لتبادل الأسرى مع إسرائيل، لافتة إلى أن الحركة غير معنية بالتصعيد العسكري واستمرار الحرب وتأمل في التوصل لصيغة توافقية تنهي العدوان الإسرائيلي على غزة.

وتلعب الدولة المصرية دورا محوريا وهاما في محادثات التهدئة بين حماس وإسرائيل من خلال تكثيف الاتصالات والتحركات التي تهدف للتوصل لاتفاق وقف إطلاق نار في غزة، والعمل على توحيد صفوف الفلسطينيين باستضافة فصائل العمل الوطني الفلسطينية كي تضطلع بمسؤولياتها في هذه الظروف الصعبة التي تعيشها القضية الفلسطينية.

وتؤكد الفصائل الفلسطينية في عدة مناسبات على تمسكها بالدور الكبير والمهم للوسيط المصري الذي يمتلك أدوات تمكنه من وقف التصعيد الراهن الذي يستهدف أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، وذلك لثقتها في الدور المصري الداعم للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وكانت تقارير قد أكدت أن حركة حماس طالبت في ردها على الوسطاء خلال مفاوضات التهدئة الأخيرة بإطلاق سراح عدد من القادة الفلسطينيين في سجون الاحتلال وفي مقدمتهم عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الأسير مروان البرغوثي، وقادة الفصائل ومنهم الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات ضمن المرحلة الأولى لصفقة التبادل، بحسب ما أكده مصدر فلسطيني لليوم السابع.

الدولة المصرية تلعب دورا محوريا وهاما في محادثات التهدئة بين حماس وإسرائيل و الفصائل الفلسطينية تؤكد في عدة مناسبات على تمسكها بالدور الكبير والمهم للوسيط المصري

ونقلت تقارير إعلامية مصرية عن مصادر ان حركة حماس تطالب للإفراج عن كافة قادة الفصائل والمعتقلين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية منذ عقود بذريعة واهية وتهم ملفقة من الجانب الإسرائيلي، بالإضافة لتبييض السجون من المعتقلين الفلسطينيين من النساء والأطفال لا سيما الذين تم اعتقالهم عقب أحداث ٧ أكتوبر.

ولفتت المصادر إلى أن حماس تريد وقف كامل لإطلاق النار والعمل على اعادة اعمار غزة، مشيرة إلى رغبتها في تعزيزات اللجنة الوطنية وترى في البرغوثي وسعدات قادرين على تحقيق الوحدة الوطنية.

ودوليا ، تدعم دول غربية الجهود المصرية المكثفة التي تقودها كافة مؤسسات الدولة المصرية من أجل إرساء الأمن والاستقرار في الإقليم، والدفع نحو وقف حالة التصعيد العسكري التي تهدد بحرب إقليمية شاملة تؤثر بشكل كامل على شعوب المنطقة، ويؤكد على الدور المحوري المصري والتاريخي القادر على استعادة الاستقرار في ظل وجود رغبة من أطراف عدة لإشعال الإقليم والدفع نحو حرب مفتوحة تهدف بالأساس لتحقيق أطراف إقليمية لمصلحتها وأجندتها بذريعة دعم الشعب الفلسطيني.

أهمية كبيرة

بحسب أستاذ العلوم السياسية الدكتور سهيل دياب فإن البيان المصري القطري الأمريكي له أهمية لافتة وغير مسبوقة نتيجة لأن رؤساء الدول المهمة الثلاثة قاموا بإصدار مثل هذا البيان بهذا التوقيت وبهذا الشكل، مشيرًا إلى أن هذا يدل على أمرين، الأول أن هناك وضعًا خطرًا في الإقليم وهذه الأطراف تحذر من هذا الوضع الخطر، لأن البديل لإمكانية الوصول إلى صفقة ووقف الحرب في غزة هو اندلاع الحرب الشاملة في منطقة الشرق الأوسط وهذا لا طرف يريد ذلك إطلاقًا.

وأضاف أستاذ العلوم السياسية، أن النقطة الثانية أنهم يعرفون أن هناك على ما يظهر طرفًا يتلاعب ويحاول أن يؤخر أو يمنع مثل هذه الصفقة وإلا إذا كانت الأمور ناجزة للتوقيع، لما كان بحاجة لمثل هذا البيان، مؤكدًا أن هذا البيان جاء ليقول بالشكل الواضح ولكن بالمعنى المجازي إن على نتنياهو أن يغير رأيه بهذا الموضوع وأن يقبل بالذهاب إلى صفقة التبادل الأسرى تنهي هذه الحرب فلذلك هذه العقدة ما زالت قائمة حتى بعد هذا البيان.

الشاهد إذن أن مصر وعلي رأسها قيادتها السياسية ممثلة في لرئيس عبدالفتاح السيسي تضع القضية الفلسطينية على رأس أولوياتها، وقد شهدت الفترة الأخيرة كما كبيرا من التحركات من قبل القيادة السياسية في مختلف الاتجاهات للوصول لحل عاجل لوقف إطلاق النار ووقف الحرب الغاشمة على قطاع غزة ، فالموقف المصرى تجاه القضية الفلسطيني ثابت ، وجهود القيادة السياسية المصرية مستمرة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار بالشرق الأوسط والمنطقة، وهو ما يعكس قوة مصر في المنطقة بشكل عام، وحرصها الدائم على استقرار المنطقة وعدم الانزلاق في صراعات .

وتؤكد الأحداث دوما أن الدولة المصرية حريصة على إنهاء الصراع في المنطقة، ودائما في كل المحافل الدولية تنادي بسرعة وقف الحرب الغاشمة، ودخول المساعدات وضرورة الضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار واللجوء للمسار التفاوضي لحل القضية الفلسطينية والعمل على مبدأ حل الدولتين، والتصدي لكافة المخططات الإسرائيلية للتهجير القسري وتصفية القضية على حساب استقرار وأمن الدول المجاورة.

هل تريد إسرائيل السلام حقا ؟

لا تتوقف حكومة الكيان المحتل عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني ، على الرغم من الجهود المتواصلة لإنهاء التصعيد الحالي ، وقد جاء يومس أمس ليثبت مجددا أن الكيان الصهيوني المحتل لا يقيم وزنا لأعراف أو مواثيق دولية ، ففي جريمة جديدة تضاف إلى السجلات الإجرامية لقوات الاحتلال الإسرائيلية، ارتكب جيش الاحتلال مجزرة جديدة في قطاع غزة، ليزيد عدد المذابح التي ينفذها في حق الفلسطينيين منذ السابع من أكتوبر الماضي، حيث قصف المصلين أثناء صلاة فجر أمس السبت، بمدرسة تؤوي نازحين تسمى بـ "التابعين".

وأقر جيش الاحتلال الإسرائيلي، بارتكاب مجزرة في حق الفلسطينيين في قطاع غزة، حيث أعلن أنه "أغارت طائرة بتوجيه استخباري لهيئة الاستخبارات العسكرية والشاباك والقيادة الجنوبية على مدرسة التابعين التي تقع بجوار مسجد في منطقة الدرج والتفاح والتي تستخدم مأوى لسكان المدينة" .

وزعم جيش الاحتلال الإسرائيلي في بيان، أن "عناصر حماس اتخذت مقر مدرسة التابعين، للاختباء وللترويج لاعتداءات مختلفة ضد قوات جيش الدفاع ودولة إسرائيل" ، وأوضح أنه تم استخدام ذخيرة مخصصة لنوع الغارة واستخدام الصور الجوية والمعلومات الاستخبارية الأخرى.

بدوره قال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إن جيش الاحتلال الإسرائيلي ارتكب مجزرة جديدة في فلسطين، داخل مدرسة التابعين بمدينة غزة راح ضحيتها أكثر من ١٠٠ شهيد وعشرات الإصابات.

وأضاف في بيان أن جيش الاحتلال قصف النازحين بشكل مباشر خلال تأديتهم صلاة الفجر، وهذا ما رفع أعداد الشهداء بشكل متسارع ، وأوضح أنه من هول المذبحة وأعداد الشهداء الكبير لم تتمكن الطواقم الطبية والدفاع المدني وفرق الإغاثة والطوارئ من انتشال جثامين جميع الشهداء .

وأدان بأشد العبارات ارتكاب الاحتلال لهذه المذبحة المروعة ، وندعو كل العالم لإدانتها، وحمل الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية المسؤولية الكاملة عن هذه المذبحة.

وطالب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والأممية بالضغط على الاحتلال لوقف جريمة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضد المدنيين والنازحين في قطاع غزة، ووقف شلال الدم المتدفق في قطاع غزة.

وباستهداف مدرسة "التابعين" يرتفع عدد المدارس التي تؤوي نازحين، وقصفها الاحتلال في مدينة غزة فقط خلال أسبوع واحد فقط إلى ٦ ، فيما قالت حركة حماس إن "مجزرة التابعين في حي الدرج استمرار للإبادة النازية الصهيونية ضد شعبنا، والإدارة الأمريكية متواطئة في الجرائم".

وأضافت أن "مجزرة مدرسة التابعين في حي الدرج وسط مدينة غزة جريمة مروّعة تشكّل تصعيداً خطيراً في مسلسل الجرائم والمجازر غير المسبوقة في تاريخ الحروب، والتي تُرتكب في قطاع غزة على يد النازيين الجدد".

وأكدت الحركة " أن هذه المجزرة البشعة التي يرتكبها جيش الاحتلال النازي والتي استهدفت مدرسة مكتظة بالنازحين أثناء صلاة الفجر ضد المدنيين الآمنين العزل، ليسقط أكثر من ١٠٠ شهيد وعشرات الجرحى من المدنيين الأبرياء العزل لتنتاثر جثثهم أشلاء متفحمة؛ هي تأكيدٌ واضحٌ من الحكومة الصهيونية، على مضيها في حرب الإبادة ضد شعبنا الفلسطيني، عبر الاستهداف المتكرر والممنهج للمدنيين العزل، في مراكز النزوح والأحياء السكنية، وارتكاب أبشع الجرائم بحقهم" .

وأوضحت حركة حماس أن "جيش العدو يخلق الذرائع لاستهداف المدنيين، والمدارس والمستشفيات وخيام النازحين، وكلها ذرائع واهية وأكاذيب مفضوحة لتبرير جرائمه " ن مؤكدة أن "تصاعد الإجرام الصهيوني، والانتهاكات الواسعة ضد المدنيين العزل في كل مناطق قطاع غزة، لم يكن ليتواصل، لولا الدعم الأمريكي بشكل مباشر لحكومة المتطرفين الصهاينة وجيشها الإرهابي، عبر تغطية جرائمها، ومدها بكل سبل الإسناد السياسي والعسكري، وهو ما يجعلها شريكة بشكلٍ كامل فيها".